الجزائر المعاصرة

محاضرات

ألقاها

الدكتور صلاح العقاد

[على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية]

وملحق بها الترجمة العربية لاتفاقيات إيفيان

١٩٦٣

١٩٦٤



http://albordj.blogspot.com

الجزائر المعاصرة

محاضرات

ألقاها

الدكتور صلاح العقاد

[على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية]

وملحق بها الترجمة العربية لاتفاقيات إيفيان

١٩٦٣

١٩٦٤

---

http://albordj.blogspot.com

تصـــدير

لا شك أن ثورة الجزائر تحتل مكان الصدارة فى تاريخ كفاح الشعوب ضد الاستعمار . ولم تشهد القارة الأفريقية ثورة مسلحة أكثر ضحايا أو أطول زمناً ، ولا يشبهها فى تاريخنا المعاصر سوى كفاح الفيتناميين فى الهند الصينية ،مع هذا الفارق ،وهو أن ظروف النضال فى الجزائر كانت تواجه عراقيل أشد صعوبة من مختلف الوجوه .

فعلاوة على قرب الموقع من فرنسا كانت هناك طبقة من المستوطنين التى ألفت أن توجه السياسة الفرنسية فى الجزائر لخدمة مصالحها ومحاولة ربط بقاء الفرنسيين هناك بالنعرة الوطنية .

والجزائر أحد أقطار ثلاث فى أفريقيا تعرضت لهذا النوع من الاستعمار الاستيطانى وهى كينيا واتحاد جنوب أفريقيا وقد نالت كينيا هى الأخرى استقلالها بعد نضال طويل . أما اتحاد جنوب أفريقيا فإن الاستيطان الأوربى فيه لا يرتبط بدولة خارجية معينة . ولذا فإن الصراع يتخذ صورة نزاع داخلى . أما فى الجزائر فقد استند المستوطنون إلى تأييد دولة أوربية وتعلقوا بها مما أعطى للنزاع صورة دولية واضحة حينما وقعت الثورة الوطنية .

ورغم قرب عهدنا بالثورة فإنها حظيت باهتمام الكتاب من مختلف الجنسيات وتناولوها من عدة زوايا متباينة . فمن ذلك التحقيقات الصحفية التى أتت نتيجة دراسات ميدانية . ومنها المؤلفات التى تناولت الثورة من وجهة نظر القانون الدولى . كذلك أهتم كثير من الكتاب الفرنسيين بتسجيل أثر الثورة فى حياة فرنسا نفسها ، فخصصت بعض

المؤلفات لدراسة أسباب قيام الجمهورية الخامسة ، والبعض الآخر للمحاولات الفاشلة التي قام بها المستوطنون والجيش في الجزائر لقلب هذه الجمهورية .

وبما أن الثورة الجزائرية مليئة بالصور الإنسانية من بطولات وأحداث تعذيب وتضحيات فقد خلفت وراءها ثروة للادباء فتناولها كتاب المسرح والقصة وهؤلاء الذين يعالجون التاريخ بشكل أدبي .

بل إن الثورة الجزائرية أصبحت موضوعاً لعدة رسائل جامعية في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الأقطار الأوربية ، سجلت في أقسام العلوم السياسية . ولم يحن الوقت بعد لتناول هذا الموضوع كبحث تاريخي . ومع ذلك فقد اخترنا تاريخ الجزائر منذ مطلع القرن العشرين حتى قيام الجمهورية موضوعاً لمحاضراتنا هذا العام في قسم الدراسات التاريخية والجغرافية ، مستندين إلى وجود مادة غزيرة توفرت لدينا حول هذا الموضوع المعاصر ، ومن هذه المواد ما له قيمة وثائقية ، وإتماما للفائدة قمنا بترجمة إتفاقيات إيفيان ، وهي فيما نعلم تنشر للمرة الأولى كاملة باللغة العربية .

ولذلك فنحن نسجل شكرنا لمعهد الدراسات العربية العالية إذ يفسح المجال لنشر دراسات مفيدة في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر .

دكتور صلاح العقاد

الجزائر فى مطلع القرن العشرين

شهد الاستعمار الفرنسى عصره الذهبى خلال الفترة الممتدة من قيام الجمهورية الثالثة ١٨٧١ حتى نشوب الحرب العالمية الأولى . فقد انتهى عهد المقاومة المسلحة للاحتلال بالقضاء على ثورة المقرانى سنة ١٨٧١ ، وخيم على البلاد شبه هدوء تام لم تقطعه سوى ثورة بعيدة فى الصحراء سنة ١٨٨١ .

وبلغت الهجرة الأوربية رقماً قياسياً فى السنوات العشر التى تلت قيام الجمهورية ، وانتشر المهاجرون فى أعماق الريف وأصبح الأوربيون يشكلون غالبية السكان فى مدينتى الجزائر ووهران .

وفى ظل السلطة الأجنبية المطلقة أخذ المجتمع الجزائرى يفقد مقوماته القديمة كالقبيلة أو الطريقة الصوفية أو المدينة الإسلامية ذات الحضارة العريقة كمدينة تلمسان التى حاولت وسط هذا الظلام أن تحافظ على التراث العربى الإسلامى ، حتى إذا عجز أهلها عن مقاومة تيار الفرنسة آثر كثير منهم الهجرة إلى أقطار إسلامية أخرى ، واتخذت الهجرة شكلا جماعياً عام ١٩١٢ بمناسبة إخضاع الجزائر لنظام التجنيد الإجبارى لحساب الدولة الفرنسية ومع ذلك فإن الهجرة إلى الأقطار الإسلامية ليست ظاهرة خاصة بتلمسان كما أنها ترجع إلى بداية عهد الاحتلال .

ويعزو بعض الكتاب تأخر ظهور الفكرة القومية فى الجزائر إلى هذا التدهور الذى أصاب أركان المجتمع القديم . وقد يكون ذلك صحيحاً ولكنا نرى أن اندثار الأسس القديمة ساعد فى نفس الوقت على ظهور الفكرة القومية بمفهومها الحديث ، أى ارتباط الفكرة الوطنية بإقليم محدود المعالم من الناحية الجغرافية ، وتبعاً للمبدأ القائل بأن الأشياء تولد نقائضها ،

فقد ولد الاستعمار الحركة الوطنية الجزائرية بعد أن قضت السلطة الفرنسية المركزية القوية على عوامل التفكك القديم . ونحن نلاحظ مساوىء التفكك هذه حينما نعود إلى عهد المقاومة المسلحة للاحتلال قبل ١٨٧٠ . ولنأخذ مثلا على ذلك أعظم هذه الحركات شأنا وهى التى تزعمها الأمير عبد القادر ، فرغم أنه حاول القضاء على القبلية إلا أن دولته ظلت فى أساسها تحالفاً بين قبائل مختلفة ، ولم يقم بينه وبين عناصر المقاومة الأخرى أى تعاون أو تنسيق مما كان سبباً قوياً من أسباب إضعاف المقاومة . وإذا كان من الجائز التقريب بين حركة الأمير عبد القادر وبين الحركات القومية المعاصرة باعتبار أنه حاول تجميع القبائل تحت سلطته . فإن من المستحيل الربط بين مقاومة منطقة القبايل فى شمال شرق قسنطينة وبين الحركات القومية الحديثة ، لأن باعثها كان المحافظة على الاستقلال الذاتى للمنطقة فى وجه أية حكومة مركزية سواء أكانت وطنية أم أجنبية .

وكما عمل الاستعمار الفرنسى على تحطيم النظام الاجتماعى الجزائرى بالتدريج فقد حاول أيضا أن يقضى على الثقافة العربية ولكنه كان أقل نجاحاً فى هذا الميدان منه فى الميدان السياسى ، إذ كان من السهل بقرار جمهورى أن يلغى كيان الجزائر كوحدة قائمة بذاتها ، فقد صدر فى سنة ١٨٤٨ القرار الذى يحول الجزائر إلى ثلاث مديريات وإعلانها جزءاً من أراضى فرنسا الوطنية .

ويجعل بعض الكتاب اندثار شخصية الجزائر كدولة من بين الأسباب العديدة لتأخر ظهور الحركة الوطنية . وادعى المؤرخون الفرنسيون بهذا الصدد أنه لم تكن بالجزائر دولة معترف بها دولياً قبل سنة ١٨٣٠ مما استدعى ردوداً[١] من الكتاب الوطنيين المعاصرين .

---

(١) مثال ذلك كتيب أصدره حزب الشعب عن الدولة الجزائرية قبل سنة ١٨٣٠ أشاد فيه بعظمة دولة الدايات .

ولا شك أن اتخاذ الجزائر مستعمرة استيطان كان أعظم خطر تهدد كيان الجزائر كقطر عربي إسلامى ، ذلك لأن المستوطنين بعد مرور عدة أجيال أصبحوا ينظرون إلى الجزائر على أنها وطنهم الأصلى . وأكد هذا الشعور لديهم انتماؤهم إلى جنسيات مختلفة لأن فرنسا شجعت هجرة الأوربيين من أسبانيا وإيطاليا وغيرها من أقطار حوض المتوسط .

وإذن فإن وجودهم فى الجزائر هو الأمر المشترك الذى يجمعهم فى طبقة متميزة وهذا التمايز أو الشعور بالاستعلاء على السكان الأصليين هى الصفة الثانية التى قوت من تماسك المستوطنين وجعلتهم يشكلون بيئة خاصة لا هى فرنسية ولا هى جزائرية ولذلك انتهى أمرها بالزوال . وكانت محاولة المستوطنين اعتبار أنفسهم أصحاب وطن فى الجزائر لا تستند إلى أساس سليم ، ولذلك حينما تنمو الحركة الوطنية سيتحولون عن هذا الاتجاه مستنجدين بصفتهم الفرنسية ، وادعى كتابهم أن أوجه التشابه عديدة بين جنوب فرنسا والجزائر من حيث المناخ وأسلوب المعيشة ونظام الزراعة ، بل هى أشد قربا مما بين جنوب فرنسا وشمالها .

وفى الوقت الذى أراد المستوطنون أن يسموا أنفسهم فيه بالجزائريين أطلقوا على أصحاب البلاد الحقيقيين وصف المسلمين أو العرب . وسترجح كفة الوصف الأول بعد قيام الحركة الوطنية وما ترتب على ذلك من محاولة فرنسا تأكيد وجودها فى الجزائر ، فآثرت أن تسمى الجزائريين بالمسلمين الفرنسيين . ومغزى هذه التسمية هو أنه ليس للجزائر كيان قومى وأن أهلها مواطنون فرنسيون لا يتميزون عن غيرهم من سكان فرنسا إلا بوصفهم مسلمين .

وجرى المؤلفون الأوربيون على هذه التسمية ولكن الكتاب العرب تنبهوا إلى مغزاها الاستعمارى ولذلك لم يستخدموا كلمة مسلمين للدلالة على الجزائريين ، حتى فى الوثائق الرسمية يترجمون كلمة مسلم بجزائرى .

وهناك وصف آخر اكتسب معنى تهجينيا وشاع استخدامه لوصف الجزائريين وهو كلمة انديجين Indigene وهى وإن كانت تعنى فى الحقيقة ساكن البلاد الأصلى ، غير أنها لا تطلق إلا على شعوب المستعمرات .

عاش المستوطنون كطبقة ممتازة على السكان الأصليين فى جميع نواحى الحياة حتى يمكن القول بأن فرنسا طبقت سياسة التفرقة العنصرية مع ملاحظة أن هذه التفرقة لم يكن أساسها اللون ، بل الاختلاف العرقى والثقافى ، ومنذ أن أعلنت الجزائر جزءاً من الأراضى الوطنية الفرنسية أصبح جميع سكانها من الناحية القانونية يحملون الجنسية الفرنسية ، ولكنهم يختلفون من حيث ممارسة الحقوق السياسية فقد أصبح الأوربيين وحدهم حق انتخاب نواب فى البرلمان بمجلسيه ، كما تمتعوا بأنظمة الإدارة المحلية المعمول بها فى فرنسا . وهذا ما كان يسمى بسياسة الإدماج وهى تقضى بسريان الأنظمة الفرنسية على الجزائر . وكان المستوطنون وحدهم هم الذين يتمتعون بمزايا الإدماج . وقد أوقف نابليون الثالث هذا الاتجاه وفى نفس الوقت فتح الباب أما الجزائريين لكى يصبحوا مواطنين فرنسيين يتمتعون بنفس الامتيازات ، وذلك فى قرار أصدره مجلس الشيوخ سنة ١٨٦٥ غير أن التشريع كان يشترط التخلى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامى كى يظفر الجزائرى بحق المواطنة ، ومن ثم لم يقبل الجزائريون على طلب « المواطنة الكاملة » .

وبينما استمر الجزائريون يعيشون بمعزل عن بيئة المستوطنين عملت حكومة الجمهورية الثالثة على رفع طائفة اليهود دون قيد إلى درجة مواطن يتمتع بنفس الحقوق التى للمستوطنين الأوربيين .

وقد تم تجنيس اليهود فى قرار صدر سنة ١٨٧٠ واشتهر باسم « واضعه كريميه » وهو وزير يهودى فى الحكومة المؤقتة التى تألفت إثر سقوط

نابليون الثالث . وقد أثار هذا القرار السخط فى بيئات الجزائريين والمستوطنين معاً . أما الجزائريون فلأنهم رأوا طائفة كانت فى الماضى تعتبر من الطوائف المحتقرة ترتفع إلى درجة أعلى منهم ، وتساهم فى الحياة السياسية ، بل وفى المناصب القضائية وإصدار الأحكام على المسلمين . وأما المستوطنون فلأنهم كانوا يعتبرون أصلهم الأوربى من أسباب تفوقهم ويرون أن اليهود لا يختلفون اجتماعياً أو ثقافيا عن بقية سكان البلاد الأصليين . وهكذا اشتهر المستوطنون بالنزعة اللاسامية ، غير أن القرار استمر حتى عهد حكومة فيشى حين تعطل تنفيذه فترة من الزمن .

وعلى كل فإن دخول اليهود إلى طبقة المستوطنين من الناحية القانونية إن دل على شىء فإنما يدل على تنافر هذه الطبقة وعدم أصالتها . وقد أشرنا منذ قليل إلى الأسباب الطارئة التى دعت إلى تماسكها رغم هذا التنافر ومن بينها عقدة الاستعلاء بالنسبة لسكان البلاد الأصليين .

وتتضح مظاهر التفرقة العنصرية فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

فإن المستوطنين يمتلكون ٤٠ ٪ من الأراضى الزراعية وإن كانوا فى الحقيقة يقدمون ٦٥ ٪ من الإنتاج الزراعى لأن وسائل إنتاجهم تفضل بكثير وسائل الجزائريين .

نعم . . وجد بعد الهجرة الواسعة التى تمت فى عهد الجمهورية الثالثة مستوطنون فقراء يمتلكون أقل من عشرة هكتارات ولكن المستوطنين الزراعيين لم يكونوا فى وقت من الأوقات يزيدون عن ٢٥٠٠٠ أما مئات الألوف من الأوربيين فيتركزون فى المدن حيث يحتلون المناصب الإدارية ويشتغلون بالتجارة الداخلية ويستأثرون بالتجارة الخارجية ، ويديرون المشروعات الصغيرة التى دخلت فى الجزائر .

وتحول معظم الجزائريين الذين يشتغلون بالزراعة من ملاك إلى أجراء لدى المستوطنين ، وازداد التفاوت الاقتصادى بين الطائفتين فيما بعد الحرب الأولى ، فإن الأوربى ضاعف انتاجه بفضل الآلات الحديثة ، بينما كان عدد السكان يتزايد باطراد بالنسبة للجزائريين دون زيادة مقابلة فى الانتاج ، وانتشرت البطالة بينهم وأصبحت صورة الجزائرى هو أنه عامل أو خادم .

ومن الناحية الاجتماعية تمتع المستوطنون وحدهم بنظام التعليم الذى صار مجانيا وإجباريا فى فرنسا منذ ١٨٨٤ ولم يتح الحظ إلا لعدد قليل من الجزائريين الالتحاق بالمدارس الرسمية ، وازداد الجهل انتشاراً نتيجة تزايد السكان . ومما يؤكد العزلة الاجتماعية بين المستوطنين والجزائريين بحث أجراه أحد الدارسين الاجتماعيين لموضوع الزيجات المختلطة ، فقد لاحظ أن الأوربيات فى الجزائر لايقبلن الزواج من الجزائريين ، وأن معظم حالات الزيجات المختلطة التى بلغت [1] ٧٥٠ حالة سنة ١٩٣٦ كانت بين جزائريين وفرنسيات من سكان فرنسا ذاتها .

ومن حيث المشاركة فى الإدارة المحلية ، كان تمثيل العنصر الوطنى ضئيلا ففى مجالس المديريات كان يتم اختيار ممثلى الجزائريين بواسطة التعيين. وحين أخذ بمبدأ انتخاب المسلمين لمجالس المديريات سنة ١٩٠٨ ، نص على أن يتم الانتخاب بواسطة المجالس البلدية بشرط ألا يزيد عن ستة أشخاص ، أو عن الربع بعد إصلاح سنة ١٩١٩ . وبالنسبة للمجالس البلدية كان الجزائريون ينتخبون واحداً عن كل ألف شخص ، وبشرط ألا يزيد ممثلوهم أبداً عن ستة أشخاص أو ربع عدد الأعضاء وبعد اصلاح سنة ١٩١٩ زيد عدد

---

(1) Marchend H. F. Les Mariages Franco - Musulmans. Alger 1955.

عثليهم إلى ١٢ بحيث لا يتجاوز ثلث عدد الأعضاء[1] ولا يجوز انتخاب رئيس البلدية le-mére أو نائبه من بين الجزائريين حتى وإن كان متجنسا . أما في المجالس المختلطة محدودة السلطة فيمكن أن يصل عدد الجزائريين إلى النصف وأن يكون من بينهم نائب الرئيس . وقد أبقى الفرنسيون إلى جانب المجالس البلدية نظام الجماعة (مجلس رئاسة القبيلة) في بعض المناطق . ولكنه اندثر خلال هذه الفترة باضمحلال القبيلة كوحدة .

وفي القضاء انتزع الفرنسيون تدريجياً اختصاصات المحاكم الشرعية وحولوها إلى محاكمهم المدنية ، في سنة ١٨٤١ نزع منها اختصاص الجنح والجنايات ، ثم نزع حق النظر في شئون الملكية في عهد الجمهورية الثالثة .

وأصبح من حق المتخاصمين في جميع الأحوال أن يرفعوا شكاواهم إلى محاكم المصالحات التي تنظر في الشئون المدنية والتي تأسست في الجزائر سنه ١٨٥٤ .

أما من حيث الضرائب فقد أعفت الحكومة الفرنسية المستوطنين من ضرائب الدخل والتركات التي كانت قائمة حينئذ بفرنسا ، ولم يكن من المعقول أن تفرض عليهم أي نوع من الضرائب وهي مازالت تقدم لهم المساعدات المالية .

وبالنسبة للجزائريين أبقت الإدارة الفرنسية النظام العثماني الذي يقضي بجمع زكاة العشور عن الأراضي الزراعية ، وهي تقدر بعشر المحصول أو ٥ ./ منه حسب نظام الري طبقاً للشريعة الإسلامية . كما يشمل هذا النظام

---

(١) وهذا التمثيل على ضآلته لم يكن له قيمة تذكر ، فقد كانت الإدارة تختار أعضاءً من المعروفين بولائهم لها حتى سماهم زملاؤهم الأوربيون سخرية بني وي وي — أي أصحاب كلمة نعم دائماً .

ضريبة على الثروة الحيوانية وضريبة على الرؤوس ، وكان هذا النوع من الضرائب شائعاً فى بلاد القبايل . ولم يعف الفرنسيون سكان الواحات من الضريبه التى تؤخذ على النخيل رغم مايعانون من فقر وبؤس .

ومما يدل على فداحة هذه الضرائب بالنسبة للقيم المتعارف عليهافى ذلك الوقت ، أنه عندما تقرر الغاء ضرائب العشور سنة ١٩١٨ وفرض ضريبة موحدة على المستوطنين والجزائريين هبطت قيمة ما كان يدفعه الجزائريون من ٩ مليون إلى ٢ر٥ مليون فرنك سنوياً .

وقد اصطلحت الإدارة الفرنسية على تسمية مجموعة القوانين التى تسرى على الجزائريين بصفة خاصة Code de L'indiginat وهى عبارة عن قوانين استثنائية تتحول بمقتضاها اختصاصات السلطة القضائية إلى السلطة الإدارية وتسقط الضمانات المألوفة لحرية الأفراد ومن أمثلة هذه الإجراءات :

سلطة الحاكم العام فى توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن العام .

والأخذ بمبدأ المسئولية الجماعية عند وقوع جناية فى حى من الأحياء أو قبيلة من القبائل .

والسماح للادارة بحبس الأشخاص أو مصادرة أملاكهم دون حكم قضـــائى .

وكذلك وجوب حمل الجزائريين لترخيص خاص إذا أرادوا التنقل بين أقاليم الجزائر المختلفة .

ثم أخيراً توسيع سلطة قاضى المصالحات ومنحها لمدير البلدية فى حالة عدم وجود قاض فيجوز له الحكم بالغرامة على الجزائريين . وقد عدد

القانون الاستثنائى الحالات التى يحكم فيها بالغرامة ، وهى تدل على مدى تعسف السلطات الاستعمارية فمنها على سبيل المثال، التلفظ بعبارات معادية لفرنسا ، رفض السخرة أو العمل فى المزارع الأوربية أثناء الحصاد ، أو إحداث أى نوع من أنواع الشغب أو مخالفة التقاليد المهذبة كالبصق فى الطريق العام . وبعض المخالفات الأخرى مثل عدم الإذعان لأوامر القواد (العمد) ، والتأخر فى دفع الضرائب ، وعدم تسجيل المواليد والوفيات وفتح المدارس الدينية بدون إذن . وقد استكملت هذه التشريعات شكلها النهائى سنة ١٨٩٧ ثم أخذت تسقط تدريجياً بعد الحرب العالمية الأولى .

وبينما كان الفرنسيون يفرقون هذه التفرقة الصارخة فى الحقوق بين الأوربيين والجزائريين ، إذ بعضهم يشكو من أن الادارة لا تسوى بين الجنسين فى الالتزامات ويعنون بذلك الخدمة العسكرية الاجبارية . وحتى سنة ١٩١٢ كان انخراط الجزائريين فى الجيش الفرنسى يتم بناء على عقد عمل فردى ، وبهذه الطريقة تكونت فرقة القناصة الجزائريين التى استخدمت فى الحروب الاستعمارية فى افريقيا .

وفى هذا التاريخ سنة ١٩١٢ قررت الجمعية الوطنية الخدمة العسكرية الاجبارية على الجزائريين بصفتهم رعايا فرنسيين . ومع أنها أخذت بمبدأ البدل المالى إلا أنه لم ينتفع به سوى عدد قليل جداً من الجزائريين لانتشار الفقر بينهم . وكان لهذا القرار رد فعل شديد إلى حد أن هاجرت على أثره جماعات متلاحقة من وهران إلى الشام . ولما كان هذا القرار قد صدر قبيل إعلان الحرب العالمية الأولى بزمن قصير ، فقد دفع الجزائريون ثمنه غالياً إذ استطاع الفرنسيون تجنيد عدد كبير منهم وحملهم إلى أوربا للقتال فى ميادينها ، ولم يكن من المعقول أن تستمر قوانين التفرقة العنصرية على تعسفها بعد أن أصبح الجزائريون متساوين فى التزاماتهم مع الفرنسيين .

وهكذا اضطرت الجمعية الوطنية إلى البدء بسن بعض التشريعات للتخفيف من وطأة التفرقة .

المستوطنون يطالبون بالادارة المحلية :

كان المستوطنون يطالبون بالإدماج بشرط أن يطبق عليهم وحدهم وعلى الجزائريين حين يكون ذلك فى مصلحتهم ، وذلك لأن الإدماج يسمح لهم بمشاركة أعظم فى حياة فرنسا السياسية . فبالإضافة إلى انتخاب ممثلين عن المستوطنين بواقع ثلاثة نواب عن كل مديرية ، من مديريات الجزائر الثلاث وعضو فى مجلس الشيوخ عن كل مديرية ، أنشئت لهم مجالس إقليمية كانوا ينتخبون فيها ممثليهم حسب قوانين المجالس المماثلة فى فرنسا . كذلك تأسست المجالس البلدية والقروية فى الجزائر على نمط نظيراتها فى فرنسا ونظمت بقانون سنة ١٨٨٤ وقد ميز القانون بين منطقتين .

فى الشمال حيث أقيمت هذه المجالس تبعاً لتوزيع السكان الأوربيين ، بحيث يمكن تبرير قصرها على العنصر الأوربى أو اعطائه أغلبية ساحقة فيها ، وتمارس المجالس فى هذه المنطقة نفس الاختصاصات التى تمارسها فى فرنسا . وقد وصفت بأنها البلديات كاملة السلطات Commune de Pleine Exercice وتتولى هذه المجالس انتخاب رئيس البلدية أو القرية ، وتقوم بالإشراف على شئون الأسرة والخدمات الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية والمدنية .

ورغم هذا التحيز فى اختيار توزيع المجالس ، فقد لوحظ أن ١٧ مجلساً فقط من بين ٤٤ فى وهران كانت تمثل مناطق ذات أغلبية أوربية .

أما فى الجنوب حيث يقل العنصر الأوربى ، وفى معظم المناطق لا يمثل وجوده سوى موظفو الإدارة الفرنسية ، فقد تقرر أن يكون نصف أعضاء

المجالس البلدية والقروية من الأوربيين، ونصفهم الآخر من الجزائريين. ولا ينتخب هذا المجلس رئيسه. بل يعينه الحاكم العام من بين الأعضاء الأوربيين ويعين نائبه من بين الجزائريين، لينظر كل منهما فى شئون أبناء جنسه وتعرف هذه المجالس باسم Commune mixte (البلديات المختلطة).

بلغت سياسة الإدماج ذروتها منذ أن صدر مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة ١٨٨١، وهو المرسوم الذى ظل معمولا به حتى سنة ١٨٩٦ وبمقتضاه أصبحت كل إدارة فى الجزائر تابعة للوزارة المختصة بباريس، وكان الحاكم العام يركز جميع الإدارات فى يده قبل سنة ١٨٨١. وبعد صدور هذا المرسوم كف الحاكم العام عن الجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية باستثناء مناطق الجنوب الصحراوية التى ظلت خاضعة للنظام العسكرى.

إلا أن هذه المركزية الكاملة فى نظام الإدارة كانت محل نقد شديد من المتخصصين فى شئون الاستعمار، لأنهم رأوا أن تصريف شئون الجزائر فى باريس يعرض مصالح الاستعمار للروتين الحكومى. ولذلك كان من أهم التوصيات التى قدمتها اللجنة البرلمانية التى أرسلت للتحقيق سنة ١٨٩٢ العودة إلى نظام اللامركزية وهو يعنى عند هؤلاء اعطاء الحاكم العام والمستوطنين سلطات أوسع، فهى بالتالى خطوة رجعية من وجهة نظر الجزائريين. وقد أخذت الحكومه بهذه التوصيات فعمدت إلى عدة إجراءات متوالية لإعطاء الإدارة الفرنسية فى الجزائر نوعا من الاستقلال الذاتى، وتشتمل هذه الإجراءات على:

أولا: مرسوم سنه ١٨٩٦ الخاص بإعادة الإدارات المختلفه إلى سلطة الحاكم العام، وقد استثنى من هذه الإدارات: الخزانة، والجمارك باعتبارها شئونا مشتركة مع فرنسا، والشئون الدينية بالنسبة للأوربيين فقط. وذلك ضمانا لفصل السلطة القضائية عن الإدارة من جهة، وانفصال الكنيسة عن الدولة من جهة أخرى.

وعلى خلاف ما يتبادر إلى الذهن فقد ظلت الشئون الدينية الإسلامية تتبع مباشرة الحاكم العام ، ومبرر ذلك أن الإدارة الفرنسية صادرت أوقاف المسلمين .

ثانيا : إنشاء مجلس الوفود المالية سنة ١٨٩٨ ، وهو يمثل أصحاب المصالح الاقتصادية (les delegation financières) ويتألف هذ المجلس من ٦٣ عضوا ، منهم ٢٤ عن المستوطنين الزراعيين ، ٢٤ عن الأوربيين من اصحاب الحرف والصناعات ويمثل الجزائريين ٢١ بينهم ٩ من البربر . وينتخب الأوربيون ممثليهم كل ست سنوات بالاقتراع العام . أما الجزائريون فيكون انتخابهم عن طريق أعضاء المجالس البلدية .

ولسنا فى حاجة إلى أن ننوه بالتعسف الناتج عن إعطاء الأغلبية الساحقة فى هذا المجلس للأقلية الأوربية . وفضلا عن ذلك فإن ممثلى الجزائريين كانوا عادة من الموالين للإدارة الفرنسية ، وممن تتفق مصالحهم معها ، وهم عادة من الملاك الزراعيين ، وعلاوة على ذلك كله فإن سلطات المجلس كانت محدودة . فهو يستطيع أن يبدى اقتراحات فى ميزانية الجزائر ولكن الجمعية الوطنية فى باريس هى التى تصدرها . أما اختصاصاته الأخرى فهى عقد القروض ، ومنح امتيازات الأشغال العامة . وتعتبر موافقته ضرورية لفرض أى ضريبة جديدة فى الجزائر وطبيعى أن يكون هذا المجلس هو الإداة القوية فى يد الرأسمالية الاستعمارية . وهو الذى عرقل زمنا طويلا إدخال الضرائب العقارية وضريبة الدخل إلى الجزائر .

وقد اعترض المستوطنون على تضييق اختصاصات المجلس ، ولذا صدر إجراء ثالث لإرضائهم فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وهو الخاص بفصل ميزانية الجزائر عن الميزانية العامة . وبمقتضاه تخصص الإيرادات المحلية لنفقات الجزائر نفسها . وقد قسمت هذه المصروفات إلى نفقات إجبارية تشمل الإدارة ، وتسديد القروض ، والمرتبات والحرس الوطنى والمؤسسات

الإسلامية ، فلا يجوز إنقاصها ، وزيادتها إلا بعد موافقة مجلس الوفود المالية أما نفقات الدفاع ومشروعات السكك الحديدية فقد ظلت جزءاً من ميزانية فرنسا . ولما كانت الطبقة صاحبة الثروة العظمى فى الجزائر من بين الأوربيين معفاة من معظم الضرائب كما رأينا ، فقد ترتب على فصل ميزانية الجزائر عن فرنسا أن أصبحت الأولى محتاجة دائما إلى قروض . وقد توسع الحاكم العام جونار فى عقد القروض مع الحكومة الفرنسية ، لأنه كان مهتما بالمشروعات الإنشائية . وقدر متوسط القروض السنوية إذ ذاك بـ ٤١ مليون فرنك ، ثم أخذ يزداد باطراد سريع بعد الحرب الأولى . وحينما واجهت فرنسا بعد قيام الثورة ضرورة التوسع فى المشروعات العمرانية وجدت نفسها عاجزة عن تحمل أعباء الجزائر المدنية فضلا عن العسكرية .

وأصبحت القروض تشكل القسم الأكبر من ميزانية الجزائر ، وهى التى ساعدتها على تكوين أموال احتياطية لأن المستوطنين فضلوا ذلك على التوسع فى الخدمات العامة . وساهم الرأسمالى الخاص مع الحكومة بنصيب كبير فى هذه القروض . ومن ثم ارتبطت مصالح الطبقة الرأسمالية الفرنسية ارتباطا وثيقا باستعمار الجزائر .

يتضح مما سبق أن المستوطنين كانوا فى هذه الفترة من سيطرتهم التامة على الإدارة هم أنصار الاستقلال الذاتى . بل أنهم لجأوا أكثر من مرة إلى فكرة الانفصال عن فرنسا حينما كانت مصالحهم تتعارض ومصلحة (الوطن الأم) ففى سنة ١٩٣٠ مثلا وقعت أزمة توزيع النبيذ فطالب النواب بعدم دخول نبيذ الجزائر إلى فرنسا . فأجاب المستوطنون مذكرين بانفصال الولايات المتحدة عن بريطانيا وكيف أنه حدث نتيجة عوامل اقتصادية .

وعندما تشتد الحركة الوطنية الجزائرية ستنقلب الآية ، فيصبح شعار المستوطنين هو (الجزائر فرنسية) .

البحث عن حقيقة القومية الجزائرية

إن أوضاع الجزائر كما بيناها فيما سبق لم تكن تساعد على نمو حركة وطنية ثابتة الأركان ، وهكذا تباينت أهداف القادة السياسيين الذين ظهروا قبيل الحرب العالمية الأولى وحتى منتصف القرن تقريباً . فلم يتفقوا على أهداف قومية واضحة إلى أن برز إلى الوجود قادة الثورة الجزائرية الكبرى . وخرجت الجزائر دفعة واحدة من عهد التردد إلى الثورة الوطنية المسلحة .

جاءت الجزائر إذن متأخرة من حيث الزمن عن غيرها من الأقطار العربية فى ميدان النضال السياسى . كما أنها مرت فى العهد الأول من هذا النضال بتجارب فريدة من نوعها كتجربة الدفاع عن حقوق البلاد داخل أجهزة الدولة الفرنسية التى فتحت أبوابها للجزائريين ، كما وجد من هؤلاء دعاة لإدماج الجزائر فى (الوطن الفرنسى) Assimilation .

وعندنا أن محاولات الاستعمار تحطيم الثقافة الوطنية كان أكبر عائق واجه نمو الحركة القومية فقبل أن ترسخ الأفكار القومية الحديثة فى العالم العربى والإسلامى كانت الرابطة الإسلامية والثقافة العربية هما العنصران الأساسيان فى إيجاد قاعدة تاريخية للانبعاث الجديد . وقد أضعف الاستعمار الفرنسى كلا العنصرين فى الجزائر ، وذلك بأن ضرب ستاراً حديدياً عزل البلاد منذ زمن طويل عن محيطها الإسلامى العربى . ولكن الجزائر لم تعدم تماماً وجود دعاة للجامعة الإسلامية يطالبون باستقلال البلاد على أساس عودتها إلى حظيرة الخلافة — فيذكر أن جماعة من التجار والمثقفين مثل أحمد بو دربة[1] المحامى ، والسيد صادق ديدان ،

---

(١) الحركات الاستقلالية لعلال الفاسى ص ١١ .

والحاج عمار أحد الماليين نشروا فى سنة ١٩١٠ برنامجاً ينادى باشتراك الجزائر مع الدول الإسلامية الأخرى فى نضالها ضد السيطرة الأوربية ، وقد عقد هؤلاء آمالهم على رجال الدولة العثمانية . غير أن حركتهم كانت أقل تأثيراً من نظيراتها فى مصر أو فى تونس حيث قام كل من على باشحمبه وعبد العزيز الثعالبي بمحاولات جدية للربط بين كفاح تونس وبين الدولة العثمانية التى انضمت فى الحرب العالمية الأولى إلى دولة الوسط ضد فرنسا وبريطانيا ، وكان العثمانيون يعلنون أن من أهدافهم تحرير الأقطار الإسلامية التى تقع تحت سيطرة هاتين الدولتين ، ولا سيما مصر وشمال أفريقيا .

ومن بواكير النشاط السياسى الذى ظهر فى الجزائر قبيل الحرب العالمية الأولى دعوة بعض الشبان إلى إدماج الجزائر فى فرنسا على أساس التسليم بعدم توفر المقومات اللازمة لوجود كيان قوى مستقل للجزائر . والأصح تسمية هذا الاتجاه بالمعارضة السياسية ، لأن هذه الدعوة كانت من الأسباب المعوقة لنمو الحركة القومية الجزائرية الحديثة .

وقد ظهرت هذه الدعوة لأول مرة سنة ١٩١٢ بمناسبة فرض نظام التجنيد الإجبارى على الجزائريين ، وعبرت عنها نشرة محلية كانت تصدر فى جيجل باسم صحيفة « الرشيدى » فنشرت خطابا موجها إلى وزير الحربية جاء فيه « لقد مزقتم عمدا ميثاق الشرف الذى عقد بين الأمة العربية وبين الماريشال بورمون . إن أبناءنا أيها الوزير مستعدون لخدمة فرنسا ، ولكنهم لن يخدموها إلا بشرط واحد ، وهو أنه فى مقابل السنوات التى يقضونها تحت الراية يحصلون على حقهم فى أن يكونوا مواطنين فرنسيين — لقد أحدث قراركم أثراً عميقا مذهلا ، ثم تلته فترة من التردد المشروع . وأخيراً استقر الرأى العام على كلمة واحدة ، وهو أنه لا خدمة عسكرية دون

تعويض إن أى إجراء مضاد لرغبات الشعب ستعقبه نتائج خطيرة . وإن التجنيد الإجبارى كما يراد تطبيقه سيكون عملا جنونيا .

ومما يلفت النظر فى هذا الخطاب هو أنه ملىء بالمتناقضات . فهو يستخدم أسلوب التهديد ثم يطالب بحق المواطنة الفرنسية . ويذكر فى نفس الوقت أن الجزائر كانت أمة عربية يوم أن وقعت وثيقة التسليم للماريشال بورمون سنة ١٨٣٠ وسنرى كيف أن الغموض والتردد لازم دعاة الإدماج ، ولم يستقر أكثرهم على رأى .

وقد سبق للحكومة الفرنسية أن وضعت مشروعا لتجنيد الجزائريين سنة ١٨٩١ فأثار فى حينة عاصفة من السخط ، ولكن أسلوب الاحتجاج كان مختلفا . ولدينا نص العريضة التى رفعها أهل تلمسان احتجاجا على المشروع ، وقد أشرنا إلى أن أهل هذه المدينة الإسلامية العريقة حاولوا ما استطاعوا الاحتفاظ بالشخصية الوطنية ، لذلك بنوا احتجاجهم على أساس أن التجنيد يعتبر انتهاكا للعقيدة الإسلامية ، وخلافا لما اتفق عليه فى وثيقة التسليم . ويقول مقدمو العريضة إنهم وقفوا ضد بوعمامة وغيره من مثيرى الفتن ضد السلطات الفرنسية على أمل المحافظة على الوعود . ومن الطريف قولهم إن الجزائريين ليسوا أكفاء للخدمة العسكرية . وهم يخشون أن تنمحى شخصيتهم إذا انخرطوا فى سلك الجيش الفرنسى . ولعلهم يقصدون بهذه المخاوف هو أن التجنيد سيبعد الشبان عن بيئتهم العربية الإسلامية ، وينقلهم إلى وسط فرنسى مسيحى . وستتبين صحة هذه المخاوف إذ أن الضباط الجزائريين فى الجيش الفرنسى تحولوا وقتا ما إلى فكرة الإدماج .

وتمثل هاتان الوثيقتان [١] الفرق بين جيلين : الجيل القديم الذى استطاع

(١) أنظر نصهما فى Favrod. p. 197-199

أن يعيش بمعزل عن وطأة الاستعمار الفرنسى . والجيل الجديد الذى ظهر فى أوائل القرن العشرين ، وتلقى ثقافة فرنسية خالصة ، وانقطعت الصلات بينه وبين الثقافة الوطنية .

ذلك أنه لم يكن أمام الشباب الجزائرى سوى إحدى طريقتين لتلقى العلم: الذهاب إلى المدارس الرسمية حيث يدرس نفس البرامج المتبعة فى فرنسا دون إدخال أى تعديل يناسب ظروف الجزائر . فهى تقتصر على تدريس تاريخ فرنسا وجغرافيتها وأدبها وفنها ، وهكذا الحال فى بقية العلوم الإنسانية التى لها دور كبير فى تشكيل الشخصية الوطنية والطريقة الأخرى هى التعليم الدينى فيما بقى من معاهد إسلامية وكانت هيبته قد سقطت نظراً لخضوع الشئون الدينية لإشراف الدولة المستعمرة . وقد رأينا أن هذا التعليم كان خاضعا بطريقة مباشرة لإشراف الحاكم العام .

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى جند(١) عدد كبير من الجزائريين ، اشترك كثير منهم فى ميادين القتال ، وأرسل الآخرون للعمل فى المصانع الحربية والمناجم . ولم تلق الإدارة مقاومة للتجنيد إلا فى حالات قليلة . وأتيح لبعض الضبـــاط الجزائريين الترقى إلى رتب عالية فى الجيش حتى رتبة كولونيل . وكان هؤلاء الضباط وعلى رأسهم الأمير خالد محيى الدين ؛ أحد أحفاد الأمير عبد القادر ؛ هم الذين تزعموا بعد الحرب الدعوة إلى الإصلاح ، ولـكن على أساس بقاء الجزائر جزءاً من الأراضى الفرنسية .

علق هؤلاء الضباط الأمل على مؤتمر فرساى كى يلزم فرنسا بتطبيق مبادىء المساواة فى الجزائر ، ولـكن الحكومة أحالت الأمير خالد على

---

(١) بلغ عدد المجندين حسب الإحصاءات الفرنسية ١٨٣٫٠٠٠ ، وعمال المصانع الحربية ١١٩٫٠٠٠ ولـكن المدنى فى كتاب « هذه هى الجزائر ص ١٦١ » يقدر المقاتلين بـ ٤٠٠٫٠٠٠ وعمال المصانع والمناجم بـ ٨٠٫٠٠٠ .

التقاعد ، فرجع إلى الجزائر ليكون ما أسماه كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين ، وهم أعضاء المجالس البلدية الذين استفادوا من التشريع الفرنسى الصادر سنة ١٩١٩ والذى وسع دائرة تمثيل الجزائريين فى هذه المجالس .

ولذلك ركزت الكتلة أهدافها فى إصلاح أحوال الجزائريين الاجتماعية. ومن أهم وسائلها إيقاف هجرة المستوطنين . أما فى ميدان السياسة فهى تطالب بمساواة الجزائريين بالفرنسيين فى حق الانتخاب والتمثيل فى المجالس على مختلف المستويات ولعلها كانت تكتفى بمبدأ المناصفة بين الفريقين ، وهو فى الحقيقة مطلب أدنى حتى من مجرد المساواة التى تقتضى مراعاة عدد السكان بصرف النظر عن العنصر أو الدين .

ورغم اعتدال هذه المطالب اعتدالا تاما من وجهة النظر الفرنسية إلا أن المستوطنين لم يستسيغوا خط مبدأ المساواة .

وكانت أحزاب اليسار تتظاهر بتأييد فكرة المساواة وهى حينذاك ممثلة فى الحزبين الاشتراكى والراديكالى . لذلك حينما ألف إدوار هريو الزعيم الراديكالى الحكومة الفرنسية سنة ١٩٢٤ ، اعتقد الأمير خالد أنه من الممكن الاتفاق معه ، غير أن الرئيس الجديد رفض حتى مجرد تلقى مطالبه ، فتحول إلى سياسة النضال بالاشتراك مع أقطار المغرب الأخرى . فاشترك فى أول مؤتمر مغربى من نوعه انعقد فى باريس للنظر فى أحوال المغرب السياسية والاقتصادية والنقابية . وكان من بين أعماله إرسال برقية تأييد إلى الأمير عبد الكريم الخطابى ومناضلى الريف المراكشى . لذلك قررت حكومة هريو اعتقاله فسارع بالفرار إلى مصر واتهمته السلطات الفرنسية بالتعاون مع الخطابى وطالبت بتسليمه . و تدخل الإنجليز حتى سلمته الحكومة المصرية إلى قنصلية فرنسا . وانتهى به الأمر إلى الاعتقال فى سوريا إلى أن توفى بها سنة ١٩٣٦ .

لم تعش حركة الأمير خالد طويلاً حتى تحدد أهدافها . وفى الفترة التالية انقسم الوطنيون الجزائريون إلى فريقين : أنصار الإدماج ، والحركة العمالية فى فرنسا . وقد أيد اليسار المتطرف ، ممثلاً آنذاك فى كتلة جان جوريس وحده فكرة الإدماج . ودعا نوابها فى البرلمان إلى أن الجزائريين بما بذلوه من تضحيات فى الحرب يستحقون تسويتهم بالمستوطنين . أو بعبارة أخرى منحهم حق المواطنة الفرنسية . ولكنهم حتى لو صدقوا فى نياتهم فإنهم كانوا يكونون أقلية داخل البرلمان ولذا وافق المجلس على مشروع كليمنصو الخاص بتخفيف وطأة الاستعمار ، والذى صدر فى ٤ فبراير ١٩١٩ .

وينبنى هذا المشروع على فكرة خاطئة ، ولكنها شائعة حينئذ فى الأوساط الفرنسية ، مؤداها أن المثل الأعلى الذى يصبو إليه الوطنيون الجزائريون هو مساواتهم بالفرنسيين ، ولكن لا يمكن تحقيق هذه المساواة دفعة واحدة ، ولذا فإن الإصلاح يمكن أن يتم فى هذا الاتجاه على مراحل . ويمثل مشروع ٤ فبراير المرحلة الأولى منه . فهو يسهل الإجراءات التى نص عليها تشريع سنة ١٨٦٥ لحصول الجزائريين على حق المواطن الفرنسى . فبدل أن تمنح السلطات الإدارية ترخيصاً لكل جزائرى يريد الحصول على هذا الحق أصبحت الطلبات تقدم إلى السلطات القضائية ، وعلى هذه السلطات أن تتحقق فقط من أن الجزائرى الراغب فى المواطنة مستوف للشروط التى حددها تشريع سنة ١٩١٩ .

ونذكر من أهم هذه الشروط :

بلوغ سن الخامسة والعشرين ، أن يكون الطالب غير متزوج بأكثر من واحدة أو أعزب ، ألا يكون قد صدر ضده حكم مخل بالشرف . أن يكون قد أقام فى الأراضى الفرنسية سنتين متواليتين على الأقل . وعلاوة على هذه الشروط لا بد من توفر إحدى الصفات الآتية :

الخدمة فى الجيش الفرنسى . معرفة القراءة والكتابة بالفرنسية . أن يكون مالكاً لعقار أو مزرعة . أن يكون من دافعى ضرائب الدخل . وأن يكون موظفا أو عضوا فى أى مجلس من المجالس المحلية بالجزائر . وأن يكون حاملا لوسام فرنسى . وأن يكون أحد أبويه مواطنا فرنسيا .

وكما حدث عند إصدار نابليون الثالث لمشروعه سنة ١٨٦٥ لم يقبل سوى عدد ضئيل من الجزائريين على طلب المواطنة . وقدر عدد الذين طلبوا التجنس حسب الشروط الجديدة حتى سنة ١٩٣٦ بسبعة آلاف شخص .

أنصار الإدماج

لقد كانت محاولة كتلة المنتخبين الجزائريين خطوة أولية نحو فكرة الإدماج التى تطورت بعد ذلك على يد عدد من المثقفين الجزائريين فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية . ومن أشهرهم فرحات عباس ، والدكتور ابن جلول ، والدكتور الأخضرى ، والسيد زناتى ولا يكون هؤلاء حزبا بالمعنى التنظيمى المعروف ، ولكن الجامع بينهم هو تشبعهم بالثقافة الفرنسية ، وإيمانهم بضرورة التعاون مع فرنسا بشرط أن تضع حدا للنظام الاستعمارى . وكان معظم هؤلاء أعضاء فى المجالس البلدية أو مجلس الوفود المالية ، أو موظفين لدى الإدارة .

وقد ألفوا اتحادا فى كل من أقاليم الجزائر الثلاث سموه باتحاد المنتخبين المسلمين سنة ١٩٣٤ وكان أقواها اتحاد قسنطينة الذى تزعمه الدكتور ابن جلول وهدف هذا الاتحاد الإدماج التدريجى تحت قيادة النخبة المختارة من المثقفين les évolués .

ومع أن فرحات عباس لم يكن رئيسا لهذا الاتحاد إلا أنه نال شهرة

واسعة بفضل مقالاته التي أخذ ينشرها تباعا منذ سنة ١٩٢٥ والتي جمعت بعد ذلك في كتاب أسماه Le Geune Algerien (الشباب الجزائرى) .

وينتمى فرحات عباس إلى الطبقة البرجوازية ، فأبوه كان من القواد ، أما هو فقد شغل منصب نائب في مجلس الإقليم ثم في مجلس الوفود المالية . ولد سنة ١٨٩٩ وتلقى ثقافته الأولى في المدارس الرسمية ثم التحق بكلية الصيدلة . ولكن شغفه بالسياسة شغله عن الدراسة فتأخر تخرجه حتى سنة ١٩٣١ .

وقد بلور فرحات عباس آراءه في مقالة اشتهرت في حينها نشرها في المجلة التي كان يصدرها اتحاد المنتخبين باسم L'Entente حاول أن يثبت فيها إمكان إدماج العنصر الجزائرى في الوطن الفرنسى ، معتمدا على مغالطات تاريخية خطيرة ، حتى أنه شبه الجزائريين بأهل الألزاس واللورين الذين يختلفون عن الفرنسيين بلغتهم المحلية ، ومع ذلك فقد أصبحوا مواطنين حقيقيين ، لأن دعائم القومية في نظره هي الإرادة العامة للعيش في ظل وطن ما ، وهي النظرية التي سبق أن فسر بها إرنست رينان القومية .

ويمثل عام ١٩٣٦ مرحلة الذروة في تطور فكرة الإدماج ، مع ملاحظة أنها لم تكن تستند في أى وقت إلى تأييد شعبي . وما أن تولت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا في ذلك العام حتى خابت آمال « النخبة المثقفة » وتحول كثير منهم عن فكرة الإدماج ، وبدأ فرحات عباس مرحلة جديدة من مراحل تطوره المختلفة ، تلك المراحل التي انتهت باعتناقه مبادىء جبهة التحرير . وبقى ابن جلول مع حفنة صغيرة من أنصاره متمسكا بفكرة الإدماج حتى صار عضوا بمجلس النواب الفرنسى بعد الحرب الثانية ، وسنرى كيف أن موقف الجبهة الشعبية أثر تأثيرا مباشرا ومختلف الصور في نفس الوقت على قادة الجزائر ذوى الاتجاهات المتباينة .

جماعة العلماء الجزائريين

على الرغم من أن هذه الجماعة نشأت لأغراض دينية محضة ؛ فإن تأثيرها كان عظيما جدا فى توجيه الأفكار السياسية ، ودفع الحركة القومية إلى الأمام . ويكفينا دليلا على ذلك خطورة دعوة الإدماج كما رأيناها وتصدى العلماء لدحضها والرد عليها .

وقبل أن تنشأ جماعة العلماء رسميا اعتاد الوطنيون أن يعتمدوا على أنفسهم للمحافظة على استمرار القيام بالشعائر الإسلامية ، ذلك نظرا إلى أن الدولة الفرنسية التى كانت تشرف إشرافا مباشرا على الشئون الإسلامية قبضت يدها فى الإنفاق على المساجد وإقامة الشعائر ، حتى أن نصيب اليهود فى النفقات المخصصة للشئون الدينية كان يربو على مثيلتها عند المسلمين . أما الكاثوليك فقدر نسبة ما يتكلفه الشخص للحياة الدينية بستة أمثال ما يتكلفه المسلم . فاضطر المسلمون إلى بث دعاتهم لجمع التبرعات ومن ثم تولد شعور بالاستقلال عن الدولة .

والعنصر الثانى الذى مهد لقيام الجماعة هو الرغبة فى احياء الثقافة العربية ، ولهذا الغرض تأسس نادى الترقى فى مدينة الجزائر سنة ١٩٢٦ وكانت اللغة العربية تدرس فى المدارس الثانوية الرسمية بالجزائر كإحدى اللغات الأجنبية ، مثلها فى ذلك مثل الإنجليزية والأسبانية . نعم حددت أربع مدارس للتخصص فى اللغة العربية بقصد تخريج موظفى الشئون الإسلامية التابعين للدولة ، ولكن هناك فرق بين تعليم اللغة العربية لهذا الهدف المحدود ، وبين اعتبارها لغة الثقافة الوطنية ، وهو الهدف الذى عملت جماعة العلماء على تحقيقه .

تأسست الجماعة بصفة رسمية سنة ١٩٣١ وحرم قانونها الاشتغال

بالسياسة . وركزت جهودها بادىء الأمر لمحاربة البدع وتطهير [1] العقيـدة الإسلامية من الشوائب ، تمشياً مع الحركات السلفية المماثلة فى العالم الإسلامى .

وكان الإسلام فى شمال أفريقية يعانى بصفة خاصة من انتشار تلك البدع التى روجت لها الطرق الصوفية ذات النفوذ فى المنطقة . ومن هنا اعتبرت حركة العلماء الجزائريين حركة من حركات الإحياء السلفى التى انتشرت فى الشرق منذ قيام الحركة الوهابية فى بلاد العرب .

وفعلا كان لكثير من أعضاء تلك الجماعة اتصالات بالحركة الإصلاحية فى المشرق . وبعضهم مثل الطيب العقبي تلقى تعليمه فى الحجاز ، فأتيح له الاتصال مباشرة بالحركة السلفية ، وعمل زمناً مع عبد العزيز آل سعود . كذلك تلقى الشيخ بشير الأبراهيمى دراسته الدينية فى دمشق . وكان لكتابات الشيخ محمد عبده ورشيد رضا تأثير كبير فى توجيه أفكارهم .

وكان يرأس الجماعة فى أول عهدها عبد الحميد بن باديس ، من خريجى جامع الزيتونة ومن أهالى قسنطينة . ولذا كان هذا الأقليم هو حصن الجماعة الأول ، بينما عمل الطيب العقبي على نشر أفكارها فى إقليم الجزائر . والشيخ بشير الإبراهيمى فى وهران . وأصبح هذا الأخير رئيساً للجماعة بعد وفاة مؤسسها ١٩٤٠ . واشتهر من أعضائها فى الوقت الحاضر الشيخ توفيق المدنى ، الذى أصبح وزيراً للأوقاف والشئون الإسلامية فى حكومة الجمهورية الجزائرية .

على أن الجمعية ما لبثت أن وجدت نفسها ، بحكم السياسة الاستعمارية

---

(١) يمكن التعرف على الآراء الدينية لهذه الجماعة من كتاب مبارك الميلى — مظاهر الشرك — الجزائر سنة ١٩٣٧ وكان هذا المؤلف من أوائل الذين حاولوا كتابة تاريخ قومى للجزائر باللغة العربية ، لوضع كتاب « الجزائر فى القديم والحديث » .

التى تدخلت فى كل شأن من شئون الجزائر ، مضطرة إلى الخروج عن برنامجها الدينى المحض والخوض فى وسائل سياسية . ذلك أن السلطات الفرنسية قد أصيبت بالذعر حين لاحظت النفوذ المتزايد الذى تكسبه الجماعة بفضل انتشار مدارسها الحرة وخطبائها فى المساجد . فأصدرت منشوراً سنة ١٩٣٣ عرف بمنشور ديميشيل ، وهو مدير الشئون الإسلامية إذ ذاك ، يندد (بهؤلاء الوهابيين الخارجين على الدين) ويطالب المؤمنين بعدم الاستماع إليهم أو الصلاة خلفهم .

وقد أتى تدخل الفرنسيين فى أدق الشئون الدينية بعكس النتيجة المرجوه ، فازدادت هيبة العلماء فى نفوس الوطنيين . وحاولت الإدارة الفرنسية أن تجابه نفوذهم بتأليف لجان استشارية فى كل مقاطعة . وصدرت مراسيم عدة تعطى للموظفين الدينيين ، الذين عينتهم الإدارة ، احتكار الوعظ والإرشاد فى المساجد .

ومن أهم المسائل التى أدت إلى الاحتكاك بين السلطات الإدارية وجماعة العلماء موقفها من سياسة الإدماج ، وقد عرفت الجماعة كيف تصرف الجزائريين عن الأخذ بها ، وذلك باتباع وسيلتين :

أولا : إقناع الجزائريين بأن التخلى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامى الذى يستلزمه الحصول على حق المواطن الفرنسى يعنى الارتداد عن الدين الإسلامى نفسه . وبالتالى يجب أن يحرم المتجنس من الصلاة عليه أو دفنه فى مقابر المسلمين .

ثانيا : أهتم العلماء بإبراز معالم القومية الجزائرية ، فللجزائر ثقافة متميزة هى الثقافة العربية الإسلامية ، وبالتالى فإن الجزائر ترتبط روحياً وتاريخياً بالعالم العربى ، ولها تاريخ قومى ، ويتضح ذلك بصورة خاصة من الحقبة التى ظهرت فيها الجزائر ، كقوة هائلة فى البحر المتوسط ،

أى من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر . ويسمى المؤرخون القوميون هذه الحقبة بعصر الجمهورية الجزائرية المستقلة ، حتى يثبتوا صفتها الدولية قبل الاحتلال الفرنسى إذ لم يعتبروا السيادة العثمانية متناقضة مع استقلالهم .

وأصدر العلماء مجلتين باللغة العربية ، الشهاب ، ثم البصائر . وكانت الشهاب تصدر قبل تكوين الجماعة رسمياً وانتشرت فى جميع أنحاء المغرب . وفى إبريل ١٩٣٦ كتب ابن باديس فى الشهاب مفنداً دعوة الإدماج فكان مما قاله :

« إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر أمم الأرض ، وهى لا تزال حية ولم تزل . ولهذه الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية ، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقيمة كمثل سائر أمم الدنيا . وهذه الأمة الجزائرية ليست هى فرنسا ولا تريد أن تصبح هى فرنسا . ومن المستحيل أن تصبح هى فرنسا حتى ولو جنسوها » .

وهاجم فى سنة ١٩٣٨ سياسة التجنيس وكتب يقول :

« إن التجنيس الذى هو فى الحقيقة إختيار جنسية غير إسلامية للمسلمين ، ينطوى على التنكر للشرائع المقدسة التى تنظم شئون حياة المسلمين وتضع لهم قوانين دنيوية وبشرية » .. ثم انتهى إلى القول :

« ستكون الثمرة لدعايتنا إنهاء عهد سياسة الإدماج التى يسير عليها بطريقة معيبه بعض الموظفين الذين يؤثرون الإضرار بالعروبة والإسلام إرضاء للسلطات الفرنسية . وستؤدى دعايتنا إلى الانتهاء من ذلك (الإدماج الروحى) ، الممثل فى بعض الأشخاص المتفرنسين الذين يجهلون ما لعنصرهم من نبل وعراقة . . . ويتزيون بأزياء الغرب ، بحيث يصعب التمييز بينهم وبين سادتهم المستعمرين » .

ولكى يتمكن العلماء من القيام بإصلاحاتهم ، أسسوا جمعيات وحلقات دراسية بعضها فى فرنسا ذاتها بين العمال ، كما أنشأوا مساجد خاصة ومدارس ابتدائية لتدريس العلوم الدينية والعربية قدر عددها بمائة وثلاثين مدرسة فى مختلف أنحاء القطر الجزائرى ، وشجعوا طلابهم على الارتحال فى طلب العلم ، إلى جامع الزيتونة والجامع الأزهر وغيرهما من الجامعات فى الوطن العربى طلباً للدراسات العليا . كما أسسوا مدرسة عليا فى قسنطينة وانتشر نفوذهم بصفة عامة فى المدن الصغرى بينما كانت نجمة شمال أفريقيا تعتمد على عمال المدن الكبرى .

نجمة شمال أفريقيا وحزب الشعب الجزائرى

قد يبدو غريباً أن تنشأ أول حركة قومية جزائرية مناضلة على أرض فرنسا ذاتها . وتفسير ذلك هو أن العيش قد ضاق بكثير من الجزائريين فى بلادهم ، فراحوا يبحثون عن العمل فى مصانع فرنسا ومناجمها وتكونت بذلك فى أوائل العشرينات ، طبقة عمالية كبيرة العدد فى مختلف المدن الفرنسية ، فبلغ عدد النازحين فى سنة ١٩٢٤ وحدها مائة ألف . وإن كانت هذه الهجرة غير ثابتة . لأن حركة العودة إلى الجزائر كانت مستمرة . ولكن عدد المهاجرين ظل فى تزايد مطرد .

وبالرغم من أن معظم هؤلاء كان يشتغل بأعمال غير فنية ، وتقل أجورهم عن أجور أقرانهم من الفرنسيين ، فإن أحوالهم المادية كانت أفضل من مواطنيهم فى الجزائر ، الذين يعانون من البطالة أو يعملون فى مزارع المستوطنين . فأضاف هذا عاملا جديداً لمساعدة مصالى الحاج على تأسيس حركته . أما العامل الثالث فهو سهولة التكتل فى الطبقة العمالية . وسبب رابع هو تمتع الجزائريين بحريات أوسع فى الأراضى الفرنسية .

والحق أن مؤسسى نجمة شمال أفريقيا بدأوا نضالهم كأعضاء فى النقابات العمالية الموالية للحزب الشيوعى . مثال ذلك الحاج عبد القادر الذى وضع نواة نجمة شمال أفريقيا سنة ١٩٢٥ ، وأحمد مصالى الحاج الذى انتقلت إليه زعامتها فى العام التالى ؛ منذ ذلك الوقت وهو يلعب الدور ؛ الأساسى فى حركة النضال الجزائرى حتى تخطته الأحداث حينما انتقلت القيادة إلى جبهة التحرير .

ولد مصالى سنة ١٨٩٨ فى تلمسان ، عن والد فقير كان صانعاً للأحذية ، فلم تتح له فرصة للتعلم إلا بصورة محدودة . قاتل فى الحرب العالمية الأولى فى صفوف الجيش الفرنسى ، ثم عاد إلى الجزائر سنة ١٩٢١ .

ولما عجز عن أن يجد عملا فى بلاده ، رجع إلى فرنسا سنة ١٩٢٣ حيث عمل فى عدد من مصانع باريس كما اشتغل بائعاً متجولا . وفى نفس الوقت كان يثقف نفسه بالحضور مستمعا بمعهد الدراسات الشرقية ، وفى بعض الجامعات الفرنسية . وعاش كغيره من العمال الجزائريين عيشة الكفاف ، واتصل بالطبقات العاملة الفرنسية، وانضم إلى الحزب الشيوعى وتزوج من أحدى الفرنسيات الشيوعيات .

ومن العمل فى الخلايا الشيوعية عرف مصالى وسائل التنظيم الحزبى الدقيق الذى اشتهر به الشيوعيون وقد أفاده هذا عندما شرع فى تنظيم نجمة شمال أفريقيا ، ثم انصرف ككثير من الجزائريين عن عضوية هذا الحزب ،مؤثراً النضال فى منظمة وطنية خاصة . فكان ذلك المولد الحقيق لنجمة شمال أفريقيا . وأخذ منذ ذلك الوقت يقلل تدريجياً من ارتباطاته السابقة مع الحزب الشيوعى ، حتى انتهى به الأمر إلى الدخول فى صراع معه وقد ثبت أن الشيوعيين إذ ذاك لم يتخلصوا تماماً من الروح العنصرية عند معاملتهم للجزائريين .

وأراد مصالي الحاج أن يجعل من النجمة حركة الشمال الإفريقي بأكمله، فطالب بالإستقلال لأقطاره كلها . وقد قدر لهذه الفكرة أن تظهر أكثر من مرة في سير الحركة الوطنية الجزائرية .

وسرعان ما سيطر العمال الجزائريون على النجمة ، واتجه اهتمام إخوانهم التونسيين والمراكشيين إلى الأحداث الداخلية في بلادهم ذاتها . وباستثناء الهدف العام في الحصول على الاستقلال ، فقد كانت للمناضلين الأوائل في النجمة عقائد يشوبها الغموض ، وصفت بأنها تجمع بين الشعارات الماركسية ، والوطنية الجزائرية العاطفية ، والتمسك بفكرة التضامن الإسلامي .

وحلت الحكومة الفرنسية النجمة سنة ١٩٢٩ وانتقل عدد كبير من أعضائها إلى الحركة السرية ، وتجدد نتيجة لذلك اتصالهم بالحزب الشيوعي الفرنسي ثم، عادت النجمة إلى الظهور من جديد سنة ١٩٣٣ وعقدت مؤتمراً عاماً في فرنسا ، واتخذت قرارات هامة تعتبر في حينها غاية في الجرأة ، فنادت بالإستقلال التام للجزائر ولكن يبدو أنها ميزت بين مرحلتين . فاختص القسم الأول من القرارات بتنظيم المرحلة الانتقالية وتناول القسم الثاني تنظيم البلاد بعد الاستقلال .

غير أن النجمة كانت تغفل دائماً التعرض للوسائل المؤدية إلى ذلك . مما سيكون نقطة ضعف مستمرة في حركة مصالي التي فقدت قيادتها في النهاية .

وقد طالب القسم الأول من القرارات بالآتي :

١ — إلغاء جميع القوانين الاستثنائية وفي مقدمتها قانون السكان الأصليين .

٢ — العفو عن جميع المسجونين السياسيين .

٣ — حرية التنقل فى فرنسا وخارجها .

٤ — حرية الصحافة والاجتماع وتأليف الأحزاب والنقابات العمالية .

٥ — الاستعاضة عن الوفود المالية ببرلمان جزائرى منتخب على أساس الاقتراع العام .

٦ — إلغاء المجالس البلدية والقروية المختلطة والمناطق العسكرية الخاضعة للحكم العرفى .

٧ — المساواة فى توظيف الجزائريين والمستوطنين .

٨ — فرض التعليم الإلزامى باللغة العربية وإتساع المجـــال للطلاب لدخول المدارس على جميع المستويات . وجعل اللغة العربية رسمية فى الدوائر الحكومية .

٩ — تطبيق قوانين العمل على الجزائريين بما فى ذلك حق التعويض على البطالة .

١٠ — زيادة القروض الزراعية لصغار المزارعين الجزائريين وتنظيم وسائل الرى وتحسين طرق المواصلات .

أما الشطر الثانى من القرارات فنص على المطالبة بالاستقلال الكامل وسحب القوات الفرنسية من البلاد ، وتأليف جيش وطنى ، وقيام حكومة ثورية وطنية تتولى تنفيذ الإجراءات التالية .

١ — إيجاد جمعية تأسيسية تنتخب على أساس الاقتراع العام .

٢ — الاقتراع العام على جميع المستويات لجميع المجالس

٣ — استخدام اللغة العربية كلغة رسمية .

٤ — تملك الدولة الجزائرية لجميع الممتلكات بما فيها المصارف والمناجم والسكك الحديدية والموانى والمرافق العامة .

٥ — مصادرة الأملاك الكبيرة وإعادتها إلى الفلاحين ، مع إعادة أملاك الدولة والغابات إلى الحكومة .

٦ — اعتراف الدولة الجزائرية بحرية تكوين النقابات والأحزاب السياسية وإبداء الآراء فى القوانين الاجتماعية .

ومن هذه القرارات يتضح أن نجمة شمال أفريقيا قد اعتنقت منذ البداية مبادىء ثورية شاملة فى الميدانين السياسى والاجتماعى ، وأنها بحكم نشأتها العمالية سبقت كثيرا من الحركات الوطنية فى البلاد العربية الأخرى فى ربط التحرر السياسى بالإصلاح الاجتماعى .

وبينما اقتصر نشاط النجمة بصورة رئيسية على فرنسا ، فقد أقامت اتصالات لها مع تونس ومراكش وغيرهما من البلدان الإسلامية والعربية . وشهد مصالى الحاج فى سنة ١٩٢٧ مؤتمر مناهضة الاستعمار الذى عقد فى بلجيكا . وبعث فى سنة ١٩٣٠ بمذكرة إلى عصبة الأمم يناشدها عونها فى تحقيق مطالب النجمة .

وفى سنة ١٩٣٤ أعاد مصالى الحاج تكوين النجمة باسم جديد هو الاتحاد الوطنى لمسلمى شمال أفريقيا . لكن هذا لم يغير من موقف السلطات الفرنسية ، التى اعتبرت هذه الهيئات غير مشروعة ، فحوكم مصالى وسجن — ولكن أنصاره رفعوا قضية أمام محكمة النقض والإبرام ، فقضت بالإفراج عنه باعتبار أن منظمته هيئة نقابية .

ساهم مصالى الحاج مع اليساريين الفرنسيين فى الحملة ضد العدوان الإيطالى على الحبشة . ولكن لكونه جزائريا هدد مرة أخرى بالإعتقال،

فسارع بالخروج إلى سويسرا حيث قضى ستة أشهر فى حالة نفى اختيارى .

وفى جنيف اتصل برائد من رواد الحركة العربية هو الأمير شكيب أرسلان ، الذى كان له تأثير كبير على زعماء المغرب . وساعد هذا الاتصال إلى تحول مصالى من صورته الشيوعية الفرنسية إلى مظهره العربى الإسلامى . وأثر الأمير شكيب على مصالى لحمله على معارضة اقتراحات بلوم — فيوليت وعلى نقل نشاطه إلى أرض الجزائر نفسها .

وبعد قيام حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا تمكن مصالى من إدخال النجمة إلى الجزائر لأول مرة فى أغسطس ١٩٣٦ . وعقد اجتماعاً عاماً فى الملعب البلدى بمدينه الجزائر بحضور نحو من عشرة آلاف وطنى . وقام مصالى بعد ذلك بجولة فى أنحاء البلاد ، وقيل لهم أعضاء النجمة فى هذه الأونة بلغوا ١١٠٠٠ شخص ، نظموا فى سبعة فروع بفرنسا ، وفى نحو ٣٠ فرعاً تم تأسيسها أخيراً فى الجزائر . وتم تأسيس ٣١ فرعاً أخرى أثناء الجولة التى قام بها مصالى فى أنحاء البلاد .

وأدرك الحزب الشيوعى أن وجود النجمة ينتزع منه معظم أعضائه الجزائريين فتحول إلى خصم ألد . وانتهى الأمر إلى أن حكومة الجبهة الشعبية التى رحب بها كثير من الشباب الجزائرى ، جاء على يدها الحل النهائى للنجمة فى ٢ يناير ١٩٣٧ .

وفى كل مرة تحل فيها المنظمة التى يرأسها مصالى الحاج ، يعود إلى تشكيلها باسم جديد ، مستنداً إلى مبدأ حرية تكوين الأحزاب . وفى مارس ١٩٢٧ أسس حزب الشعب الجزائرى فى فرنسا . ويتضح من الاسم أنه اختص بالقطر الجزائرى بخلاف النجمة ، التى كانت تنطق باسم الشمال الأفريقى كله . ويبدو أن التونسيين والمراكشيين قد انصرفوا عن الانخراط فى سلك النجمة ، وفضلوا العمل على مستوى إقليمى خشية أن ترتبط بلادهم بمشكلة الجزائر الأكثر تعقيداً .

الجبهة الشعبية واثرها فى الجزائر

تبين مما سبق أنه وجد فى الجزائر سنة ١٩٣٦ ثلاثة اتجاهات فى حياة البلاد السياسية . ومن المستحيل وصف اتجاه الإدماجيين بأنه جزء من الحركة القومية . كما أن جماعة العلماء ظلت تنفى عن نفسها الصفة السياسية . ومن ثم فحركة مصالى الحاج هى الحركة السياسية التى يمكن وصفها إذ ذاك بأنها حركة قومية . على أنه لابد من ذكر اتجاه رابع لاستكمال الصورة ، وهو قيام الحزب الشيوعى الجزائرى سنة ١٩٣٠ . وهناك شىء من التجاوز عند اعتبار هذا الحزب اتجاها جزائرياً رابعاً فقد كان جل أنصاره فى البداية من أوربيى الجزائر ، وظل مدة طويلة فرعاً من الحزب الشيوعى الفرنسى ولم يعتنق الحزب سياسة ثابتة تجاه المشكلة الجزائرية . فذكرت صحيفة « لومانيتيه » بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ بأنها ترحب باستقلال الجزائر فى ظل حكومة تقدمية . ولكن الاتجاه السائد الذى عرف عن قادة الحزب وبخاصة « موريس توريز » أمينه العام للحزب هو أن المساواة بين الجزائريين والفرنسيين فى ظل دولة اشتراكية هو الحل الأمثل للمشكلة الجزائرية . وادعى الشيوعيون بأن الأمة الجزائرية تكونت حديثاً فى ظل الاستعمار ويدخل فى تكوينها الأوربيون بجانب العرب والبربر أما قبل سنة ١٨٣٠ فكان الولاء للقبيلة أو الإقليم أو العنصر . ويرى الشيوعيون أن المستوطنين الأوربيين جزائريون ، ولذلك فلابد أن يشاركوا فى أى حل لمستقبل الجزائر[1] .

وفى سنة ١٩٣٥ سعى الحزب الشيوعى لكسب أنصار جدد من الجزائريين وأقام حزباً شيوعياً خاصاً بالجزائر ، انفصل انفصالا

---

(١) شرح هذه النظرية الكاتب الشيوعى ليون لكس فى كتيب أصدره عن الجزائر سنة ١٩٥٧ بعنوان « الجزائر هدف الاستعمار » .

شكليا عن قيادة الحزب فى باريس . وكان من مؤسسيه عمار وزغان(1) وعلى بوخرط . ومن المعروف أن الأول قد انفصل عن الحزب وصار من أعضاء جبهة التحرير ويشغل حالياً منصب وزير الإصلاح الزراعى . ورغم هذه القيادة الجزائرية فإن الحزب ظل ضعيفاً حتى انتهى أمره إلى الزوال بعد الاستقلال .

والحق أن سياسة الحزب الشيوعى الفرنسى نحو الجزائر تقلبت حسب حالة الحزب فى فرنسا والظروف الدولية المحيطة بها . فحينما يكون الحزب على علاقة سيئة بالأحزاب الحاكمة يؤيد الوطنيين الجزائريين ، والعكس بالعكس . حدث ذلك مثلا سنة ١٩٣٦ حينما كان الحزب مؤيداً مع الجبهة الشعبية . فبعد أن أظهر ميله إلى تأييد الحركة العمالية الجزائرية ، عاد وشن حملة عنيفة على مصالى الحاج واصفاً نجمة شمال أفريقية بأنها فاشستية . كذلك نادى توريز بفتح باب المواطنة أمام الجزائريين دون اشتراط التخلى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامى ، مذكراً بأن فرنسا قبلت تجنيس السنغاليين مع أنهم يمارسون تعدد الزوجات . ومن ثم فإن فكرته تقترب كثيرا من الإدماجيين غير أن الجبهة الشعبية لم تعمل شيئاً فى هذا الاتجاه وعلى كل فإنها كانت تتألف أساساً من الاشتراكيين والراديكاليين .

وعلى أثر قيام حكومة الجبهة الشعبية تجدد نشاط الفئات المعتدلة من القادة الجزائريين ، فاتفق أنصار الإدماج مع جماعة العلماء والشيوعيين على عقد مؤتمر مشترك لتحديد مطالبهم ، وكان ذلك فى يونيو ١٩٣٦ ؛ ومن المدهش أن تتلاقى هذه العناصر المتنافرة : العلماء بنزعتهم العربية الإسلامية ، والشيوعيون بنزعتهم العلمانية ، والمنتخبون الذين يمثلون

---

(١) أنظر الترجمة العربية لكتاب « الجهاد الأفضل » لمؤلفه عمار بن وزغان ، وقد شرح فيه أسباب خروجه على الحزب الشيوعى ، مندداً بموقفه من المسألة الجزائرية .

البرجوازية . بينما يقف بعيداً حزب مصالى الحاج ذو النزعة الاشتراكية والذى كان من المفروض أن يكون الشيوعيون أقرب إليه . ولعل دافع الشيوعيين إلى الاشتراك فى هذا المؤتمر هو حقدهم على نجمة شمال أفريقيا .

أما العلماء فلأنهم كانوا يريدون أن يحققوا أهدافهم الخاصة بصورة عاجلة دون اشتراط الاستقلال فأدخلوا مطالبهم ضمن قرارات المؤتمر .

ويبدو أن المنتخبين سيطروا على المؤتمر ، لذلك جاءت معظم قراراته متمشية مع مبادئهم . من ذلك المطالبة بإلغاء[1] جميع الأنظمة التى تميز بين فرنسا والجزائر كنظام الحاكم العام ، ومجلس الوفود المالية . وكذلك إبطال القوانين الاستثنائية ، وإمكان احتفاظ الجزائريين بقانون الأحوال الشخصية الإسلامى عند تحولهم إلى مواطنين فرنسيين مع الموافقة على إدخال اصلاحات فى هذا القانون . واحتوت القرارات على مطالب لإرضاء جماعة العلماء التى لابد وأن تكون قبلت كارهة التوقيع على القرارات السابقة . فكان مما شملته فصل الدين عن الدولة . واسترداد الأوقاف الإسلامية ، وترك المسلمين يديرونها . وتقرير التعليم باللغة العربية .

واشتملت القرارات على مطالب اقتصادية واجتماعية كمساواة الأجور، وإيقاف المصادرات ، وإبطال تملك الدولة للغابات ، وإتاحة الفرصة لتطبيق التعليم الإجبارى فى الجزائر .

أما المطالب السياسية فتشتمل على تقرير مبدأ المساواة فى حقوق الانتخاب والتمثيل السياسى وفتح مجلس النواب أمام الجزائريين .

• • •

(١) أنظر تفصيلات عن هذا المؤتمر فى Le Tourneau P. 330. S. q.

أحدثت سياسة الجبهة الشعبية كما رأينا خيبة أمل كبيرة لدى الوطنيين الجزائريين ، فإن المشروع الذى تقدمت به لإصلاح الأحوال فى الجزائر لم يقترب حتى من أكثر الوطنيين اعتدالا وقد وضع هذا المشروع موريس فيولت الذى كان حاكما عاما للجزائر بين سنتى ١٩٢٥ ، ١٩٢٧ وعرف بنزعته التحررية نسبيا ، وكان وزير للدولة فى حكومة بلوم . ونص مشروعه على فتح باب المواطنه أمام واحد وعشرين ألف جزائرى دون التخلى عن وضعهم المدنى وفتح الباب باطراد لتجنس أعداد أخرى من الجزائريين . وتحويل المجالس البلدية المختلطة إلى مجالس تامة السلطة مما يتيح للجزائريين الفرصة للوصول إلى مناصب رؤساء لتلك المجالس

لم تكن خيبة الأمل نتيجة لهذا المشروع فى حد ذاته ، فقد قبله أنصار الادماج على أنه مرحلة أولى نحو المساواة التامة . ولكن اليأس جاء من أن هذا المشروع رغم تحفظه أصطدم بمعارضة شديدةمن أحزاب اليمين بصفة عامة ، ومن المستوطنين بصفة خاصة فاستقال رؤساء البلديات فى الجزائر بصورة جماعية ، وأعلنوا أنهم يتمسكون بقانون سنة ١٩١٩ الذى وصفوه فى حينه بأنه ثورى . وكانت النتيجة أن رفض البرلمان مجرد المناقشة فى المشروع .

كان لهذا الموقف رد فعل متباين فى مختلف الأوساط الجزائرية ، كل حسب اتجاهه السياسى . فأما بالنسبة لأنصار الإدماج فقد أنقسموا على أنفسهم كما رأينا فبدأ الكثيرون ومنهم فرحات عباس يتحولون عن الإيمان بفرنسا الديمقراطية . وألف هؤلاء هيئة خاصة أسموها « اتحاد الشعب الجزائرى » . واتجهت الهيئة الجديدة إلى العمل على مستوى الجماهير دون أن تحصر نفسها فى بيئات المشبعين بالثقافة الفرنسية . وذكر عباس أن فرنسا قد فوتت بهذا الموقف آخر فرصة لضم النخبة المثقفة للتعاون معها .

وفى هذه الملاحظة شىء كثير من الصحة ، ولكن مما لاشك فيه أن فوات هذه الفرصة كان لصالح الحركة القومية الجزائرية واتجاهها وطنيا سليما ويتضح ذلك من المقارنة بين الجزائر وأقطار أفريقيا الغربية التى كانت تابعة لفرنسا فقد نالت هذه الأقطار استقلالها دون نضال ، وذلك بعد وقت قصير من ظهور النخبة المثقفة فيها ، ومن ثم كونت هذه النخبة حكومات الجمهوريات الجديدة ، ووجهت بلادها إلى البقاء مرتبطة بفرنسا ماديا ومعنويا بعد الاستقلال .

أما فى الجزائر فإن الإصلاحات كانت تأتى دائما متأخرة عن وقتها . مثال ذلك أن القانون الذى أصدره ديجول فى مارس ١٩٤٤ كان يحقق معظم مطالب المؤتمر الجزائرى الذى انعقد قبل ذلك بثمانى سنوات . غير أن مطالب الوطنيين كانت تطورت فى ذلك الوقت فلم يصبح هذا القانون صالحا لاسترضائهم وهكذا سيكون مصير الحلول المتتالية التى ستقدمها فرنسا بعد قيام الثورة الجزائرية .

أما جماعة العلماء فلا بد وأن تكون قد رحبت بفشل مشروع فيوليت فى البرلمان لأنه بمثابة خطوة أولى نحو سياسة الادماج وقد أشرنا إلى أن موافقة هذه الجماعة على قرارات مؤتمر سنة ١٩٣٦ لم تكن صادرة عن اقتناع تام .

أما نجمة شمال أفريقيا التى أمرت حكومة الجبهة الشعبية بحلها فى يناير ١٩٣٧ فقد أعاد مصالى الحاج تشكيلها باسم « حزب الشعب الجزائرى » وهكذا أعطاها صفة سياسية واضحة وظل اسم « حزب الشعب الجزائرى » هو رمز الحركة القومية حتى قيام الثورة .

كان من المفروض أن يقف هذا الحزب القومى موقفا سلبيا من أجهزة الدولة الفرنسية وخاصة الترشيح لعضوية المجالس المحلية . ويقال إنه

شكيب أرسلان هو الذى نصح مصالى بخوض المعركة الانتخابية للمجالس البلدية سنة ١٩٣٧ . وقد تمكن حزب الشعب إسقاط كثير من الشيوعيين، غير أن الإدارة الفرنسية تدخلت فى حرية الانتخابات ولم يظفر الحزب بعدد من المقاعد يتناسب وأهمية الشعبية . ومع ذلك فإن هذه التجربة لم تكن درسا كافيا لمنع حزب الشعب من خوض انتخابات نيابية أخرى داخل مؤسسات فرنسية كما سنرى . وعلاوة على ذلك فإن مصالى اعتقل هو وبعض رجال الحزب وحوكموا ، وحكم عليه بالحبس مدة سنتين . ولم يكد يخرج من السجن حتى قامت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ فأوقف نشاط جميع الهيئات الجزائرية سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية .

أثر الحرب العالمية الثانية

كانت الحرب العالمية الثانية هى الفرصة الذهبية التى أتاحت للإدارة الفرنسية القبض على الزعماء الجزائريين وحل منظماتهم دون محاكمة . وما لبثت أن تولت حكومة الماريشال بيتان الحكم بعد توقيع الهدنة فى يونيو ١٩٤٠ . وقد جعلت أول مبرر لوجودها هو المحافظة على سلامة الأمبراطورية .

ويعتبر المستوطنون عهد فيشى عصرهم الذهبى . فهى قد حظرت على الجزائريين كل نشاط سياسى . واضطهدت اليهود تمشياً مع السياسة النازية. واتفقت بذلك مع المستوطنين الذين اعتنقوا من قبل نظرية التفوق العنصرى وهى التى حكمت على مصالى الحاج سنة ١٩٤٢ بالسجن مدة ١٥ عاماً ، ثم نفته إلى إحدى واحات الجزائر الجنوبية .

وكان طبيعيا بعد ذلك أن يعلق الوطنيون الجزائريون الآمال على معسكر الحلفاء الذى أصدر ميثاق الأطلسى ، وما يحتويه من مبادىء بخصوص حق تقرير المصير — فلم يكد جند الحلفاء ينزلون فى الجزائر فى ١١ نوفمبر ١٩٤٢ ، حتى حاول الزعماء الوطنيون الاتصال بهم . ولكن مما يلفت النظر حقاً أن الأمريكيين وقفوا من عرب المغرب موقفاً مختلفاً تماماً عن المشرق . فبينما سعوا فى المشرق إلى استرضاء عرب سوريا ولبنان كان همهم فى المغرب هو استرضاء السلطات الرسمية والمستوطنين لاعتقادهم بأن ذلك سيؤدى إلى تعاون الفرنسيين معهم عند تنفيذ عمليات النزول بالأرض الفرنسية وتصرفوا فى الجزائر بالذات كما لو لم يكن العنصر الوطنى موجوداً ، فأبقوا الإدارة بدون أى تغيير بما فى ذلك الموظفين الذين تعاونوا

مع فيشى ولم يتدخلوا إلا من أجل الضغط على هذه الإدارة لكى تلغى القوانين التى اتخذت ضد اليهود ومع ذلك فقد ظلت تماطل فى إعادة العمل بقانون كرميو حتى دخلت العناصر اليسارية فى الحكومة المؤقتة سنة ١٩٤٣ .

ومما يلفت النظر إلى الجنرال جيرو الذى كان مسؤولا عن الإدارة المدنية فى الجزائر بعد نزول الحلفاء ، عارض السياسة الأمريكية الخاصة باليهود بحجة أن ٧٠ ٪ من المجندين فى جيش فرنسا الحرة آنذاك هم من المغاربة وأن إعادة امتيازات اليهود ستثير استياءهم .

وبينما كان الفرنسيون يسيطرون على الجهاز المدنى والإدارى ، احتفظ الحلفاء بالشئون العسكرية العليا . وفى ظل هذه الإدارة المشتركة أطلقت الحريات فى نطاق محدود جدا لكى يعاود الجزائريون نشاطهم السياسى . وكان مصالى الحاج ما يزال يقضى الحكم الصادر ضده بالسجن ، وربما كان ذلك من الأسباب التى هيأت لفرحات عباس كى يبرز إلى مقدمة الصفوف خلال السنوات الأخيرة من الحرب فقط (١٩٤٢ - ١٩٤٥) ويدعى بعض الكتاب الفرنسيين أنه كان على صلة بروبرت ميرفى ممثل الولايات المتحدة بالجزائر على عهد حكومة فيشى .

وقد امتازت سياسة فرحات عباس أثناء الحرب بالتقلب . فعند إعلانها فى سبتمبر ١٩٣٩ سارع بطلب الانخراط فى الجيش الفرنسى قائلا إن هزيمة فرنسا ستعنى القضاء على الديمقراطية فى جميع أنحاء العالم . والتحق بالوحدة الطبية حتى وقعت فرنسا الهدنة فعاد إلى الجزائر .

ويبدو أن الفترة التى أمضاها فى الجيش كشفت له من جديد عن فساد نظرية النخبة المثقفة المتعاونة مع فرنسا ، تلك النظرية التى سبق أن تشكك فيها قبيل الحرب وقد لاحظ وجود تمييز صارخ بين الفرنسيين والجزائريين بالرغم

حين أنهم يقاتلون تحت علم واحد ، وبصرف النظر عن ثقافة الوطنى الجزائرى أو مكانته الاجتماعية . ولعل هذا هو الذى أقنعه بضرورة قيام كيان جزائرى مستقل ، وإن لم يحدد خلال هذه الفترة مفهوم الاستقلال . وسنراه يعود إلى التعاون مع فرنسا الديمقراطية سنة ١٩٤٦ مما جعل بعض الكتاب الفرنسيين يفسر تقلبه فى الرأى بالتطورات التى طرأت على مركز فرنسا كقوة دولية فقد تأثر بهزيمة فرنسا سنة ١٩٤٠ ، وحينما كانت تعانى من الانقسام الداخلى على السلطة فى شمال أفريقيا وكان الحلفاء يتولون فى ذلك الوقت القيادة العسكرية العليا ؛ نادى فرحات عباس بمبدأ الاستقلال الذاتى . وبعد أن استعادت فرنسا مركزها سنة ١٩٥٦ عاد من جديد يدعو إلى تعاون النخبة المثقفة لإقامة حكومة ديمقراطية

وقد بدأ نشاط فرحات عباس عندما تقدم هو واثنان وعشرون من أعضاء مجلس الوفود المالية بعدد من المطالب إلى القيادة الأمريكية إلى السلطات الإدارية الفرنسية ولكن السلطات الفرنسية رفضتها .

أولا : لأنها قدمت لقيادة الحلفاء ، وهى هيئة غير مختصة بمسألة داخليـــة .

ثانياً : لأن تلك العريضة جعلت قبول هذه المطالب شرطاً لتجنيد الجزائريين فى جيش فرنسا الحرة ، فاعتبرتها السلطات الفرنسية نوعاً من المساومة .

ومع أن أصحاب العريضة ، حاولوا استرضاء السلطات بعد ذلك بتقديم مذكرة أخرى معدلة ، لمحوا فيها إلى أنهم يريدون المشاركة فى مجهود الحرب للحصول على الاستقلال فى (إطار فرنسى) فإن السلطات رفضت تسلمها. وقال جيرو الحاكم العام الجديد « أنه أتى لتجنيد الرجال لا ليناقش مسائل سياسية » .

وكان أن أصدر فرحات عباس وأصحابه فى ١٠ فبراير ١٩٤٣ بيانا شهيرا ، حتى أصبح أنصاره يعرفون بأصدقاء البيان وهـــذا هو مضمونه :

بدأ البيان بسرد قائمة حساب عن الاحتلال الفرنسى فى مدى قرن . وكيف أنه أدى إلى تلك الحالة المحزنة من البؤس والجهل . وطالب بحياة قومية ديمقراطية للجزائر وبالرغم من أنه لم ينكر قيمة الثقافة الغربية بصفة عامة ، والفرنسية بصفة خاصة ، إلا أنه رفض « العبودية » الناشئة عن نظام فرنسا الاستعمارى . استنكر سياسة الأدماج مذكراً بالفوارق الروحية العميقة التى تفصل بين المستوطنين وأهل البلاد . ثم أكد (أن الوقت قد فات كى يقبل الجزائرى شيئاً آخر غير كونه جزائرياً) .

ثم سرد بعض الاصلاحات المحددة مثل :

١ — تطبيق مبدأ المساواة والحرية على جميع الجزائريين دون تمييز فى الجنس أو الدين أو اللغة .

٢ — القضاء على النظام الاقطاعى بواسطة إصلاح زراعى .

٣ — الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

٤ — تعميم التعليم الابتدائى الإجبارى على جميع الجزائريين .

٥ — فصل شئون الدين الإسلامى عن الإدارة الفرنسية ، كما هو الحال بالنسبة للكنيسة .

٦ — اشتراك (المسلمين) مباشرة فى إدارة البلاد .

ويلاحظ أن معظم الذين وقعوا على هذا البيان هم من الادماجيين القدامى وأنهم لم يبينوا الوضع السياسي للجزائر بصورة محددة ، بعكس المذكرة التي قدموها من قبل إلى قيادة الحلفاء في ديسمبر ١٩٤٢ ، والتي تضمنت فكرة دولة جزائرية ذات دستور خاص بها .

ولما وافق الحاكم العام مبدئيا على بحث مقترحات البيان ، وألف لجنة لهذا الغرض أكمل أصحاب البيان تصريحهم الأول بمقترحات جديدة تتعلق بالشكل السياسي للجزائر فقد طالبو بدولة جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا وانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور هذه الدولة . ولكن الملحق يميز بين مطالب عاجلة وأخرى يمكن تأجيلها إلى ما بعد الحرب مثل إعلان الدستور وكان من المطالب العاجلة ، اشراك الجزائريين فوراً في حكومة تنشأ في مدينة الجزائر على أساس المناصفة بين المستوطنين والجزائريين .

وأشار واضعوا الوثيقة إلى أن (إنشاء هذه الدولة الجزائرية لايحول دون تنظيم اتحاد لشمال أفريقيا مع مراكش وتونس) ويلاحظ أن فكرة النجمة عن وحدة الشمال الافريقي قد بعثت من جديد في هذا الاقتراح .

وكان ملحق البيان ، أول وثيقة مهمة وضعها الجزائريون المعتدلون عن الدوله الجزائرية ذات السيادة ، وعن الشعب الجزائرى ، وهي عبارات لم تستعمل في البيان نفسه .

وبعد إرسال الملحق إلى السلطات الفرنسية ، تسلم ديجول السلطة في الجزائر ، واختار الجنرال كاترو حاكما عاماً لها . فسارع إلى إعلان رفضه البات لهذه المطالب ، وأكد أن فرنسا لن توافق قط على استقلال الجزائر .

وقد أدى رفض فرنسا للمرة الثانية ، قبول البيان كأساس للمحادثات إلى رد فعل شديد عند الوطنيين . ورفض المندوبون الجزائريون في شهر سبتمبر الاشتراك في دورة طارئة لمجلس الوفود المالية ، معربين بهذا عن تمسكهم بالبيان وولائهم له . وقد رد كاترو بحل الهيئـــات التي يشترك

الجزائريون فيها ، وفرض الإقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من الزعماء .

ولم يعدل كاترو عن قرار الحل ، إلا بعد أن ذهب إليه وفد من أعضاء المجلس معتذرا عن الأحداث الجارية ، وأعلن رغبته فى تطور الجزائر ضمن نطاق أنظمة الدولة الفرنسية . وكان مفهوماً أن هؤلاء لايمثلون اتجاه الرأى العام . لحاول ديجول استرضاء الوطنيين فى تصريح قسنطينة فى ديسمبر ١٩٤٣ ، والذى أصبح أساساً لقانون مارس ١٩٤٤ كما سنرى .

ولكن هذه الاجراءات التى كان من الممكن أن ترضى الإدماجيين سنة ١٩٣٦ لم ترضهم الآن ، فرفضوها ، واشترك معهم فى رفضها جماعة العلماء ومصالى الحاج أيضاً . ولم يتقبل القانون بالتأييد إلا عدد قليل من الأعضاء فى مجلس الوفود المالية والذين كانوا قد تخلوا عن البيان تحت ضغط الفرنسيين .

ومما يجدر بالملاحظة أن مبادىء فرحات عباس الاصلاحية التى ركزت على النواحى الاجتماعية ، اقتربت من أهداف الحركة العمالية التى يمثلها حزب الشعب . وقد نجح فرحات عباس فى عقد مؤتمر شامل فى مارس ١٩٤٥ ومع وجود الرغبة فى توحيد الكفاح الوطنى ، فقد كشف المؤتمر عن وجود خلافات عقائدية بين أنصار البيان الذين يمثلون الثقافة الغربية ، وجماعة العلماء التقليدية ، وحزب الشعب يمثل الوطنية المتطرفة . وقد احتدم الخلاف ، خاصة بين حزب الشعب والعناصر الأخرى حول التمسك بزعامة مصالى الحاج للحركة الوطنية ، ثم انتقد ممثلوه بشدة دعوة أنصار البيان إلى فكرة جمهورية متحدة اتحادا فدراليا مع فرنسا .

وكان لأنصار هذا الحزب فى النهاية السيطرة على المؤتمر رغم تخلف زعيمهم الذى كان مازال معتقلا وأدى ذلك إلى بث الانزعاج فى نفوس المستوطنين وإلى رد فعل عنيف وسريع ظهر فى مذبحة قسنطينة .

انتفاضة قسنطينة

بالرغم من أن حوادث قسنطينة كانت من تدبير المستوطنين بقصد التخلص من الزعماء الوطنيين ، فإنها أدت إلى قيام ثورة وطنية تعد أعظم انتفاضة شهدتها الجزائر بعد ركود طويل ساد البلاد منذ القضاء على حركة المقرانى .

وقد اتخذ المستوطنون من مناسبة الاحتفالات بعيد النصر يوم ٨ مايو ١٩٤٥ فرصة للفتك بالوطنيين . ذلك أن الجزائريين نظموا مظاهرات خاصة بهم خرجت فى هذه المناسبة وكانت بعض الجماعات تحمل أعلاما وطنية على مثال علم الأمير عبد القادر وتنادى بإطلاق سراح مصالى وبحياة الجامعة العربية . وانطلقت الشرارة الأولى فى « سطيف » إحدى مدن مدن قسنطينة حيث وقع صدام بين الشرطة والمتظاهرين ،وسرعان ماانضمت إلى الشرطة جماعات مسلحة من المستوطنين « ميليشيا » ، وأخذت تفتك بالمتظاهرين .

وفى الحال امتدت نيران الثورة فى جميع أنحاء البلاد ، وتركزت الاضطرابات بصفة خاصة فى شمال قسنطينة حيث تمكن الجزائريون من مهاجمة الأوربيين فى المستعمرات المنعزلة ببلاد القبايل ، وانقطع الاتصال، بين مدن الإقليم الرئيسية مثل عنابة ، بجاية ، قالة ، وسطيف مدة أربعة أيام، وبقى الوطنيون معتصمين ببعض المراكز الجبلية حتى منتصف يونيو. وتردد صدى هذه الأحداث فى أنحاء متفرقة من الجزائر . من ذلك مثلا تدبير الوطنيين لهجوم خاطف على المدرسة العسكرية فى شرشال . ولسوء الحظ اكتشفت الخطة قبل التنفيذ بقليل .

اتبع الفرنسيون ثلاث إجراءات لمواجهة هذه الثورة .

الأول : يتمثل فى تدخل الجيش بأسلحته الثلاث ، ذلك أن اتساع الحركة فى شمال قسنطينه استلزم تدخل الطيران والبحرية .

الثانى : انتقام ميليشيا المستوطنين من الجزائريين دون رقيب ، وكان هذا هو أفظع صورة من صور القمع .

أما الإجراء الثالث فهو : اعتقال عدة آلاف من الوطنيين المعروفين وتقديمهم للمحاكمة ، وإصدار أحكام قاسية عليهم .. فحكم على تسعين بالإعدام ونفذ فيهم الحكم . كما حكم على أربعة وستين شخصا بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ولم يرض ذلك كله المستوطنين فطالبوا بأن يشمل الإعدام جميع الرءوس الكبيرة . وإقامة حرس وطنى منهم يتولى الإشراف على الأمن . وأن يختار الحاكم العام للجزائر من بينهم .

بلغ عدد الضحايا فى هذه المجزرة البشرية خمسة وأربعين ألفا حسب تقدير الكتاب [1] الجزائريين وقد يكون فى هذا التقدير شىء من المبالغة ولكن مما لا شك فيه أنه أقرب إلى الحقيقة من الرقم الذى اعترفت به السلطات الفرنسية وهو ١٦٠٠ شخص ، لأن الضباط الفرنسيين الذين اشتركوا فى عمليات القمع قدروا فى اعترافاتهم الخاصة عدد الضحايا من ثمانية إلى عشرة آلاف .

ومما يذكر بهذه المناسبة أن الحكومة الفرنسية المسئولة عن هذه الأحداث كانت هى الحكومة المؤقتة التى يرأسها ديجول ، وكان الشيوعيون يشتركون فيها بثلاثة وزراء منهم وزير الطيران أحد المسئولين مسئولية مباشرة عن أعمال القمع . كما أن الصحف الشيوعية نددت بحوادث قسنطينة

---

(١) انظر وصف هذه الأحداث المدنى ص ١٢٧ ؛

http://albordj.blogspot.com

وقالت إن الذين أثاروها هم أنصار النازية القدماء ، وكانت هذه التهمة توجه دون حساب إلى الزعماء الوطنيين فى شمال أفريقيا .

ويوجد عند الجزائريين اعتقاد راسخ بأن المذبحة كانت مدبرة من قبل بواسطة المستوطنين الذين ساءهم تكتل الوطنيين من جهة ، وإجراءات ديجول من جهة أخرى . ويستدل على ذلك بكتابات الفرنسيين أنفسهم الذين قرروا أنهم سمعوا المستوطنين يقولون « إذا قامت الثورة فإن حكومتنا ستكون مضطرة لحمايتها » كما أن اللجنة البرلمانية التى أرسلت للتحقيق سنة ١٩٤٧ اعترفت بأن الحكومة أخطأت فى مسايرتها لسياسة المستوطنين .

أما المستوطنون فيدعون بأن تلك الاضطرابات اتفق عليها بينه الزعماء الجزائريين منذ مقابلة فرحات عباس مع مصالى الحاج سنة ١٩٤٤ ولكن مجريات الحوادث تدل على عدم تنسيق للخطة بين المتظاهرين .

وأقصى ما يمكن تصديقه هو أن الملابسات التى أحاطت بهذه الأشهر الأخيرة من الحرب قد بعثت فى نفوس الجزائريين الهمة للعمل من أجل الاستقلال مثل .

— فقدان فرنسا لهيبتها بهزيمتها السريعة .

— ظهور الأمم المتحدة التى روجت لمبدأ حق تقرير المصير .

وأخيراً تكوين الجامعة العربية التى علق عليها الوطنيون فى شمال أفريقيا آمالا عريضة فى ذلك الوقت .

ولقد كان دور أصحاب البيان بارزا حتى وقوع هذه المذبحة ، ولكنهم أخذوا يتخلون عن القيادة لحركة مصالى الحاج ، حينما أظهرت تلك الأحداث بأن النضال السياسى لن يجدى كثيرا .

وإذا كانت فرنسا قد نجحت فى قمع هذه الانتفاضة وسادت البلاد فترة أخرى من الهدوء ، فمما لا شك فيه أن فظائع هذه الأحداث لم تنمح ذكراها عند قيام الثورة الكبرى بعد تسع سنوات ، وكما يقول الأديب الجزائرى كاتب بن يس « إنه كان صغيرا حينما شهد هذه الأحداث ، ولكنها ظلت ماثلة أمامه حتى تحركت من جديد فى اليوم الأول من نوفمبر ١٩٥٤ ، ولذا يعتبر أن مولد الثورة الكبرى كان يوم ٨ مايو سنة ١٩٤٥ .

قانون عام ١٩٤٧

كانت الحكومات الفرنسية أقل إدراكاً للتطور الذى شهده العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقد بنيت جميع الحلول التى قدمت لمواجهة الحركة الوطنية الجزائرية على مبدأ السيادة الفرنسية ، ولم يخرج واحد منها عن هذا المبدأ قبل مشروع ديجول سنة ١٩٥٩ .

وكانت السلطات الاستعمارية تعزو حوادث الشعب إلى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، لأنه لا يوجد فى رأيها ، لدى الجزائريين مقومات القومية التى تبرر لهم المطالبة بالاستقلال .

وبناء على هذه الأفكار الخاطئة صدر أول إجراء فى عهد حكومة ديجول المؤقتة فى ٧ مارس ١٩٤٤ وهو يعلن جميع الجزائريين مواطنين فرنسيين ، وبالتالى فلهم حقوق سياسية ويستمتعون نظرياً بالمساواة فى تولى الوظائف العامة . ولكن القانون إذ فرق بين طائفتين انتخابيتين ، إنما دل بذلك على الاعتراف الضمنى بفكرة التفرقة العنصرية ، وكأنه اعتبر الجزائريين مواطنين من الدرجة الثانية .

وتتألف الطائفة الانتخابية الأولى من المستوطنين وعدد من (المسلمين) الذين تتوفر فيهم شروط معينة ، اجتماعية وثقافية . ولكن ليس منها « كما فى السابق » شرط التخلى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامى » . ويقدر عدد الجزائريين الذين تنطبق عليهم تلك الشروط بنحو ٦٠ ألفاً .

أما الطائفة الانتخابية الثانية ، فتتألف من مجموع الشعب الجزائرى .

وتنتخب كل طائفة ، على حدة ، ممثليها فى المجالس البلدية والقروية والإقليمية . ويمكن أن يصل عدد (المسلمين) فى أى من تلك المجالس

إلى الـ ٢/٥ ، إلا إذا كان عدد الأوربيين فى الدائرة يزيد على ٢/٥ : ولعل واضعى المرسوم كانوا يعتقدون بأن مجرد ممارسة الحق الانتخابى والذهاب إلى إلى صناديق الاقتراع كفيل بأن يرضى الوطنيين الجزائريين . وقد طبقت مبادىء المرسوم بمناسبة إجراء أول انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية ، التى نيط بها وضع الدستور للجمهورية الرابعة بعد الحرب ، وقد خصص للطائفة الانتخابية الأولى بالجزائر سبعة مقاعد فى الجمعية التأسيسية ، وللطائفة الانتخابية الثانية ستة مقاعد .

ودعا زعماء الحركة الوطنية لمقاطعة تلك الانتخابات ، فكان هناك رد فعل ظاهر ولكنه متفاوت . وفاز بالمقاعد المخصصة للجزائريين ابن جلول وأنصاره الذين لم يتخلوا عن مبدأ الإدماج حتى ذلك الوقت . ومن المعروف أن هذه الجمعية لم تنجح فى سن دستور للجمهورية الرابعة فتقرر إعادة الانتخابات لجمعية تأسيسية أخرى .

وفى هذه الأثناء صدر عفو شامل عن المعتقلين السياسيين ومن بينهم مصالى الحاج وفرحات عباس الذى اعتقل أثر حوادث قسنطينة فاحتل أنصاره المقاعد المخصصة للجزائريين فى الجمعية الثانية ، نظراً لأن حزب الشعب ظل محظوراً .

وكان عباس فى هذه المرحلة من تطوره قد أعاد تكوين منظمته السياسية باسم الاتحاد الديمقراطى لأنصار البيان الجزائرى ، غير أنها كانت أقل شعبية من جماعة أصدقاء البيان . والظاهر من تصريحات فرحات فى هذه الحقبة أنه أصبح من أنصار الجمهورية الجزائرية المستقلة ، ولكن لم يتخلص بعد من إحساس الاعجاب بالحضارة الغربية . ولذا أقر بأن لفرنسا أن تلعب دور المرشد لتلك الجمهورية ، ففى نداء وجهه إلى الشبيبة الجزائرية قال « لا نريد إدماجاً ، ولا نريد سيداً جديداً ، ولا انفصالا .

وإنما نريد شعباً فنياً يتولى تثقيف نفسه اجتماعياً وديمقراطياً ، محققا للجزائر التطور الصناعى والعلمى وحاملا رسالة بعثها خلقياً وفكرياً ، مرتبطاً بشعب عظيم متحرر الفكر . نريد ديمقراطية قوية فى نشأتها توجهها الديمقراطية الفرنسية العظيمة . وإذا لم تتمكن الشبيبة الجزائرية من التجرد من الروح العنصرية القائمة بينها ، فإنها ستنتهى إلى انتحار أخلاق بصورة حتمية مثقلة بالنتائج ، وانتهى إلى القول .

« وإذا لم يتخلص الأوربيون فى الجزائر من العقد الاستعمارية والكبرياء الذى يلازم الفاتح المحتل ، فلن يكون فى الإمكان إقامة أى مجتمع جزائرى » .

وعندما جرت الانتخابات لأول مجلس نيابى فى الجمهورية الرابعة ، خرج مصالى الحاج عن تقليده السابق . وقرر المساهمة فيها . وكان قد أعاد تشكيل حزب الشعب باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وإن لم تلغ هذه المنظمة الجديدة كيان حزب الشعب ولم تمسح اسمه من أذهان الجزائريين . وهكذا نجد أن حركة الانتصار قد أتت بعدالاتحادالديمقراطى لأنصار البيان الجزائرى لتجرب مبدأ النضال عن طريق المشاركة فى أنظمة الدولة الفرنسية سواء أكانت البرلمان بمجلسيه : الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية (الشيوخ) أم كان مجلس الاتحاد الفرنسى الذى نيط به الإشراف على الامبراطورية . أو المجالس المحلية داخل الجزائر ، وعلى رأسها المجلس الجزائرى الذى تأسس حسب قانون سنة ١٩٤٧ .

وكانت العقبة الأولى التى اصطدم بها الوطنيون ، هى تزييف الإدارة للانتخابات فى الجزائر بالذات . ولذلك لم يطل العهد بهذه التجربة ، وعلى كل فقد دخل مصالى وبعض أنصاره إلى مجلس النواب ، كما دخل عدد من أنصار البيان إلى مجلس الشيوخ ورفعوا صوت الجزائر الوطنية

(تحت قبة البرلمان فى باريس) ولكن دون جدوى لأنهم كانوا أقلية لا تذكر . فكان أهم إجراء اتخذه برلمان الجمهورية الرابعة بخصوص الجزائر، هو إصدار قانونها الأساسى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ .

ويعتبر الفرنسيون هذا القانون حلا وسطاً بين وجهة نظر اليمين المتطرف الذى كان يرغب فى إبقاء الوضع فى الجزائر دون تغيير ، مع إلغاء مرسوم مارس ١٩٤٤ إن أمكن . وبين اليسار (اشتراكيون ورا ديكاليون وشيوعيون) الذى جعل الإدماج أساساً لسياسته الجزائرية، وصرح الشيوعيون بأنهم مستعدون لقبول جميع النتائج التى تترتب على الإدماج الحقيق . وأهمها إلغاء نظام الطائفتين الانتخابيتين ، وتقسيم الجزائر إلى دوائر انتخابية مثل فرنسا . مما يسمح لها بانتخاب نحو ١٢٠ نائباً . باعتبار أن فرنسا التى يبلغ تعدادها ٤٠ مليون يمثلها ٦٠٠ نائب ، فللملايين الثمانية فى الجزائر الحق فى انتخاب ⅕ هذا العدد .

وبما أن جميع الزعماء الجزائريين تقريباً كانوا قد انصرفوا عن فكرة الإدماج ، فقد أصبحوا هدفاً لهجوم الشيوعيين .

صدر إذن قانون سنة ١٩٤٧ بأغلبية ضئيلة تمثل أحزاب الوسط بلغت ٣٢٢ صوتاً ، مع تغيب الشيوعيين والنواب المسلمين . ومع أن الاشتراكيين تظاهروا بمعارضته ، إلا أن حزبهم الحاكم فى ذلك الوقت ساعد على إصدار القانون ، وسنحاول فيما يلى تحليل مواد هذا القانون الذى استمر مدة ثمانية أعوام من ١٩٤٧ — ١٩٥٥ يعتبر القانون الأساسى للبلاد .

تقرر المادة الأولى[١] : المبدأ القديم الذى يرجع إلى سنة ١٨٤٨ ،

---

(١) أنظر ترجمة هذا القانون فى كتاب « تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر » للمؤلف ص ٨٧ وما بعدها .

ويقضى بأن الجزائر جزء من الأراضى الفرنسية وتقرر نفس المادة بأن للجزائر شخصية مدنية وإدارية ومالية مستقلة ، ويترتب على القسم الأول من المادة أمران نص عليهما صراحة فى المواد اللاحقة .

(أ) سريان المعاهدات الدولية التى ترتبط بها فرنسا على هذه المديريات.

(ب) انسحاب المبادىء الدستورية المعمول بها فى فرنسا على الجزائر (نص صراحة على هذا فى المادة ١٢) وترتب على هذا المبدأ ، أن برلمان باريس يصدر التشريعات الخاصة بالجزائر ؛ ما لم ينص صراحة على استثناء الجزائر منها . وفى رأى المشرع الفرنسى أن هذا النص هو بمثابة ضمان للجزائريين إزاء تعسف السلطات الإدارية وأن الجزائريين يستطيعون دائماً أن يحتكموا لمبادىء الحريات العامة والخاصة السائدة فى فرنسا .

ويحتوى القانون ، بعد هذه القواعد الرئيسية ، على خمس نقاط قصد بها إرضاء الجزائريين ، من بينها النص على المساواة بين جميع السكان فى الحقوق السياسية والاجتماعية وتولى الوظائف العامة . ولكن توجد مغالطة فى مسألة مساواة الحقوق السياسية ، فالفرنسيون اعتبروا أن حق الانتخاب الذى منح للجزائريين جميعا ، يعتبر مساواة سياسية ، ولكن كيف تتحقق المساواة ونسبة تمثيل المليون من المستوطنين سبعة نواب ، بينما يمثل ثمانية ملايين من الجزائريين نفس العدد .

ففكرة المناصفة بين الفريقين ، كانت مسيطرة على جميع التشريعات الخاصة بالجزائر دون اعتبار للأهمية العددية أما المساواه فى تولى الوظائف فهو حبر على ورق ، فجميع الوظائف العليا فى الجزائر ، ظلت قاصرة على الاوروبيين ، حتى أن جى موايه ، اعترف سنة ١٩٥٦ ، صراحة ، بعدم

تطبيق هذا المبدأ حين قرر أنه ابتداء من صدور تصريحه) سيراعى مبدأ المناصفة فى احتلال الوظائف الإدارية بالجزائر .

المبدأ التالى هو تقرير حق الانتخاب (للمرأة المسلمة) « مادة ٤ » . ولكن بعد موافقة المجلس الجزائرى ، وذلك جرياً على الفكرة الخاطئة ، من أنه كلما كان للجزائريين أصوات أكثر فى الانتخابات ، تأكد السير قدماً نحو تحقيق المساواة .

ومن هذه المبادىء أيضا ، الاعتراف باللغة العربية كلغة تعليم بجانب اللغة الفرنسية فى مديريات الجزائر . ولكن نص القانون على أنه يعترف باللغة العربية كلغة من لغات الاتحاد الفرنسى[1] ومغزى هذا النص أن الفرنسيين لا يريدون الاعتراف بأن اللغة العربية ، إنما قررت فى الجزائر لأنها لغة قومية .

ومن تلك المبادىء أيضا ، فصل الشئون الإسلامية عن الإدارة الرسمية وتحويلها مثل الكنيسة ، إلى هيئات خاصة يشرف عليها المهتمون بالأمر من المسلمين .

خامساً . إلغاء النظام العسكرى من الجنوب وإخضاعه لإدارة مدنية تضمن فى رأى المشرع الفرنسى تطبيق المبادىء الدستورية وكان من المفروض أيضا أن يلغى فى المستقبل نظام العمل بالمجالس البلدية المختلطة وتوحيد نظام البلديات ، غير أن هذه النقطة مثل بقية النقاط التى وضعها قانون عام ١٩٤٧ لإرضاء الجزائريين لم توضع قط موضع التنفيذ .

اما المواد الخاصة بتقرير مبدأ استقلال الجزائر إدارياً ومالياً ، فقد

---

(١) الاتحاد الفرنسى هو المصطلح الجديد الذى أحله دستور الجمهورية الرابعة ، محل كلمة الإمبراطورية وقد أنشىء له مجلس خاص عام ١٩٤٧ ، مثلت فيه جميع المستعمرات .

وضعت فى الحقيقة لمصلحة فرنسا والمستوطنين . فوجود شخصية إدارية مستقلة فى الجزائر يترتب عليها النص على وجود حاكم عام للمديريات الثلاث . ولو كان الادماج كاملا لما كان هناك حاجة لوجود حاكم عام له سلطات خاصة لا يوجد نظيرها فى فرنسا .

فقد نص على أن يكون للحاكم العام سلطات أوسع من سلطات مدير المديرية فهو يشرف مثلا على تعليم المسلمين ، لأنه إذا أراد المسلمون أن يتلقوا نوعا خاصاً من التعليم ، فعليهم أن يحصلوا على موافقة الحاكم العام رئيس المجلس التنفيذى فى الجزائر وإلا التزموا ببرامج وزارة التربية فى باريس .

ويعاون الحاكم العام مجلس تنفيذى من ستة أعضاء : يختار اثنان عن كل طائفة من الطائفتين المكونتين للمجلس الجزائرى ، واثنان بحكم وظائفهم ، هما رئيس المجلس الجزائرى ونائبه ، وينتسب أحدهما لطائفة انتخابية غير طائفة الآخر .

ومن أهم ما اشتمل عليه هذا القانون ، من نظم هو انشاء :

المجلس الجزائرى : ويعتبر هذا المجلس امتداداً لمجلس الوفود المالية أو صورة جديدة له تناسب ظروف العصر ، فيتألف من ١٢٠ عضواً : نصفهم عن المستوطنين والمسلمين الخاضعين للقانون المدنى الفرنسى ، والنصف الآخر يمثل مجموع الشعب الجزائرى (المسلمون) وينتخب أعضاء المجلس لمدة ست سنوات ، بالاقتراع العام ، على أن يجدد انتخاب نصف الأعضاء كل ٣ سنوات . ووظيفة المجلس الأساسية هى مناقشة ميزانية الجزائر ، وإصدار اللوائح المحلية فى الشئون الاقتصادية والتجارية والزراعية ، وغير ذلك من الأمور المحلية البحتة .

وتنص المادة ٤٥ : على أن أى قرار له صفة سياسية يعتبر لاغياً ، ومع جميع هذه الاحتياطات وتضييق سلطات المجلس فقد نصت المادة ١٥ على أن قرارات المجلس لا تصبح نافذة ، إلا إذا صدر بها مرسوم من حكومة الجمهورية ، فإذا رفضت هذه الحكومة إصدار المرسوم ، فإن الجمعية الوطنية الفرنسية تحسم النزاع بقرار منها . فالمجلس الجزائرى إذن يكاد يكون مجلساً استشاريا .

وبخلاف ما كان عليه مجلس الوفود ، ينتخب (المسلمون) ممثليهم فى المجلس الجزائرى مثل المستوطنين . ورغم أن الجزائريين لم يحصلوا إلا على نصف المقاعد ، فقد حرص واضعوا قانون ١٩٤٧ على تضييق سلطات المجلس ، فالقرارات تصدر أصلا بأغلبية (٦١ صوتا) ولكن إذا طلب الحاكم العام أو اللجنة المالية أو ¼ أعضاء المجلس الاستثناء من هذه القاعدة ، فلابد من موافقة الثلثين على هذا القرار ، وذلك فى الحالة التى لا تتوفر فيها أغلبية الأصوات لكلتا الطائفتين (مادة ٣٩) والمقصود بهذا التحفظ هو تجنب احتمال أن يجمع النواب الجزائريون على قرار ما ويتفق معهم واحد أو اثنان من التقدميين الفرنسيين .

أما عن الشئون المالية : فنص القانون الأساسى ، على وجود ميزانية مستقلة للجزائر ، تستمد مواردها من الرسوم والضرائب المفروضة محلياً وتستخدم فى الإنفاق فقط على المديريات الجزائرية ، باستثناء الدفاع الخارجى والأمن الداخلى فتبقى فى أصول الميزانية الفرنسية ، ويترتب على هذا الإستقلال المالى أن المنشآت العامة تصبح ملكا للخزانة الجزائرية ، وأنه يجب موافقة المجلس الجزائرى على جميع مشروعات القروض والضرائب ، وكان استقلال الجزائر المالى خدمة للمستوطنين ومن اتفقت مصلحتهم معهم من كبار الملاك الجزائريين فأصبح وجود المجلس الجزائرى

عقبة فى سبيل زيادة ضرائب الدخل ، التى ظلت ضئيلة جداً إذا ما قيست بفرنسا .

وحتى عام ١٩٥٦ ، لم تزد ضريبة الدخل فى الجزائر فى أكبر شرائحها عن ١٦٪ وهكذا لم تستطع ميزانية الجزائر مواجهة الكثير من المطالب الاجتماعية - ويلاحظ أن الخدمات الاجتماعية فى الجزائر ، كانت تسير فى نطاق ضيق ، لا يقارن بمدى اتساعه فى فرنسا ولا سيما علاوات الأسرة .

تميزت الفترة التى انقضت منذ إصدار القانون الأساسى سنة ١٩٤٧ حتى قيام الثورة سنة ١٩٥٤ بتزايد السيطرة الاستعمارية ، على عكس ما كان يرجى من القانون فإن السلطات الاستعمارية بعد أن لاحظت تخوف المستوطنين من هذا القانون رأت أن تهدىء من روعهم ، فاستجابت لمطلب قديم ، وهو إقالة الحاكم العام شاتنيو الذى كان معاصرا لحوادث قسنطينة وحد من جرائم المستوطنين حينذاك . وعينت خلفا له الزعيم الاشتراكى إدمون نيجلين الذى لم يتمتع حاكم من قبل لشعبية مثله بين المستوطنين . فأبطل بعض الإجراءات التحررية التى أدخلها سلفه شاتينيو ودل نيجلين عضو الحزب الاشتراكى على أنه مثل كثير من زملائه فى الحزب يسارى فى فرنسا ، يمينى فى الجزائر .

وبينما اكتسح حزب الانتصار للحريات انتخابات المجالس البلدية سنة ١٩٤٧ جاءت انتخابات المجلس الجزائرى التى جرت فى عهد الحاكم نيجلين هزيمة ساحقة للحزبين الوطنيين الرئيسيين . فمن بين ٦٠ مقعداً المخصصة للجزائريين ، حصلت حركة الانتصار للحريات على ٩ مقاعد ، والاتحاد الديمقراطى لأنصار البيان الجزارى على ٨ مقاعد ، وأصبح تدخل

الإدارة فى الانتخابات الجزائرية مثلا يضرب على التزييف ، فيقال « انتخابات على الطريقة الجزائرية » .

ولم يختلف الوضع عند إجراء الانتخابات البرلمانية للدورة التشريعية الثانية سنة ١٩٥١ فقد فقد الوطنيون جميع مقاعدهم فى البرلمان ، وحل محلهم جزائريون ينتمون إلى الأحزاب الفرنسية الكبرى .

وبدا للمستوطنين وكأن الأمور قد استقرت لهم . ولكن بعض المتبصرين منهم ، وعلى رأسهم جاك شيفالييه رئيس بلدية مدينة الجزائر أدرك مغبة تلك الأوضاع . فدعا إلى ضرورة تخفيف قبضة السلطات الإدارية عن الأفراد ، أو على الأقل تطبيق قانون سنة ١٩٤٧ بأمانة . وسمى سياسته بسياسة التعاون الفرنسى الإسلامى وألف لذلك اتحاداً يضم بعض أعضاء المجالس البلدية .

... وحتى لو حقق هؤلاء سياستهم فإنها كانت ما تزال بعيدة عن أهداف الوطنيين بما فى ذلك المعتدلين منهم .

ذلك أن فكرة النضال بالطرق الشرعية أخذت تفقد أنصارها . وآخر محاولة من هذا النوع كانت دعوة فرحات عباس إلى مؤتمر جامع سنة ١٩٥١ وقد لبى الدعوة بالإضافة إلى حزبه جماعة العلماء والحزب الشيوعى أما أنصار مصالى فلم يشتركوا فى أعماله بصفة جدية .

وكشف المؤتمر عن الخلافات العقائدية العميقة بين رجال السياسة . فالشيوعيون مثلا اهتموا بإثارة مشكلات دولية لا تعنى الجزائر وخاصة وهى ما تزال بعد فى بداية الطريق الشاق سعيا وراء الاستقلال مثال ذلك التنديد بحلف الأطلنطى والقواعد الأمريكية فى الخارج ، وغيرهما من المسائل التى تهم الشيوعية الدولية .

كذلك ظهر الخلاف بين الاتحاد الديمقراطى للبيان الجزائرى ، وبين حزب الانتصار للحريات . نعم أصبح فرحات عباس مقتنعا بمبدأ الاستقلال وإقامة جمهورية جزائرية ، غير أنه ما زال يأمل فى إمكان تحقيق هذا الاستقلال على مراحل ويقال إنه يوم اندلاع الثورة كان يعد خطابا لإلقائه فى المجلس الجزائرى يهيب فيه بالسلطات الفرنسية ألا تضيع آخر فرصة للاتفاق على استقلال الجزائر بالطرق الشرعية .

أما حزب الانتصار للحريات فكان قد شرع فعلا فى الإعداد للكفاح المسلح كما سنرى . لذلك لم يأخذ المؤتمر مأخذ الجد .

مقدمات الثورة

عندما نشبت الثورة فى اليوم الأول من نوفبر سنة ١٩٥٤ لم تكن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد تغيرت عما كانت عليه فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، بل على العكس ازدادت سوءاً فى بعض النواحى . فقدر عدد الجزائريين حينذاك بثمانية ملايين وسبعمائة ألف نسمة. والأوربيين يزيدون قليلا على المليون . مع ملاحظة أن الإحصاءات كانت تميل إلى المبالغة فى زيادة عدد الأوربيين . وذلك لتؤكد الصفة الفرنسية للجزائر فكانت تدخل فى الإحصاء اليهود المتجنسين ، وكذلك الموظفين ورجال الجيش لذا يعتقد الكتاب الجزائريون أن المستوطنين الأوروبيين لم يزيدوا فى ذلك الوقت عن ستمائة ألف . والذى يعنينا من ذلك هو احتفاظ الأوربيين بمركزهم كأقلية ممتازة . فمن الناحية السياسية كان لهم ٥٠ ٪ من المقاعد فى مختلف الهيئات النيابية . ومن الناحية الاجتماعية كانت أحوال الجزائريين تسير من سيء إلى أسوأ نتيجة تزايد السكان مع ضيق مجالات العمل .

وقد فكر بعض الفرنسيين فى حل هذه المشكلة بزيادة الاستثمارات الصناعية فى الجزائر ، غير أن النظام الاستعمارى الرأسمالى كان يحرم الجزائريين من الاستفادة من هذه الاستثمارات ، فلا يحصلون إلا على فتات الأجور الزهيدة ، بينما تذهب جل الأرباح إلى جيوب المستثمرين الفرنسيين

وكانت المشكلة تزداد تعقيدا ، لأن نسبة المواليد بين الجزائريين تزيد على مثيلتها عند الأوربين . فقدرت بنحو ٤٤ فى الألف . مقابل ١٩ فى الألف وترتب على ذلك انتشار البطالة . وحسب الاحصاءات الفرنسية كان عدد العاطلين تيراوح مابين ٩٠٠ ألف إلى مليون ونصف .

وإذا كانت هجرة الأوربين قد توقفت ، بل لو حظ هبوط عدد المستوطنين الزراعيين منذ سنة ١٩٥٠ ، فإن هذا لم يمنع من أن يبقى ثلث الأراضى الزراعية ، وهى أخصبها ملكا للأوربين وقدر عدد هؤلاء الملاك سنة ١٩٥١ بـ ٢١,٦٥٩ يستغلون اكثر من مليونين وثلاثة أرباع مليون هكتارا ، بينما كان يعيش ٦,٣٠٠,٠٠٠ جزائرى على استغلال أربعة ملايين من الهكتارات[١] . هذا مع ملاحظة أن لطبقة المستوطنين موارد أخرى ، فهم يحتكرون التجارة والصناعة . ثم يحتلون جميع وظائف الإدارة العامة[٢].

وتدل الإحصاءات فى مختلف الميادين على وجود التفرقة الاجتماعية ، ففى التعليم مثلا ، كان عدد الأطفال الجزائريين سنة ١٩٥٧ فى المدارس نحو ٣١٧ ألفاً ، وهو ، يوازى $\frac{1}{8}$ عدد الأطفال الذين فى سن التعليم . ولا يتمكن اكثر من ١٠ ٪ من هؤلاء من الوصول إلى المرحلة الثانوية . وفى الوظائف الإدارية بالجزائر ، لم يترك لأهل البلاد سوى أربعة آلاف وظيفة من ٢٦ ألفاً منها ثمان وظائف كبرى فقط .

ولم نذكر هذه الإحصاءات لنستنتج — كما يحب الفرنسيون أن يفعلوا — أن ثورة الجزائر إنما قامت لأسباب اجتماعية فإن غرضهم من هذا التفسير هو الرغبة فى إثبات عدم وجود دافع قوى وراء الثورة ، وبالتالى فإن التغلب على المشكلة الاجتماعية من شأنه أن يزيل أسباب الاضطرابات ، ولا داعى لفتح باب المناقشة فى موضوع الاستقلال ، وسنرى كيف أن المشروعات الأولى التى أرادت فرنسا أن تواجه بها

---

(١) يجب أن يؤخذ فى الاعتبار من ذكر هذه الأرقام الخاصة بالأراضى الزراعية أن الزراعة فى الجزائر ليست كثيفة ويجب ألا تقارن الأرض بمصر من حيث القدرة على الإنتاج — فما بالك بملك خمسة هكتارات لا يكفى لحياة أسرة واحدة .

(٢) Barbour P. 241 S. Q.

فالثورة كانت تنبنى على هذه النظرية . وظل مبدأ حق السيادة فى الجزائر هو العقيدة الرسمية فى الدولة ، حتى صدور مشروع ديجول لسنة ١٩٥٩ . ولا ننفى أهمية العامل الاقتصادى فى الثورة ، بل إن تحول الجزائريين فى مجموعهم إلى شعب كادح ، سهل عليهم مهمة العمل الثورى ، فلا توجد لديهم ممتلكات يخشون عليها من التدمير . ولكن الخطأ هو إنكار العامل القومى ، وبناء على هذا الاعتقاد الخاطىء ، تركزت الدعاية الفرنسية المضادة للثورة ، فى إصدار الوعود الخاصة بتحسين أحوال السكان المعيشية ، كما حاولت تلك الدعاية أن تشوه عمل الثوار بأنه يهدف إلى مشاركة الفلاح البائس فى كسرة الخبز .

ذلك هو الإطار الخاص الذى ولدت فيه الثورة الجزائرية . وإلى جانب هذه الأسباب الداخلية توجد ظروف خارجية عامة ساعدت على بعث الحركة الثورية ، ومن أهمها تحول كل من تونس والمغرب إلى أسلوب الكفاح المسلح سنة ١٩٥٤ ، ويشير أول بيان للثورة إلى تخلف الجزائر فى هذا المضمار عن جارتيها .

ويقول الجزائريون إنه كان من المأمول تنسيق الحركات الثورية فى الأقطار الثلاثة ، لكن الحزب الدستورى الجديد فى تونس فوت هذه الفرصة حينما قبل إنهاء القتال فى نفس الوقت الذى قامت فيه الثورة الجزائرية ، وذلك على أساس قبول مشروع فرنسى بالاستقلال الذاتى .

كذلك كان لأحداث الهند الصينية تأثير بعيد المدى فى توجيه الحركة الثورية الجزائرية . وقد تأثرت بها من جهتين :

أولا : أن الهند الصينية ضربت أول مثل لمستعمرة فرنسية تظفر باستقلالها نتيجة للكفاح المسلح . ومن المعروف أنه تم فى أعقاب

موقعه بيان - ديان فوتسوية جنيف فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤ وبمقتضاها اعترفت فرنسا بالاستقلال التام لأقطار الهند الصينية الثلاثة (فيتنام - لاوس - كمبوديا) .

ثانيا : أن كثيرا من الجزائريين ذهبوا إلى القتال فى الهند الصينية كجنود مرتزقة فى الجيش الفرنسى[1] ، يدفعهم إلى ذلك البؤس المخيم على بلادهم وكانت هذه الحرب فرصة طيبة لتدريب طبقة من الشبان الجزائريين على حرب العصابات . ويقال إن حكومة فيتنام الشيوعية عمدت إلى تدريب الأسرى الجزائريين فازدادوا خبرة بأساليب حرب العصابات . وقد عاد هؤلاء وهؤلاء إلى بلادهم بعد وقوع الصلح فى الهند الصينية وانخرط كثير منهم فى جيش التحرير .

وإذا كان الجزائريون قد استفادوا من تجربة الهند الصينية فإن قادتهم لم يكونو غافلين عن الفرق الشاسع بين أحوال بلادهم التى تجعل النضال فيها أشد صعوبة منه فى الهند الصينية . وقد قارن أحدهم بين الوضعين على النحو التالى :

إن الهند الصينيه تقع على بعد ١٣ ألف . ك . م من فرنسا ، بينما تقع الجزائر على ثلاث ساعات بالطائرة . وتجاور الهند الصينية دولة صديقة قوية تمدها بالمساعدة السافرة ، وهى الصين الشعبية ، بينما لا يتوفر هذا بالنسبة للجزائر .

والآن لابد لنا أن نتناول التطورات الداخلية التى أخرجت الثورة إلى حيز الوجود . ويلاحظ أن أهم هذه التطورات تمت فى كنف حزب الشعب ، وتمخضت عن الأزمات والانقسامات التى تعرض لها . ومنذ

---

(١) قدر عدد الجزائريين فى الجيش الفرنسى حينذاك بـ ١٦٠ ألف .

إعادة تشكيل هذا الحزب سنة ١٩٤٦ وهو يعد أ نشر الأحزاب تهيئا لفكرة الكفاح المسلح .

وكان ينظر إليه على أنه مناظر للحزب الدستورى الجديد فى تونس، وحزب الاستقلال فى المغرب الأقصى . واشترك مع هذين الحزبين فى تأسيس لجنة المغرب العربى بالقاهرة . ومن المعروف أن عبد الكريم الخطابى كان يترأس هذه اللجنة ، فلا بد وأن يكون ممثلوا حزب الشعب فى القاهرة قد تأثروا بآراء أمير الريف التى لا تؤمن بغير النضال المسلح وسيلة للتعامل مع الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى(١) .

إلا أن أهم خطوة حققها حزب الشعب فى السير نحو الكفاح المسلح كانت بلا شك تأسيس التنظيم السرى الذى شرع فى الإعداد للقتال .

وكانت تشكيلاته العسكرية نواة لجيش التحرير فقد قسم الجزائر إلى خمس ولايات ، تشتمل على ٢٣ دائرة ، وكل دائرة تضم عددا من الخلايا. ولا يعرف أعضاء الخلايا بعضهم بعضا ، بل يتم الاتصال بينهم عن طريق رؤساء الخلايا فى الدائرة . وحرصا على هذه الصفة السرية حدد عدد أعضاء الخلية بثلاثة أفراد . وقد نجح التنظيم السرى فى ذلك إلى حد كبير ، فظلت السلطات الفرنسية تجهل وجوده حتى بعد أن بدأ التنظيم بشن الغارات الخاطفة سنة ١٩٤٩ .

وإذا تتبعنا تاريخ مؤسسى الثورة الجزائرية نجد أن غالبيتهم العظمى قد بدأت حياتها العملية فى كنف هذا التنظيم مثل بن بللا وخيضر ورابح بيطاط . أما كريم بلقاسم فقد مارس حياة العصابات فى بلاد القبايل بصورة فردية . وفى سنة ١٩٤٩ نظم الجهاز السرى أول أعماله المسلحة وكانت تهدف إلى

---

(١) أنظر المؤلف كتاب المغرب العربى . القسم الخاص بالحركات القومية .

مهاجمة مكتب بريد وهران والاستيلاء على ما فيه من أموال . وعهدت بهذه العملية إلى أحمد بن بللا ، فتمكن من القيام بها على أحسن وجه . غير أن التنظيم واجه صعوبة فى العام التالى حينما افتضح أمر ابن بللا وقبض عليه وقدم مع بضعة وعشرين شخصا من أعضاء التنظيم للمحاكمة ، وحكم عليهم بمدد متفاوتة من السجن . وكانت بعض هذه الأحكام غيابية . والظاهر أن السلطات الفرنسية اعتقدت بوجود مؤامرة ، ولكنها لم تدرك بالضبط طبيعة التنظيم وتقسيماته الدقيقة . فوصف نجلين الحاكم العام هذه الأحداث بأنها أعمال صبيانية . ولذلك استطاع قادة هذا التنظيم الإعداد من جديد للعمل سنة ١٩٥٤ .

وفى خلال هذه المدة كان حزب الشعب قد تعرض لهزات عنيفة، لذلك فقد سيطرته على الجهاز السرى والراجح أن الجهاز أفلت من رقابة الحزب منذ تأسيسه حتى أصبح الحزب مجرد واجهة تخفى هذا التنظيم . وترجع الهزة الأولى فى الحزب إلى سنة ١٩٤٩ حينما اجتمع بعض أبناء القبايل فى فرنسا واحتجوا على نزعة الحزب العنصرية وقالوا : إننا جميعا مسلمون . غير أن هذه الحركة لم تؤثر كثيراً ، ولحسن حظ الجزائر لم تظهر مشكلة عنصرية بين العرب والبربر أثناء الثورة أو الإعداد لها ، بالرغم من محاولات الفرنسيين إحداث هذه الفرقة .

أما الهزة الكبرى التى أطاحت بالحزب فقد أخذت بوادرها تظهر منذ سنة ١٩٥٢ ، إذ لوحظ أن مصالى الحاج أخذ يحيط نفسه بهالة من التقديس ، ويحرص على لقب الزعامة . وكانت السلطات الفرنسية قد حددت إقامته فى ذلك العام ، لكنها أذنت له بأداء فريضة الحج وقد عاد وهو أكثر حرصا على السيطرة الأبوية ويقال إن شعرات لحيته كانت تؤخذ وتوزع على أنصاره ليتبركوا بها .

وفى نفس الوقت دخلت عناصر جديدة من الطلبة والموظفين والجنود إلى فروع حزب الانتصار للحريات ، [الشعب] فلم يعد هذا الحزب قاصرا على عمال المصانع . وقد جعل هذا التشكيل الجديد قبول زعامة مصالى الحاج الأبوية أمرا مستبعدا .

وفى أبريل ١٩٥٣ عقد قادة الحزب فى الجزائر مؤتمرا فى غيبة الزعيم ، واتخذوا فيه قرارات ضد الزعامة الفردية وإن لم يذكروا فيه مصالى بالاسم. ومما جاء فى هذه القرارات ، إن الغرض ليس هو أن تقيم جزائر تكون أداة يتخذها فرد أو جماعة للاستحواذ على السلطة . وإنما نريد إقامة جزائر حرة يستوى فيها جميع الناس دون تمييز فى الجنس أو الدين . إننا نريد دولة ديمقراطية ، ولابد للرجل الثورى أن يهبط من علياء نظرياته ليخوض فى الواقع الملموس ، ويضع الخطط ويحدد خطوات العمل ، ومن الواضح أن هذه العبارة الأخيرة تشير إلى مصالى الحاج . واختار المؤتمر لجنة جديدة لقيادة الحزب أبعدت عنها شخصيتين كبيرتين عرفتا بإخلاصهما التام لمصالى ، وهما أحمد ميزرنه ، ومولاى مرباح . وأصبحت اللجنة الجديدة تعرف باسم المركزيين . وأخذت بعض شخصيات الشباب تشق طريقها إلى الشهرة عن طريق هذه اللجنة مثل حسين الأحول ، ويوسف بن خدة .

أجاب مصالى على هذا المؤتمر بأن طلب لنفسه سلطات مطلقة فى الحزب وحل اللجنة المركزية . فلم تلتفت اللجنة إلى مطالبه . حينئذ اجتمع أنصار مصالى الموالون له فى بلجيكا وقرروا اختياره رئيسا مدى الحياة ، وطرد المركزيين من الحزب . وهكذا تمت القطيعة داخل حزب الانتصار للحريات.

والحق إن انشقاق الحزب لم يؤد إلى ظهور فرعين ، بل ثلاثة لأن أعضاء التنظيم السرى نظروا باستخفاف إلى مشاحنات السياسيين . وقرروا

أن يستقلوا بالعمل عن كلا الفرعين . وأخذ تسعة من هؤلاء يشكلون اللجنة الثورية للاتحاد والعمل وهى اللجنة التى رتبت لقيام الثورة الكبرى . وكان ثلاثة من هؤلاء التسعة يقيمون بالقاهرة وهم محمد خيضر ، وحسين آيت أحمد ، وانضم إليهما سنة ١٩٥٢ أحمد بن بلا الذى تمكن من الفرار من السجن . أما الستة الآخرون فكانوا يقيمون بالجزائر ، ويستطيعون التنقل بينها وبين فرنسا ومنها إلى سويسرا التى أصبحت ملتقى بين التنظيم الداخلى وممثلى اللجنة فى القاهرة . وهؤلاء الستة هم : رابح بيطاط ، وكريم بلقاسم ، ومحمد العربى بن مهيدى . ومحمد بوضياف ، ومراد ديدوش ، ومصطفى بو العيد .

ويلاحظ أن هؤلاء المؤسسين التسعة لم يكونوا من الساسة التقليديين ، ولم يحصلوا بعد على أية شهرة فى الداخل[1] أو الخارج . ومع ذلك فإن شخصية ابن بلا كانت قد بدأت تلفت الأنظار ، إذا صدقت الرواية القائلة إن زعماء حزب الانتصار طلبوا من مصالى الاحتفال بفراره من السجن سنة ١٩٥٢ ولكنه رفض

ولد ابن بلا سنة ١٩١٩ ببلدة « لالا مغنية » على الحدود الجزائرية المغربية ، وكان أبوه تاجر صغيرا . وانخرط فى سلك الجيش المغربى برتبة ملازم ، وجندته فرنسا فى الحرب الثانية فاشترك فى حملة إيطاليا وحملة تحرير فرنسا بين عامى ١٩٤٢ وحينما التحق بالتنظيم السرى صار مسئولا عن إحدى دوائر وهران . وهو الذى قاد هجوما على مكتب بريد وهران سنة ١٩٤٩ وقد رأينا كيف تمكن من الفرار فى مارس ١٩٥٢ فرحل إلى فرنسا متخفيا ، ومنها إلى القاهرة . وقد عرفت السلطات

---

(١) أنظر كتاب FAVROD ص ٣٠٠ ومابعدها وفيه ترجمات وافية لهؤلاء الزعماء وغيرهم .

الفرنسية دوره الهام فى الثورة بمجرد قيامها ، لذلك دبرت مخابراتها خطة لاغتياله فى طرابلس وهو يقود قافلة محملة بالأسلحة كانت قد خرجت من مصر فى طريقها إلى الجزائر سنة ١٩٥٥ ولكنه أفلت بأعجوبة . وظلت المخابرات تتبعه حتى غدرت به وبعض إخوانه فى حادث الطائرة المشهور (أكتوبر ١٩٥٦) .

كانت اللجنة الثورية للاتحاد والعمل تعتقد اعتقادا راسخا بأن العمل الجدى لابد وأن يتم فى أرض الجزائر . ولذلك تركت اقادة الولايات هناك مهمة تحديد موعد الثورة وطريقة البدء بها . ولا يعنى هذا ضآلة الدور الذى قام به ممثلو اللجنة فى القاهرة ، بل على العكس فإن الثورة فى سنواتها الأولى كانت أكثر اعتمادا على مؤازرة مصر . ونظرا لأن أعضاء اللجنة لم يكونوا معروفين فى ذلك الوقت فقد تردد مجلس قيادة الثورة المصرى أولا فى إمدادها بحاجاتها من المال والسلاح . وصرح ابن بلا فيما بعد أن الفضل يرجع إلى الرئيس جمال عبد الناصر فى حسم هذا التردد حينما صمم على تقديم المساعدات اللازمة تمشيا مع مبدأ تأييد الثورات التحررية فى كل مكان بصرف النظر عن احتمالات النجاح : وكان بعض الزعماء الجزائريين أنفسهم يتشكك حينذاك فى هذه الاحتمالات .

ذلك أن لجنة المركزيين بعد أن تمت القطيعة بينها وبين مصالى الحاج أخذت تقترب سريعاً من اللجنة الثورية للاتحاد والعمل . وكانت أول هيئة وطنية تقبل اللجنة ضمها إليها . ولذلك أحيطت علما بموعد الثورة . وعلى أثر ذلك قام حسين الأحول بزيارة القاهرة محاولا إقناع اللجنة بتأخير موعد الثورة ريثما تتم الاستعدادات ، ولكن مؤتمر العسكريين فى الجزائر كان قد قرر فى اجتماعه يوم ١٠ اكتوبر أن يكون أول نوفمبر هو الموعد المحدد لقيام الثورة . وحسب رواية أحد الشيوعيين الفرنسيين[١]

(١) Jeanson p. 215

كان الموعد المقرر المتفق عليه هو سنة ١٩٥٦ لولا أن ممثلى اللجنة بالقاهرة أرسلوا تعليمات سرية بإمكان تقديم الميعاد إلى أول نوفمبر ١٩٥٤ .

وأغرب ما فى هذه الرواية ، هى أنها عزت هذا التقديم إلى اتصالات سرية جرت مع ممثلى الولايات المتحدة فى القاهرة ، أغرى خلالها الأمريكيون الزعماء الجزائريين ، بتقديم موعد الثورة حتى يتمكنوا من ممارسة الضغط على فرنسا لكى توقع اتفاقيات الدفاع الأوربى التى ترددت طويلا فى المصادقة عليها . وهذه الرواية تتفق مع شعور عام فى فرنسا ، مؤداه أن الولايات المتحدة تميل إلى تأييد الحركات الاستقلالية فى شمال أفريقيا ، وهو شعور خاطىء أضعفت منه تدريجياً المساعدات الأمريكية التى لم تنقطع عن فرنسا بل زادت إبان الثورة .

جبهة التحرير الوطنى

ظلت قيادة الثورة تطلق على نفسها اسم « اللجنة الثورية للاتحاد والعمل » حتى نهاية ١٩٥٥ ثم وجدت بعد أن توالى انضمام فئات جديدة إليها أن اسم « الجبهة » أكثر ملاءمة . والذى يتبادر إلى الذهن من وصف الجبهة هى أنها ائتلاف من عدة فئات سياسية ، غير أن قادة الثورة لم يفهموها على النحو الشائع فى الدول البرلمانية ، والذى يعنى أن الجبهة إئتلاف من عدة أحزاب ، يحتفظ كل منها بكيانه . أما جبهة التحرير الوطنى الجزائرى فلم تكن تقبل أعضاء الأحزاب القديمة إلا بعد أن يتحللوا من عضويتها . وهكذا صارت الجبهة تعتبر نفسها المنظمة الوطنية الوحيدة ، واحتفظت بتماسكها طوال عهد الثورة . والسؤال الذى يجدر طرحه فى هذه المناسبة ، هو هل يعد الانقسام الذى حدث أثر الاستقلال تعبيرا عن الفئات السياسية السابقة ؟ فيكون بن خده مثلا ممثلا للجنة المركزيين وأحمد بن بلا ممثلا للجنة الثورية للاتحاد والعمل التى أسست الجبهة ؟ إننا لا نعتقد ذلك لأن الخصومة دبت حتى بين من بقى حيا من الأعضاء التسعة المؤسسين للجنة .

كان المركزيون كما رأينا أول من تعاون مع اللجنة الثورية حتى من قبل قيام الثورة . ولذلك احتلوا بعض المراكز القيادية بعد تكوين الجبهة . وفى عام ١٩٥٥ حل فرحات عباس وأحمد فرنسيس الاتحاد الديمقراطى للبيان الجزائرى وتركا لأعضائه الحرية فى الانضمام إلى جبهة التحرير . أما زعيما الحزب فقد تأخر انضمامهما إلى الجبهة حتى أبريل ١٩٥٦ حينما غادرا فرنسا سرا ووصلا إلى القاهرة .

ولم تكن ثمة مشكلة أمام جماعة العلماء لكى ينضم أعضاؤها إلى الجبهة ، لأن الجماعة لم تعتبر نفسها يوما ما حزبا قائما بذاته . وعلى العكس ظهرت

هذه المشكلة بالنسبة للشيوعيين الذين يمتازون بالتنظيم الحزبى الدقيق ، وبارتباطاتهم مع الأحزاب الشيوعية فى مختلف أنحاء العالم . ومع ذلك فقد انتهى الحزب الشيوعى الجزائرى بالتعاون مع جبهة التحرير ، ولكن لفهم الظروف الدقيقة التى أدت إلى قيام هذا التعاون لابد أن نشير إلى موقف الحزب الشيوعى الفرنسى من الثورة نظراً لاحتفاظه بصفة الموجه للحزب الشيوعى الجزائرى .

لقد كان الحزب الشيوعى أسبق الأحزاب الفرنسية إلى إعلان تأييده لمبدأ تقرير المصير فى الجزائر . فصرحت بذلك صحيفة لومانيتية فى ٨ نوفمبر ١٩٥٤ غير أنها قرنت الموافقة على هذا المبدأ بعدة تحفظات منها : أن تشارك جميع العناصر المكونه للأمة الجزائرية فى بناء الجزائر المستقلة ، وهم يعنون بذلك أنه لابد وأن تكون للأوربيين كلمة فى إجراء المفاوضات ورسم مستقبل الجزائر . كذلك كره الشيوعيون ارتباط جبهة التحرير بالشرق العربى ، وكانوا يفضلون التعاون مع حركة قومية جزائرية تكون متأثرة بمبادىء الفرنسيين التقدميين . وحينما أعلن الحزب الشيوعى الجزائرى استعداده للانضواء تحت لواء الجبهة أضاف أنه يفعل ذلك حتى لايفوته القطار عند جنى ثمرات النصر كما حدث فى تونس . وعلى أثر ذلك الإعلان تعرض الحزب الشيوعى الجزائرى للحل فى سبتمبر ١٩٥٥ .

واستمر الحزب الشيوعى فى باريس على موقف التأييد المتردد ، فهو ينادى فى المعركة الانتخابية بالسلام فى الجزائر والتفاوض مع الثوار ، والاعتراف بحقيقة القومية الجزائرية ، ولكنه يفعل ذلك بدون إثارة جماهيرية كما كان يفعل أثناء مطالبته بالسلام فى الهند الصينية ثم إن الحزب وقف موقفا معاديا للثورة الجزائرية يوم أن وافق على منح حكومة موليه فى ١٢ مارس ١٩٥٦ سلطات استثنائية لمواجهة الحرب الجزائرية . وقد برر الشيوعيون ذلك الموقف بأنهم يريدون المحافظة على تكتل اليسار ، تلك

الفكرة التي رفضها الزعيم الاشتراكي نفسه . ولكنه هو دأب الحزب الشيوعي الذي يعطي الأولوية لمشكلات فرنسا الداخلية . وهكذا قبل التضحية بمبادئه تجاه الجزائر من أجل مناورة سياسية محققة الفشل .

لذلك كله لم تقبل جبهة التحرير انضمام الشيوعيين إليها إلا بصفة فردية وكان من بينهم بعض الأوربيين الذين انخرطوا أيضا في سلك الجبهة، غير أنها استمرت تفرض على هؤلاء وهؤلاء رقابة خاصة وكان الشيوعيون أسبق من غيرهم إلى إظهار انتقاداتهم للجبهة فحينما لاحت بوادر النصر من بعيد أسرعوا إلى إعلان انتقادهم لسياسة الجبهة التي تلغي وجود الأحزاب الأخرى وذلك منذ يناير ١٩٦٠ .

ولم يشذ عن تأييد جبهة التحرير سوى مصالى الحاج ومن بقي مواليا له . ورغم أنه كان مايزال محدد الإقامة في فرنسا فقد أوعز إلى أنصاره بتكوين هيئة تنافس جبهة التحرير ، أطلق عليها « الحركة الوطنية الجزائرية »، وحاول أن يقلد الجبهة في تكوين جيش خاص به لمحاربة الفرنسيين وجيش التحرير في نفس الوقت . وكان طبيعيا أن يسر الفرنسيون لهذا الانقسام لولا أن حركة مصالى الحاج كانت من الضعف بحيث عجزت عن النيـــل من جيش التحرير ، وانتهى بها الأمر إلى قبول التعاون مع الجيش الفرنسي مؤقتا، على أن تتفاهم على مسألة الاستقلال بعد التخلص من الجبهة . وخصصت القيادة الفرنسية أحد القطاعات في ميادين القتال لابن الونيس وهو من قواد حركة مصالى الذي منح نفسه رتبة الجنرال وراح يقاتل ضد جيش التحرير ولما رأى أتباعه حرج مركزه تركه كثيرون منهم إلى جيش التحرير ولم يحل عام ١٩٥٨ حتى كانت حركة مصالى قد اندثرت كقوة عســكرية وسياسية وهكذا ختم من كان يدعى بأبي الوطنية الجزائرية حياته بالخيانة واستمر الزعيم العجوز حتى بعد أن فقد أنصاره دير اوده الأمل في التحدث باسم الأمة الجزائرية وقبل سنة ١٩٦١ أن يلعب دور القوة الثالثة التي أراد

ديجول أن يخلقها لتقف موقفا معتدلا بين فرنسا وجبهة التحرير . ولم تلبث آماله أن تبخرت حينما اضطرت الحكومة الفرنسية إلى أن تفاوض الجبهة وحدها فى محادثات إفيان .

صرفت الجبهة معظم جهودها فى تنظيم القتال وإن لم تغفل بيان الأهداف السياسية الكبرى منذ البداية وهى الاستقلال ، وتدويل القضية الجزائرية وربط الجزائر بحركة النضال العربى . وبعد أن ثبتت أقدامها فى الميدان العسكرى أصبح من الضرورى تقوية الجبهة فى الميدان السياسى ، وذلك بأمرين : إقامة تشكيلات سياسية وإدارية ولو على الورق ، وبيان عقيدة سياسية واضحة تشمل المسائل الداخلية والخارجية . ولهذا الغرض انعقد مؤتمر شهير فى تاريخ جبهة التحرير فى وادى الصمام داخل أرض الجزائر فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٦ .

فمن ناحية التشكيلات السياسية أقام المؤتمر شبه مجلس حرب للثورة أسماه « لجنة التنسيق والتنفيذ » ويتكون من خمسة أشخاص عرفت أسماؤهم فيما بعد ، وكانوا : كريم بلقاسم ، وبن يوسف بن خدة ، وسعد دحلب ، وعربى بن المهيدى ، ورمضان عبانه . والظاهر أن هذا الأخير كان هو المسيطر على المؤتمر ، وأنه حرص على إعطاء القادة العسكريين الأولوية فى الجبهة ويقال إنه استبعد أعضاء البعثة الخارجية ، وإن ذكرت بعض الروايات الأخرى أنهم دعوا إلى المؤتمر ، ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى مكان الاجتماع . وقرر المؤتمر أن يكون قادة الولايات مسئولين أمام لجنة التنسيق هذه ، وهى التى تقوم بتعيين أعضاء المجلس الوطنى .

ذلك أنه من أهم مقررات مؤتمر وادى الصمام إنشاء مجلس وطنى من ٣٤ عضوا ، نصفهم بصفة أصلية والنصف الآخر بصفة احتياطية . والمقصود من هذا المجلس هو إعطاء الجبهة صفة نيابية فى وقت لم يكن من المتيسر

فيه إجراء انتخابات فى أرض الجزائر وقد زيد عدد النواب فى العام التالى إلى ٥٤ ثم إلى ٧٢ قبيل الاستقلال . وبينما كانت الحكومة المؤقتة تتنقل بين تونس والقاهرة كان أكثر انعقاد هذا المجلس فى طرابلس . وللمجلس الرأى النهائى فى مسألة وقف إطلاق النار . ولا بد أن يصدر رأيه فى هذا الصدد بأغلبية أربعة أخماس الأصوات . ولا يجوز فى هذه الحالة الامتناع عن التصويت .

ونظم المؤتمر جيش التحرير وحدد الرتب والمرتبات . فميز بين نوعين من المقاتلين : أعضاء الجيش العامل الذين يرتدون الملابس الرسمية . والمسبلون أو المساعدون وهم الذين ينقلون المؤن ويقومون بأعمال الإسعاف ويقطعون الطرق على العدو . وقسم وحدات الجيش على النحو التالى : الفوج وهو اصغرها يتكون من أحد عشر رجلا . والنصيلة من خمسة وثلاثين رجلا ، والكتيبة من ١١٠ ، والفيلق من ٣٥٠ وحدد مرتب الجندى العامل بعشرة فرنكات ، وللزوجة خمسين فرنكا ، ولكل طفل عشرين .

ورأى المؤتمر أن يخلع على الجبهة صفة إدارية إلى جانب صفتها العسكرية والسياسية . فقرر إنشاء دوائر للفصل فى القضايا . ومن الطبيعى أن يكون الإلتجاء إلى هذه المحاكم اختياريا ومع ذلك فقد انصرف الوطنيون عن قضاة المصالحات الفرنسيين حتى أصبح هؤلاء (يعانون من البطالة) وأقيمت وحدات لجمع الضرائب . وكانت تحصل من الأوربيين عن طريق استخدام القوة والتهديد .

وقد أفادت هذه التنظيمات فى إيجاد قاعدة شعبية للجبهة لذلك توسعت حتى من قبل مؤتمر الصمام فى إثبات وجودها بمختلف الهيئات . فى فبراير ١٩٥٦ أقامت الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذى انتشل كثيرا من الجزائريين من النقابات الفرنسية .

وأصبحت هذه النقابة تضم ١١٠ آلاف من العمال بعد مدة قصيرة وقبلت سنة ١٩٥٧ فى الاتحاد العالمى للنقابات الحرة (وهو الاتحاد الذى تنتمى إليه النقابات الأمريكية) وكان مصالى الحاج قد سبق إلى تأسيس نقابة عمالية جزائرية أخرى ولكن نشاطها لم يتعد الأراضى الفرنسية .

كذلك كونت الجبهة اتحاد الطلاب الجزائريين ، ودعتهم إلى مقاطعة الامتحانات فى الكليات الفرنسية فى دورة مايو ١٩٥٦ . ولقيت استجابة واسعة النطاق ، ولعل القصد من هذا الأمر هو اجتذاب الطلاب إلى العمل مع جيش التحرير وتقوية صفوفه بعناصر مثقفة . وأخيرا أقامت الجبهة اتحادا يضم التجار وصغار رجال الأعمال الوطنيين الذين اشتركوا مع العمال فى تمويل جبهة التحرير . وأصدرت الجبهة مجلة عربية أسبوعية للتحدث باسمها وهى مجلة « المجاهد الحر » .

أما فيما يتعلق ببيان العقيدة السياسية فقد شرح المؤتمر أهداف جبهة التحرير فى السياسة الداخلية والخارجية معا . وأظهر تمسكه منذ ذلك الوقت بمبدأ وحدة التراب الجزائرى ، ليقطع على الفرنسيين خط الرجعة فى سياستهم إزاء الصحراء . وبين رأيه فى وضع المستوطنين بعد الاستقلال وكيف أنهم سيخيرون بين الجنسية الجزائرية ، أو العيش كأجانب فى الجزائر المستقلة إذا أرادوا الاحتفاظ بجنسيتهم . وأكد تمسك الجبهة بمبدأ القيادة الجماعية وأعلن أن الجزائر المستقلة ستأخذ بالنظام الاشتراكى .

وفى السياسة الخارجية نادى المؤتمر بتدويل القضية الجزائرية ، وأعلن أن الجزائر المستقلة ستعمل على تحقيق الوحدة المغربية ، وستسير على سياسة الحياد بين المعسكرين .

ويلاحظ من هذا البرنامج كيف أن مبادىء جبهة التحرير ظلت ثابتة

حتى نيل الجزائر للاستقلال، بينما أخذت الحكومة الفرنسية تصدر المشروع تلو المشروع لمواجهة الثورة حتى انتهى بها الأمر إلى الرضوخ لمطالب الجزائريين .

ويقال إن روح رمضان عبانة تجسدت فى كثير من قرارات مؤتمر وادى الصمام . وكان معروفا بتأثره بالجدل الماركسى وبنظريات ماوتسى تونج الاشتراكية . وأنه لذلك لم يرد ذكر لربط الاشتراكية بالإسلام ، كما قدمت فكرة الوحدة المغربية على فكرة الوحدة العربية الشاملة . ولو صح ذلك لقربنا من الروايات القائلة إن رمضان عبانة كان يمثل الجانب الأكثر تطرفا فى جبهة التحرير ، وأن الانقسام صار خطيراً فى السنوات التالية حينما أعيد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ ، وضم إلى أعضائها عناصر معتدلة مثل فرحات عباس . وعلى كل فقد انتهت حياة رمضان عبانة فى أوائل سنة ١٩٥٨ فى ظروف غامضة . ومن الشائع أنه كان ضحية الخلافات التى ظهرت بين صفوف جيش التحرير فى بعض الأوقات ، تلك الخلافات التى لم تمنع من تماسك الجيش فى معركة التحرير . وتذكر بهذه المناسبة صور غريبة عن الثورة الجزائرية ، وكيف أنه كان يحدث أحيانا أن يقف الجزائريون صفا واحدا لمقاتلة الفرنسيين ، حتى إذا انتهت المعركة أخذوا يصفون حساباتهم فيما بينهم . وربما اقتضت ظروف الحرب العصيبة تصفية المعارضة أولا بأول ضمانا لسلامة الجيش .

وأما بخصوص الزعم القائل باختفاء[1] الروح الإسلامية من الجبهة ، فهناك شواهد تدل على عدم صحته : من ذلك مثلا اختيار كلمة « مجاهد » لوصف الجندى فى جيش التحرير . كما أن بعض أفراد جماعة العلماء احتلوا

---

(١) درس مؤلفان أمريكيان تشكيلات جبهة التحرير وقرارات وادى الصمام معتمدين على اتصالات شخصية مع أعضاء الجبهة . وهما كلارك CLARK وجلسبى GILESSPI

مناصب قيادية فى الجبهة . وأخيراً فإن المادة الرابعة من دستور الجزائر تنص على أن الإسلام هو دين الدولة .

ذكرنا أنه قد أعيد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ فى سنة ١٩٥٧ وتم ذلك فى مؤتمر انعقد بالقاهرة ، وتقرر فيه زيادة أعضاء اللجنة إلى تسعة ، والمجلس الوطنى إلى ٥٤ وأصبحت اللجنة تضم ثلاثة قواد عسكرين بالإضافة إلى ثلاثة من الأعضاء الخمسة السابقين ، كان من بينهم رمضان عبانة . كما ضم إليها ثلاثة من أعضاء البعثة الخارجية من بينهم فرحات عباس ، والدكتور أمين دباغين . ويعد التشكيل الجديد نواة لما ستكون عليه الحكومة المؤقتة فى العام التالى . فقد وزعت الاختصاصات المختلفة على أعضاء اللجنة دون أن يحملوا لقب وزير .

وتدخل جبهة التحرير فى مرحلة جديدة عند ما تقرر فى مؤتمر طنجة فى أبريل ١٩٥٨ بالإتفاق مع تونس والمملكة المغربية تأسيس حكومة مؤقتة للجمورية الجزائرية حينما تسنح الظروف . وقبل أن يجرى ديجول الاستفتاء على دستور الجزائر ببضعة أيام أعلن عن تكوين الحكومة المؤقتة التى ضمت القادة العسكريين بجانب الزعماء السياسيين (١٩ سبتمبر ١٩٥٨) ويبدو أن اختيار فرحات عباس لرئاستها كان يرمى إلى تمهيد الجو للتفاوض مع فرنسا . ولكن أصبح وجوده غير ذى موضوع بعد أن تعثرت المفاوضات مدة طويلة .

الثورة

من ١٩٥٤ — ١٩٥٨

ستتناول باختصار الأحداث العسكرية للثورة ، مركزين اهتمامنا على الملابسات السياسية التى أحاطت بها ، وخاصة المواقف المختلفة التى اتخذتها فرنسا . واذا جعلنا سنة ١٩٥٨ حداً فاصلا بين مرحلتين ، باعتبار أن هذا العام شهد الانقلاب التاريخى الذى أطاح بالجمهورية الرابعة تحت تأثير ثورة الجزائر ، ومهد السبيل أمام حكومة ديجـــول التى تطورت سياستها فى اتجاه جديد .

فى ليلة أول نوفمبر نسق جيش التحرير حوالى ثلاثين هجوما فى مختلف أنحاء الجزائر على المعسكرات الفرنسية ومراكز الشرطة . فدل ذلك على أن الأمر ليس حادثا فرديا . وقدرت المصادر الوطنية عدد المشتركين فى هذا الهجوم من ألفين إلى ثلاثة آلاف مقاتل ، مستخدمين الأسلحة الخفيفة .

وكان هدف الثوار من اختيار المناطق المتباعدة هو تشتيت جهود الفرنسيين فى مواجهتهم ، غير أن الظروف الصعبة التى اعترضت طريق الثوار فى بداية الأمر اقتضت حصر النشاط أولا فى منطقة القبايل الواقعة شمال قسنطينة وجبال الأوراس المنيعة فى الجنوب الشرقى . وهاتان المنطقتان كانتا دائما مهد الثورات . وفى صيف سنة ١٩٥٥ عاد الثوار فوسعوا دائرة أعمالهم من جـديد فشملت ولاية وهران للمرة الأولى فى سبتمبر ، ثم امتدت أعمالهم إلى الصحراء سنة ١٩٥٧ وأصبحت الولاية السادسة . وفى العام التالى نقلوا نشاطهم إلى أرض فرنسا ذاتها .

ذلك أن جيش التحرير كان قد قسم الجزائر إلى ست مناطق رئيسية

يطلق عليها اسم الولايات . كما قسم الولاية إلى نواحي : والناحية إلى دوائر وكان للناحية أهمية خاصة لأنها تعتبر فى نفس الوقت وحدة إدارية وعينت الثورة لكل ولاية قائدا عسكرياً ومديراً مدنياً . وكان مصطفى بو العيد يجمع بين السلطتين العسكرية والمدنية فى جبال الأوراس . ويبدو أنه كان مقدرا لهذا الرجل أن يلعب دورا كبيرا فى الثورة التى اتخذت من ولايته قاعدة رئيسية لها ، لولا أنه كان من أوائل القاده الذين استشهدوا فى السنوات الأولى .

وظلت السلطات الفرنسية زمنا تحاول إخفاء الحقيقة فزعمت أن الثورة إنما هى فعل عصابات من قطاع الطرق ، لا هدف لها سوى السلب والنهب . فلم تجد هذه الدعاوى أية استجابة لدى الوطنيين ، بدليل أن الأهالى فى جبال الأوراس رفضوا أن يذعنوا لإنذار القوات الجوية بإخلاء المنطقة تمهيدا لضربها من الجو .

ولم تلبث الثورة أن أثبتت قوتها وسطوتها بالأعمال التى قامت بها فى يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥٥ ، ويدل اختيار اليوم الذى يوافق الذكرى الثانية لخلع محمد الخامس ، على رغبة الثوار فى ربط نضال الجزائر بالحركة الوطنية فى الشمال الأفريقى . وركزوا هجومهم فى ذلك اليوم على القرى المنعزلة فى منطقة القبايل ، وخاصة مدينة سكيكده « فليب فيل » وقدر عدد القتلى من الأوربيين بواحد وسبعين شخصاً . ولكن سرعان مانظم المستوطنون أنفسهم على هيئة حرس غير نظامى وفتكوا بالأهالى العزل ، فأعادوا إلى الأذهان ذكرى مذبحة قسنطينة سنة ١٩٤٥ وقدر ضحايا ذلك اليوم بألف ومائتى نفس[1] .

وكان للثوار من وراء توسيع أعمالهم عدة أهداف ، منها لفت نظر العالم قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وخاصة أن الكتلة

---

(1) Le Morde ,23 — 8 — 1955.

الآسيوية الأفريقية قررت لأول مرة عرض قضية الجزائر على هذه المنظمة الدولية . وربما تطلع الثوار إلى احتلال جزء من الأراضى الجزائرية احتلالا ثابتا فى ذلك الإقليم الذى تنتشر فيه الجبال والغابات ، وفى هذه الحالة ربما يمكن تأسيس حكومة مؤقتة تسارع بتدويل القضية الجزائرية . كذلك أراد الثوار اجتذاب أنصار جدد ، سواء بتخويف المترددين أو باستثارة بعض الفرنسيين فى قلوب مواطنيهم وذلك بإظهار وحشيتهم فى القمع. ومما يذكر بهذه المناسبة أن إشاعات روجت باحتمال نزول المصريين من البحر . و بالطبع كان القادة يعلمون استحالة هذا الأمر ، ولكن رواج هذه الشائعات فى حد ذاته دليل على ما كان يعلقـــه الجزائريون من آمال على المساعدات المصرية . وقد أشرنا من قبل إلى أهمية هذه المساعدات فى السنوات الأولى من الثورة . وكيف أنها كانت تنقل عبر طرابلس لجنوب الجزائر . والراجح أن منطقة الريف استخدمت فى نهاية سنة ١٩٥٥ لبعث الثورة فى وهران ، نظراً لتغاضى السلطات الإسبانية . وبعد استقلال تونس انفتح باب جديد سهل نقل المساعدات من مصر ، حتى اضطرت فرنسا إلى إنشاء خط مكهرب على طول الحدود التونسية الجزائرية . فعادت إلى ولاية الصحراء أهميتها من جديد . بل زادت أهميتها فى هذا العام بالذات نظراً لبدء استغلال آبار النفط فيها ، ودخلت أعمال جيش التحرير إليها كما رأينا سنة ١٩٥٧ .

ونظرا لاتساع عمليات النقل بين مصر والجزائر كان لابد من عقد اتفاقية خاصة مع حكومة تونس تضع طرق المواصلات التى تمر بها تحت رقابة جيش التحرير .

حققت أحداث يوم ٢٠ أغسطس كثيرا من أهدافها . ومع أن الجمعية العامة رفضت مناقشة القضية الجزائرية فى دورة سنة ١٩٥٥ إلا أن هذا الرفض تم بأغلبية صوت واحد . كذلك ازداد أنصار جبهة التحرير ازديادا ملحوظا وحتى هؤلاء الذين لم ينضموا إليها اضطروا إلى تغيير موقفهم . فى سبتمبر

١٩٥٥ نادى بن جلول ولو متأخرا بضرورة الاعتراف بحقيقة القومية الجزائرية ، لكنه أضاف أنه على فرنسا أن تتفاوض معه ومع أقرانه من أعضاء المجالس النيابية ، لأنهم هم الممثلون الشرعيون للجزائريين . واستنكر أعمال القمع ؛ وتضامن معه فى دعوته هذه خمسة وعشرون من الأعضاء الجزائريين الستين فى المجلس الجزائرى ، مما اضطر الحاكم العام إلى تعطيل انعقاد المجلس إلى أجل غير مسمى . وهكذا بدأ انهيار أنظمة الدولة الفرنسية بالجزائر انهيارا متتابعا خدم فى النهاية أهداف الثورة .

وكان المظهر الثانى لهذا الانهيار هو اخراج (المديريات الجزائرية) مؤقتا من إجراء الانتخابات البرلمانية أول عام ١٩٥٦ لعجز السلطات عن تأمينها هناك .

كيف واجهت فرنسا الثورة ؟

يلاحظ أن الحكومات المتوالية بنت خطتها على الجمع بين نوعين من الإجراءات . تلك التى اتخذت على الصعيد العسكرى . أما النوع الثانى فيتمثل فى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أن تكون فى إطار السيادة الفرنسية .

ويتعلق بالنوع الأول تلك السلطات الاستثنائية التى منحت للحاكم العام: فوافقت الجمعية ؛ بناء على اقتراح الحكومة ؛ على إعلان حالة الطوارى فى الجزائر شريطة أن تحدد المراسيم المناطق التى يطبق فيها القانون . وبمقتضى هذا القانون منحت السلطة الإدارية صلاحيات واسعة لتحديد إقامة الأفراد وفرض رقابة على تنقلاتهم ؛ وإبعادهم عن الجزائر دون محاكمة ؛ وكذلك منع الاجتماعات ومراقبة المحال العامة ؛ ومن أهم الإجراءات الاستثنائية

إنشاء محاكم عسكرية تحل محل المحاكم الجنائية ، ولا يجوز للذين يحاكمون أمامها الطعن على أحكامها .

وقد جددت مدة سريان هذا القانون بستة أشهر ، ظنا بأن الثورة الجزائرية لن تعيش ولكنها عاشت طويلا . وأضطر الفرنسيون إلى تجديد العمل بهذا القانون ، وإلى إصدار قوانين أخرى أشد تعنفا . ومما يستحق الملاحظة أنه عند مناقشة تجديد قانون الطوارىء صرح أحد النواب الشيوعيين فى الجمعية الوطنية بأن المحاكم العسكرية أصدرت ستة أحكام بالإعدام ، واثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وثلاثة أحكام بالأشغال الشاقة لمدة عشرين عاما . وذلك عقابا على حادث إلقاء قنبلة لم تصب أحدا[1] .

أخذ الحاكم العام يوسع دائرة المناطق التى يطبق فيها قانون الطوارىء حتى شمل الجزائر بأسرها . ولما لم يؤثر هذا القانون فى اشتداد الثورة المطرد ، رأت حكومة موليه عند توليها الحكم أن تدعمه بقانون استثنائى آخر يعطى للوزير المقيم فى الجزائر سلطات جديدة ، منها حل الجمعيات وتعطيل الصحف ، ومصادرة الأملاك بقرار إدارى وقد وافقت الجمعية الوطنية على هذا القانون فى مارس ١٩٥٦ ، على أن يكون سريانه مرتبطا ببقاء الحكومة . فيجب تجديده عند سقوطها .

لذلك عندما تولى بورجيس مونورى رئاسة الحكومة خلفا لجى موليه فى يونيه ١٩٥٧ جدد العمل بالقانون . وعلاوة على هذا طالب بأن يمتد تطبيقه على الأشخاص المولودين فى الجزائر والمقيمين بالأراضى الفرنسية . وقد شعر بعض الفرنسيين بأن مد هذه السلطات إلى فرنسا يوشك أن

---

(١) Le Monde, 30 – 7 – 1955

يهدد مبادىء الحرية الفردية هناك . ومع ذلك فقد وافقت الجمعية الوطنية على اقتراح الحكومة .

ومن أفظع وسائل القمع التي اشتهرت بها الحرب الجزائرية إقامة المعسكرات لتجميع أهالى منطقة معينة تحت رقابة السلطة المباشرة ، والحيلولة دون اتصال جيش التحرير بهم . وقدر عدد الذين وضعوا فى المعسكرات بمليون وسبعمائة ألف نسمة ، مما كان له أسوأ الأثر على الإنتاج الزراعى فى البلاد .

ومن الناحية العسكرية البحتة توالى إرسال التعزيزات حتى قررت حكومة موليه سنة ١٩٥٦ دعوة الاحتياطى . ووصل عدد القوات الفرنسية فى الجزائر إلى نحو نصف مليون جندى . وتعرضت الثورة الجزائرية لكثير من الأزمات من جراء ذلك ، ولكنها خرجت منها منتصرة . وكان أخطرها سنة ١٩٥٧ حينما أرسلت فرقة المظلات إلى العاصمة فجدت فى تتبع مراكز الثورة فيها . ومن المشهور أن الجزائر هى بلد المليون شهيد . وقد يكون ذلك صحيحا . وإذا تتبعنا البلاغات الرسمية الفرنسية نجد أنها كانت تعلن أسبوعيا عدد ضحاياها من الجزائريين ، ويتراوح المتوسط بين ٥٠٠،٦٠٠ نفس إلا فى بعض الحالات الاستثنائية فإن خسائر الجزائريين فى أوائل يناير ١٩٦٠ عند تنفيذ عملية شال تجاوزت ثلاثة آلاف .

فإذا كانت الثورة قد امتدت ثمانية وثمانين شهرا ، فإن التقدير التقريبى لمجموع الخسائر الجزائرية فى الأرواح يبلغ ربع مليون ، ولا يدخل فى هذا الإحصاء المدنيون الذين قتلوا فى حوادث الاغتيالات الفردية سواء أكانوا بفعل العمليات الجوية أو المنسم أو بفعل جيش التحرير

أثناء تتبعه للخونة . ويستحيل الوصول إلى تقدير حقيق بل ولا تقريبي لهذه الخسائر .

وتبلغ خسائر الفرنسيين ١/١٦ فى المتوسط ، وعليه تكون النسبة أقل منها فى الهند الصينة .

* * *

وأما فيما يتعلق بالنوع الثانى من الإجراءات فقد افتتح جاك سوستيل سياسة الإصلاحات الاجتماعية ونادى بمبدأ الإلحاق Integration وهو غير الإدماج ، لأنه يعنى تطوير الأنظمة السياسية بحيث تصبح مطابقة لفرنسا ، ولكن مع الاعتراف بوجود شخصية جزائرية متميزة ثقافياً واجتماعياً . وتحتوى[1] خطته على توسيع ملكيات « المسلمين » وذلك بتقديم المساعدات المالية لهم لشراء الأراضى التى لم تستغل بعد . وفى هذه الحالة يمكن للدولة أن تصادرها من أيدى المستوطنين . وتقسيم المحصول بين المالك والمستأجر (وهو جزائرى فى الغالب) على أساس المناصفة ، بدلا من خمس المحصول . وإلغاء المجالس البلدية المختلطة وتحويلها إلى مجالس كاملة السلطة تنتخب بالاقتراع العام .

وشرع سوستيل فى إقامة إدارة متخصصة فى الشئون الوطنية . وكان يريد إعطاء العسكريين نصيبا أوفى فى هذه الإدارة مذكرا بعهد بيجو حينما أنشأ المكاتب العربية ، مع ملاحظة اختلاف الزمن . فقد نجحت هذه المكاتب حينما كانت تواجه قبائل مفككة . أما الآن فإنها تواجه

---

(١) كان جاك سوستيل من النواب الديجوليين فى الجمعية الوطنية ، اختاره منديس فرانس حاكما عاما للجزائر بعيد قيام الثورة ثم أقاله موليه باعتبار أنه يمثل اليمين . ولقد تحول سوستيل إلى خصم لد لديجول حينما أخذ بسياسة تقرير للمصير . ولد وضع سوستيل كتابين عن مهمته فى الجزائر . وهما مذكوران فى ثبت المراجع .

ثورة وطنية عامة . كذلك أقام الحاكم العام قسما خاصا فى جامعة الجزائر لتدريب (المسلمين) على الشئون الإدارية تمهيدا لمنحهم نسبة أكبر من الوظائف .

* * *

اتبع الحزب الاشتراكى بعد أن تولى الحكم فى يناير ١٩٥٦ نفس السياسة السابقة بالرغم من أنه أعلن أثناء الحملة الانتخابية أن هدفه هو تحقيق السلام فى الجزائر . وحاول جى موليه أن يحدد موقفه من موضوع القومية الجزائرية ، وهل هناك مبرر حقيق للاستقلال . فخرج بمبادىء غامضة غير مترابطة لخصها فى العبارة الآتية « إن الجزائر ليست إقليما فرنسيا ، لأن غالبية السكان تتصف بمميزات اجتماعية وثقافية مغايرة للفرنسيين . وليست الجزائر فى نفس الوقت بلدا عربياً لأنه يسكنها عدد من البربر . وليست هى دولة إسلامية لاستيطان عدد كبير من الأوربيين لها . وإنما أقول إن للجزائر شخصية خاصة تربطها بفرنسا روابط لا تنفصم عراها فى جميع الميادين » .

واعتبر موليه أن قراره بإلغاء الدوائر الانتخابية المنفصلة وتقرير نظام الدائرة الواحدة لجميع السكان هو ثورة سياسية تتيح للجزائريين مساهمة فعالة فى إدارة البلاد . وفى رأيه أن إجراء هذه الانتخابات هو الوسيلة الوحيدة لإيجاد المفاوض الجزائرى الشرعى الذى سيكون أصدق تمثيلا للشعب من جبهة التحرير !! ولن يكون من حق هذا المفاوض على كل حال مناقشة مسألة السيادة الفرنسية ووعد رئيس الحكومة بأن الانتخابات ستجرى بمجرد وقف القتال . ودعا جيش التحرير إلى تسليم سلاحه وليثق بأن الحكومة الفرنسية لن تنتقم من المقاتلين .

وبما أن مثل هذه العروض لم تكن لتؤثر فى مجرى الثورة ، فقد رأى الحزب الاشتراكى أنه من الضرورى فعل شىء يظهر للرأى العام الفرنسى الذى أبدى ميله إلى اليسار فى الانتخابات ، أن الحزب لا يسير بنفس درجة التشدد التى تتبعها الأحزاب اليمينية إزاء المشكلة الجزائرية . وعليه اتخذ مؤتمر الحزب توصية بإمكان إجراء محادثات لجس نبض جبهة التحرير غير أن الحكومة اعتبرت أن مثل هذه المفاوضات توريط لها إذ قد يتضمن ذلك اعترافا بجبهة التحرير . وسنرى كيف أن هذه المشكلة وقفت مدة طويلة عقبة فى سبيل التفاوض .

هكذا اكتفت حكومة موليه بإرسال مبعوثين غير رسميين تقابلوا مع بعض أعضاء الجبهة فى يوجوسلافيا فى صيف ١٩٥٦ إلى أن توسط محمد الخامس وقبلت الحكومة الفرنسية على مضض الاجتماع بممثلى الجبهة فى مؤتمر بتونس يحضره مندوبون عن أقطار المغرب العربى الثلاثة .

لماذا أفسدت فرنسا المؤتمر بالسطو على الطائرة التى كانت تقل الوفد الجزائرى برياسة بن بللا ؟

لقد ذكرت الحكومة الفرنسية إذ ذاك أن هذا الحادث كان من فعل المخابرات الجزائرية ، وأنها لا تستطيع بعد سقوط [زعماء العصاة] فى يدها أن تطلق سراحهم . ومهما يكن من تفاهة هذا التبرير فقد أصبح من المؤكد بعد ذلك أن للحادث علاقة بمؤامرة العدوان الثلاثى على مصر .

وقد كان من الممكن أن يؤثر تأثيرا سيئا على مجرى الثورة لو حقق العدوان الثلاثى أهدافه . ولكن بما أن النتيجة أتت على عكس ما اشتهته الدول الاستعمارية فقد أصبح للحادث أثره السيىء بالنسبة لفرنسا .

فإن فشل العدوان احتفظ للثورة بهيبتها ، بينما بدت فرنسا معزولة في الأمم المتحدة لأنها انتهكت القانون الدولي مرتين[1] .

إن الحزب الاشتراكي حينما نشط في تدبير العدوان عمل على توثيق الروابط بين مصر والثورة الجزائرية ، وعلى عكس ما كان يرجوه الفرنسيون أكد هذا الحادث الصفة الدولية للقضية الجزائرية . كذلك أظهرت أحداث أكتوبر ١٩٥٦ أن الحزب الاشتراكي انتهى باتباع سياسة جزائرية لا تقل رجعية عن أشد أحزاب اليمين تطرفا . وأصبح موقف الحزب شاذا بين نظائره في أوربا الغربية . فمن المعروف أن الحزب الاشتراكي الفرنسي ينتمي إلى الدولية الثانية ، وهي نفس الهيئة الاشتراكية التي ينتمي إليها حزب العمال البريطاني . وقد استنكرت جميع الأحزاب المنتمية إلى تلك المجموعة العدوان الثلاثي .

أصبح الحزب الاشتراكي بعد هذه الأحداث في موقف حرج فقد جاء إلى الحكم نتيجة ميل الرأي العام الفرنسي إلى اليسار . ووقع على عاتق الحكومة التالية التي ساهم فيها الاشتراكيون أيضا أن تخرج المشروع الذي بدأه موليه للجزائر في صورته النهائية . وقد عرف هذا المشروع باسم القانون الإطاري Les Lois Cadre وعندما تقدم مونوري بهذا القانون إلى الجمعية الوطنية رفضه اليمينيون لأنهم رأوا فيه تقرير حقوق أكثر مما ينبغي للجزائريين . كما رفضه الشيوعيون لأنهم رأوا فيه قانونا رجعيا . ولكن الجمعية التي أسقطت حكومة مونوري بسبب رفضها لهذا القانون ، عادت فوافقت عليه في ٣١ يناير ١٩٥٨ بأغلبية ٢٩٦ صوتا ضد ٢٥٤ . وهذا يدلنا على أن موافقتها لم تكن صادرة عن اقتناع ، بل كانت لتلافي أزمة وزارية جديدة لا تقوى على حلها .

---

(١) بحث هذه النقاط محمد البيجاوي في كتاب وضعه عن الثورة الجزائرية والقانون الدولي — أنظر ثبت المراجع .

لم يخرج القانون الإطارى قط إلى حيز التنفيذ ، لأن الجمهورية الرابعة نفسها سقطت بعد قليل . ومن المفيد مع ذلك عرض خطوطه الرئيسية باعتباره آخر حل قدمته الحكومة الفرنسية للجزائر قبل الأخذ بسياسة تقرير المصير .

تنص المادة الأولى على أن الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية . وبناء عليه صارت جميع الإصلاحات الأخرى التى شملها القانون غير ذات موضوع فى نظر الثورة الجزائرية التى لم تكن ترضى بغير الاستقلال التام بديلا . فهو لا يصل إذن إلى درجة الحل الوسط .

وتجرى الإصلاحات الأخرى على أساس المبدأ السابق . ومن بينها الأخذ بنظام الدوائر الموحدة . وينص القانون على إقامة جمعيات إقليمية ذات سلطات تشريعية فى الأمور الداخلية . وفى نظر المشرع الفرنسى يعد إنشاء هذه الجمعيات خطوة هامة نحو تحقيق الحكم الذاتى المحلى وبما أن تطبيق نظام الدوائر الموحدة يؤدى إلى حصول الجزائريين على أغلبية المقاعد فى هذه الجمعيات الإقليمية ، فقد رؤى من باب الاحتياط أن يكون لكل إقليم مجلس أعلى هو بمثابة مجلس شيوخ توزع فيه المقاعد مناصفة بين الجزائريين والمستوطنين . ولذلك سمى بمجلس الطوائف . فكأن فكرة امتياز الأقليه الأوربية لم تختف من القانون الإطارى .

ونص القانون على أن تكون لكل إقليم حكومة مسئولة أمام الجمعية الإقليمية ولكن ليس للجمعية حق إسقاطها . فالوزير المقيم هو الذى يعين هذه الحكومات وله أن يقيلها .

ومن الواضح أن تقسيم الجزائر إلى وحدات تشريعية متعددة إنما يهدف إلى تفتيت السلطة المحدودة التى منحت للجزائريين . ولم يحدد القانون عدد هذه الوحدات ، بل ترك ذلك لحكومة الجمهورية .

ومما يدل على نية التفتيت أن نقد النواب للقانون انصب على الفقرة الخاصة بإقامة المجلس الفدرالى الذى يمثل جميع أقاليم الجزائر إذ كان يخشى أن يتحول إلى صورة للكيان الجزائرى . لذلك تقرر تأجيل إنشاء هذا المجلس إلى مابعد سنتين من قيـــام المجالس الإقليمية وضيقت اختصاصاته ما أمكن . فترك للجمعيات الإقليمية تحديد السلطات التى تريد أن تتنازل عنها للمجلس الفدرالى . كذلك تقرر أن يرأس الوزير المقيم جلسات هذا المجلس ، وهو الذى يدير فى نفس الوقت جميع مصالح الجمهورية فى الجزائر .

ويتألف المجلس الفدرالى مثل الجمعيات الإقليمية من قسمين .

القسم الأول تكون المقاعد فيه مناصفة بين الأوربيين والجزائريين ، على هيئة مجلس الطوائف .

والثانى ينتخبه أعضاء المجالس الإقليمية ، أى أنه سيضم أغلبية من الجزائريين .

لذلك منح القسم الأول من المجلس الفدرالى اختصاصات أكثر تحديدا . ومن بينها الإشراف على تنفيذ قرارات حكومة الجمهورية الخاصة بالجزائر .

أثار هذا القانون سخط الجزائريين والمستوطنين معا . أما الوطنيون الجزائريون فقد رأوا فى هذا التفتيت تلميحا بالتقسيم ، بالإضافة إلى أنهم أصبحوا لايلتفتون إلى أى مشروع فرنسى يتبنى على مبدأ السيادة ولا يصل القانون بالجزائر حتى إلى درجة الحكم الذاتى .

أما المستوطنون فإنهم لم يكونوا قد غيروا عقليتهم بعد ، ورأوا أن تطبيق مبدأ الدوائر الموحدة يمس كيانهم كأقلية ممتازة ، وكان هذا القانون من بين أسباب سخطهم على الجمهورية الرابعة .

٢ — الثورة

١٩٥٨ — ١٩٦٢

اعتدنا أن نتناول تاريخ الجزائر على أنه متأثر بالأحداث فى فرنسا ، ولكن يجوز لنا أن نعكس الآية فندرس تأثير الجزائر على حياة فرنسا وذلك منذ أن تدعمت الثورة ، ولو أن هذه الدراسة تخرج بنا عن موضوع الكتاب ، إلا أنه من المناسب تتبع هذا الأثر فى خطوطه العريضة ، لأن التأثير كان متبادلا بين البلدين .[١]

وحتى من قبل وقوع انقلاب مايو ١٩٥٨ صارت المشكلة الجزائرية تتحكم فى سياسة فرنسا الخارجية والداخلية معا . فهى التى جرتها إلى العدوان الثلاثى ، وماترتب عليه من انعزالها وقتا ما فى الأمم المتحدة . وذلك بمناسبة التصويت على موضوع الانسحاب من سينا فكانت هى الدولة الوحيدة التى صوتت بجانب إسرائيل . كذلك أثرت الثورة الجزائرية على علاقات فرنسا مع الدول الآسيوية والأفريقية بصفة عامة ، وعلى علاقاتها مع تونس والمغرب بصفة خاصة . وإذا تتبعنا الأزمات الوزارية منذ سقوط حكومة منديس فرانس فبراير ١٩٥٥ حتى نهاية الجمهورية الرابعة نجدها جميعا دون استثناء قد نشأت عن مشكلات تتعلق بشمال أفريقيا ، وبالجزائر بصفة خاصة . وقد وقع انقلاب مايو إبان أزمة من هذه الأزمات الوزارية وكان سببها هو موضوع الجلاء عن تونس .

---

(١) خصصت مؤلفة انجليزية كتابا لبحث أثر الثورة الجزائرية فى أوضاع فرنسا . انظر Pickles كما أن الفرنسيين اهتموا بدراسة انقلاب ١٣ مايو دراسة تفصيلية وقد ذكرنا بعضا من هذه المؤلفات العديدة فى ثبت المراجع

كذلك أصبحت الحرب فى الجزائر عبئا ثقيلا على اقتصاديات البلاد . إذ قدرت نفقات الحرب خلال عامى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ بسبعمائة مليار فرنك ولا يدخـــل فى ذلك التقدير حسب تصريح منديس فرانس فى البرلمان الأضرار التى ترتبت على حرمان فرنسا من اليد العاملة نتيجة دعوة الاحتياط .

وتتلخص أحداث مايو فى أن المستوطنين قاموا بالاستيلاء على دار الحكومة فى مدينة الجزائر يوم ١٣ وسرعان ما انضم إليهم معظم رجال الجيش العامل وعلى رأسهم راؤول سالان قائد الأركان ، وجاك ماسو قائد فرقة المظلات . ثم عمدوا إلى تأليف لجان أمن عام فى مختلف أنحاء الجزائر لتدير البلاد مستقلة عن حكومة باريس . ولعل المستوطنين كانوا يستوحون أحداث الثورة الفرنسية حينما ألفوا هذه اللجـان . وسرعان ما امتد العصيان إلى كورسيكا ، وباتت فرنسا مهددة بحرب أهلية . حينئذ رضخ البرلمان لمطالب المستوطنين وقبل دعوة ديجول إلى الحكم ومنحه سلطات استثنائية مع علم أعضائه أنه كان ينوى تغيير نظام الجمهورية الرابعة ، وإقامة نظام رئاسى يتمتع فيه رئيس الجمهورية بسلطات قوية .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى خلال الثورة الجزائرية التى يتمرد فيها المستوطنون على سلطة الحكومة . فقد حدث يوم ٦ فبراير ١٩٥٦ أن أجبر المستوطنون حكومة موليه على إقالة الحاكم العام الجنرال كاترو بعد تعيينه بيوم واحد . ومنعوه من دخول البلاد ، محتجين بأنه اشترك منذ قليل فى المفاوضات التى أدت إلى عودة محمد الخامس إلى حكم المملكة المغربية . ولا شك أن حركة ٦ فبراير كانت مجرد إرهاص بما سيحدث فى ١٣ مايو .

ومن دواعى العجب أن القائمين بانقلاب مايو أشركوا معهم بعض الجزائريين سواء فى لجان الأمن العام أو فى المظاهرات التى خرجت

يوم ١٦ مايو تنادى بالجزائر فرنسية . ولا شك أنهم اهتموا بإشراك الجزائريين خداعا منهم للشعب الفرنسى ، حتى يوهموه بأن مجموع الجزائريين مازال متمسكا بالولاء لفرنسا . غير أنه لايستبعد فى نفس الوقت أن تكون قلة من الجزائريين قد رحبت بعودة الجنرال ديجول إلى السلطة ظنامنهم أنه قادر على إنهاء الحرب الأليمة بشكل ما ، وعلى كل فلابد أن يكون المستوطنون قد استخدموا وسائل الإرهاب والضغط لضم هذه الجماعات من الجزائريين إليهم .

ماهى أسباب هذا الانقلاب ودوافعه .

يبدو أن هذه الأسباب اختلفت كاختلاف القائمين به. أما المستوطنون فكانوا يرمون إلى الإتيان بحكومة قوية تسخر إمكانيات البلاد للقضاء على الثورة عن طريق القوة . وكان بعض ضباط الجيش مرتبطا ارتباطات أسرية بالمستوطنين . أما غالبيتهم فكانوا مدفوعين بدوافع متباينة . فظن بعضهم أن عودة ديجول تعنى القضاء على تيار الشيوعية الصاعد فى فرنسا . وربما اعتقد آخرون أن الجيش إذا تولى السلطة أصبح أكثر قدرة على تحقيق الوئام بين الجزائريين والسلطات الفرنسية قياسا على ماحدث فى عهد نابليون الثالث . كما شعر آخرون بأن هيبة الجيش معلقة بالانتصار فى الجزائر . ومن شأن هذا الانتصار أن يمحو عار هزيمتين حلتا بالجيش الفرنسى: الأولى عند توقيع الهدنة سنة ١٩٤٠ والثانية فى حرب الهند الصينية.

ونستخلص من ذلك كله أن ضباط الجيش أصبحوا مشتغلين بالشئون السياسية ، وذلك بحكم طبيعة عملهم فى الجزائر : وكثيرا ماوجهوا النقد المر لحكومة باريس لتساهلها فى إدارة دفة القتال مراعية اعتبارات سياسية . كأن تمنع تتبع الثوار وراء الحدود التونسية . كما أنها تهاون فى نشر أخبار تعذيب الوطنيين مما يثبط روح الجيش المعنوية .

وبالإضافة إلى هذه الأسباب الرئيسية اقترن شهر مايو ١٩٥٨ ببعض الأحداث التى أسرعت بوقوع الانقلاب . من ذلك رواج الشائعات بأن فلملان الذى دعى حينذاك لتولى رياسة الحكومة ينوى التفاوض مع جبهة التحرير . ومنها ورود أنباء عن مقتل ثلاثة من الأسرى الفرنسيين ، وذلك رداً على أحكام إعدام نفذت منذ قليل فى الوطنيين الجزائريين .

والذى يعنينا هنا هو معرفة موقف ديجول من قضية الجزائر ويلاحظ أنه تميز بالغموض فى الأشهر الأولى من حكمة . والأمر الوحيد الذى اتضح سريعا هو أنه رفض أن يكون أداة فى يد القائمين بالانقلاب . ولعله حين طلب السلطات الاستثنائية كان يقصد مقاومة زعماء الانقلاب ، وليس فقط متابعة الحرب فى الجزائر كما فهم فى حينه . ولم يلبث أن أخرج سالان وبعض الضباط الذى ساهموا فى الانقلاب من الجيش . ومنع جميع العسكريين من الاشتراك فى لجان الأمن العام .

ويثير هذا الغموض تساؤلات عدة بين الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع . فهل كان الجنرال يريد تطبيق سياسة تقرير المصير على الجزائر ، لكنه لم يستطع أن يفصح عنها إلا بعد أن واتته الظروف وقضى على المعارضة ؟ أم أنه حاول مثل سابقيه أن يحل القضية الجزائرية حلا عسكريا ؟ فلما عجز عن ذلك اضطر إلى التسليم بالأمر الواقع وتطورت سياسته تدريجيا تحت ضغط الحوداث حتى انتهت بالتسليم بالاستقلال ؟؟ .

ولكل من الاحتمالين المذكورين شواهد تدل على صحته . فمن شواهد الاحتمال الأول مواقف ديجول السابقة من المسائل الاستعمارية ، وهى تدل على نزعة تحررية نسبيا ، فهو الذى أسقط نظام الاحتكار الاقتصادى فى الامبراطورية سنة ١٩٤٤ . كما أنه طالب عند وضع قانون سنة ١٩٤٧ بتوسيع اختصاصات المجالس المحلية فى الجزائر . وأهم من ذلك كله ترك

الحرية أمام المستعمرات فى أفريقيا الغربية والوسطى لكى تختار بين البقاء فى العائلة الفرنسية أو الانفصال عنها . ومن المعروف أنه أجرى استفتاء فى هذا الصدد ، وأن غينيا استطاعت أن تختار الانفصال دون أن تتعرض لأى ضغط .

ومن هذه الأدلة أيضا أن ديجول تجنب فى خطبه التلفظ بشعار « الجزائر فرنسية » أو بكلمة الإلحاق . ويروى عنه أنه [1] صرح فى مجالسه الخاصة أنه لايخشى من تطبيق سياسة تقرير المصير فى الجزائر مهما كانت نتائجها .

أما شواهد الاحتمال الثانى فترتكز إلى أسس أقوى . فإذا كان ديجول لم ينطق بكلمة الإلحاق فقد تفوه ببعض العبارات التى تدل عليه . من ذلك مثلا ماورد فى الخطاب الذى ألقاه بمناسبة زيارته للجزائر عقب توليه الحكم إذ قال « إن المسلمين مواطنون ، ويجب أن يكونوا متساوين فى جميع الحقوق مع بقية الفرنسيين » . كما ذكر فى مناسبة أخرى أن حدود فرنسا تمتد من بحر الشمال شمالا حتى الصحراء الكبرى جنوبا .

ثم كانت طريقة الاستفتاء على الدستور فى الجزائر فبينما خيرت أقطار أفريقيا الغربية والوسطى بين البقاء فى مجموعة الشعوب الفرنسية أو الانفصال عنها ، كان السؤال المطروح فى الجزائر هو نفس السؤال المطروح فى فرنسا للاستفتاء ، وهو الموافقة على دستور الجمهورية الخامسة أو رفضه . وفضلا عن ذلك استخدمت وسائل الضغط والإكراه المعهودة فى هذا الاستفتاء حتى جاءت نسبة الموافقة فى الجزائر أعلى منها فى فرنسا (٩٦ ٪ مقابل ٧٩ ٪) .

وعلى أثر موافقة الجزائر المزيفة على الدستور فتحت أبواب المجالس النيابية

---

(١) ورد هذا التصريح على لسان مراسل جريدة لوموند فى ٢٥ / ٦ / ١٩٥٨

الفرنسية أمام الجزائريين ، وزيد عدد الأعضاء فى مجلس النواب إلى ٤٤ ، والشيوخ إلى ٣٢ . وصارت نسبة الجزائريين إلى المستوطنين الثلثين إلى الثلث بدلا من نظام المناصفة . ولوحظ أن معظم النواب الجزائريين الذين دخلوا البرلمان من أنصار « الجزائر فرنسية » فهم إذن ممن ينطبق عليهم المثل القائل « ملكى أكثر من الملك » .

ويعد هذا الإجراء فى حدذاته دليلا على الاتجاه نحو سياسة الإلحاق . وأكدت تصريحات ديبريه رئيس الوزراء وجود هذا الاتجاه لدى حكومة ديجول حينما أعلن عن نيته فى توحيد النقد والميزانية ، والقانون المدنى بما فى ذلك قانون الأحوال الشخصية إذا أراد الجزائريون .

وعلاوة على ماتقدم سار ديجول على نهج الحكومات السابقة من الجمع بين وسيلتين : مضاعفة المجهود الحربى ، ووضع المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية لرفع مستوى الجزائريين . وكما فعل جى موليه من قبل طلب ديجول إلى المقاتلين الجزائريين التسليم واصفا إياه بأنه صلح الشجعان ، وكأن فى إطلاق وصف الشجاعة إغراء يكفى لإقناع الجزائريين بالاستماع إليه . وهكذا واصل الحرب وتفنن فى تنظيمها بقدر المستطاع .

أما المشروعات الاجتماعية فتتمثل فى مشروع « قسنطينة » للسنوات الخمس . وقد رسمه فى أوائل سنة ١٩٥٩ وهو يهدف إلى فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين بحيث يصل إلى تشغيل أربعمائة ألف فى خمس سنوات . ويقوم المشروع على التوسع فى الخدمات العامة ، لا على إنشاء الصناعات الثقيلة . من ذلك إقامة ربع مليون مسكن ، والتوسع فى إنشاء المدارس حتى تستوعب ثلثى الأطفال فى سن التعليم بدل الربع كما كان الحال سنة ١٩٥٩ . وحجز ١٠ ٪ من الوظائف العليا فى الجزائر لأبناء البلاد مع ملاحظة أنه لم يكن هناك سوى ثمانية جزائريين يشغلونه

وظائف كبرى من بين ٨٢٤ وظيفة هامة ١٩٥٦ . كما اقتضى المشروع شراء الأراضي من كبار المستوطنين وبيعها للجزائريين على أقساط . وكان من المفروض أن تقدم الحكومة ثلثي نفقات المشروع ويسهم الرأس مال الخاص بالباقي ، على أن يعفى من الضرائب . وعلاوة على ذلك تقدم الحكومة الفرنسية مساعدة قدرها ٤٠ ٪ من تكاليف كل وظيفة جديدة توجدها هيئة المشروع .

اعتبر مشروع قسنطينة دليلا على الاتجاه نحو الإلحاق . ولم تكن هذه الصفة السياسية وحدها هي التي أفسدته . فمن جهة لم يكن الرأسماليون الفرنسيون مستعدين للمخاطرة بأموالهم في هذه الأحوال . ومن جهة أخرى قاوم الوطنيون الجزائريون مساهمة الرأسمال الوطني الذي كان ديجول يود اجتذابه أكثر من غيره المشروع . وقيل في هذا الصدد إنه كان يقصد إلى إقامة برجوازية جزائرية تتعاون مع فرنسا . لذلك قاومته الثورة بشدة ، بل إنها هددت المزارعين الذين يقبلون الأرض الموزعة بواسطة السلطات الفرنسية وأزهقت أرواح جزائرية من جراء ذلك .

ومهما يكن من قوة الأدلة التي يقدمها القائلون بالاحتمالين السابقين ، فما لا شك فيه أن ديجول لم يكن عند توليه السلطة مستعدا لتقبل النهاية التي وصلت إليها الثورة الجزائرية ، وهي الاستقلال التام ، ووحدة الأراضي الوطنية وتسليم السلطة إلى خصوم الأمس . لذلك نميل إلى الرأي القائل بأنه لم تكن لدى ديجول سياسة محددة تماما عند توليه السلطة ، وأن آراءه تطورت إزاء ضغط الظروف ، وأمام صمود الثورة الجزائرية على وجه الخصوص . وقد مر هذا التطور بثلاث مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى هي صدور تصريح ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ الخاص بتطبيق مبدأ تقرير المصير . وكان ذلك قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت قضية الجزائر مدرجة ضمن أعمالها .

http://albordj.blogspot.com

وتتمثل المرحلة الثانية فى تحول ديجول إلى مبدأ إقامة جمهورية جزائرية تختار هى نوع الارتباط بفرنسا .

أما المرحلة الثالثة فتبدأ بقبول المفاوضات مع جبهة التحرير فى أبريل ١٩٦١ وتنتهى بتوقيع اتفاقات إيفيان فى مارس من العام التالى .

ولنتتبع هذه التطورات بشىء من التفصيل .

احتوى مشروع سبتمبر على نقطة واحدة جديدة. ولكنها غاية فى الأهمية، وهى الاعتراف بحق الجزائر فى تقرير مصيرها ، حتى ولو أدى ذلك إلى الانفصال عن فرنسا فهو إذن قد تخلى عن فكرة السيادة الفرنسية ، لأن السيادة عموما ليست من الأمور التى يستفتى عليها . غير أن المشروع قد أحاط مبدأ تقرير المصير بتحفظات خطيرة افقدته قيمته العملية فى نظر الجزائريين . فيعد المشروع بإجراء استفتاء تقرير المصير بحضور مراقبين دوليين وذلك بعد[1] مضى أربع سنوات من الهدوء ويحدد حالة هذا الهدوء بأنها السنة التى يقل فيها القتلى عن مائتين . وفى هذا ما يدل على عدم واقعية المشروع . ويخير الجزائريون فى هذا الإستفتاء بين ثلاثة أمور :

أولا : الانفصال واختيار نوع الحكومة التى يريدونها . ولكن ديجول لم يترك هذا الحق دون قيد ويصف الانفصال بأنه ضياع لمستقبل الجزائر ، وتمكين للشيوعية منها ويضيف « إنى أعتقد بأن هذه الطريقة من التفكير غير معقولة . بل ستجر حتما إلى كارثة كبرى . وبما أن الجزائر قد وصلت إلى هذه الدرجة من الرقى بفضل فرنسا ، والعالم كله يشهد بذلك ، وأقولها بصراحة — فإن هذا النوع من التفكير سيؤدى حتما إلى الفوضى ويتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشنق . وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها » .

---

(١) أنظر ترجمته العربية الكاملة فى محاضرتنا عن السياسة الفرنسية فى الجزائر ص ٣٠٢-٦

« وإنى أقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية ، وإذا هم تمادوا فى تنفيذ هذه الخطة ؛ فإن فرنسا تقرر من الآن أنها لن تتحمل هذه التكاليف الباهظة من أجل قضية لا فائدة من ورائها . وعلى كل إذا قرر الجزائريون اللجوء إلى تطبيق هذه الفكرة الخاطئة . فإن الجزائريين الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا . وستعمل ما فى استطاعتها بأن تجمعهم فى مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم . ويجب أن أقول إن إستغلال البترول وشحنه باق من اختصاص فرنسا . وأن للغرب مصالح فيه ، وسنحافظ عليه ولن ندعه ولو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة » .

فديجول إذن يهدد بالتقسيم فى حالة اختيار الجزائريين للانفصال . وكأنه يريد أن يجعل من الجزائر فلسطين أخرى .

ثانيا : الإدماج « وهو المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر من (مسلمين وغيرهم) . وهذا الإدماج يتيح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية والقضائية ، وأن يكون لهم الحق فى الترقى إلى جميع الوظائف والحصول على جميع أنواع المرتبات والتأمين الاجتماعى والتعليم المهنى ، كما يتمتعون بجميع المزايا التى للفرنسيين أنفسهم » .

ثالثا : الفدرالية . وفى هذه الحالة يمكن للجزائريين أن يشكلوا الحكومة الجزائرية ويكون جميع الوزراء من الجزائريين وتعتمد الحكومة على تأييد فرنسا وإعانتها وترتبط معها برباط وثيق فى ميادين الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية . وفى هذه الحالة يبقى النظام الداخلى فى الجزائر خاضعا للنظام الفدرالى ، بحيث أن الجاليات

الفرنسية والعربية والقبايلية والإباضية[١] وغيرها من الجاليات التى تسكن وطنا واحدا ؛ نجد الظروف المواتية لها لتعيش عيشة هادئة .

ويفهم من العبارة الأخيرة كيف أن ديجول يريد أن يخلق فى الجزائر مشكلة عنصرية وطائفية علاوة على مشكلة المستوطنين . وذلك بتقسيم السكان إلى عرب وبربر وإباضية . ويتوقع رئيس الجمهورية من تلقاء نفسه أن الجزائريين لن يختاروا الانفصال ، لأنه كما قال فى مقدمة المشروع : لم تقم فى الجزائر حكومة مستقلة أو وحدة قومية منذ أن وجد العالم . فكان يتعاقب عليها الغزاة من قرطاجنيين ، ورومان ، ووندال ، وبيزنطيين ، والعرب السوريين ، وعرب قرطبة ، والأتراك ، والفرنسيين .

وفى النهاية يعلن ديجول أنه غير مستعد للتفاوض مع هؤلاء الذين شنوا الحرب على فرنسا ، وإنما يسمح لهم فقط بالعودة إلى الحياة الطبيعية للمشاركة فى الانتخابات ، لأن فرنسا لن تتفاوض إلا مع حكومة منبثقة عن الانتخابات التى تجريها هى .

لم يحدث هذا المشروع أثرا يذكر لدى الوطنيين رغم تسليمهم بأهمية مبدأ تقرير المصير . ولم يتحقق ذلك الاحتمال الذى قيل إن ديجول توخاه فى هذا التصريح ، وهو اجتذاب المعتدلين فى جبهة التحرير . غاية الأمر أنه من الجائز أن يكون قد مهد لعقد محادثات مع الجبهة فى صيف سنة ١٩٦٠ .

وعلى العكس من ذلك أحدث هذا الخطاب رد فعل قوى فى أوساط المستوطنين وصرح جاك ماسو فى أوائل يناير ١٩٦٠ بأن الجيش قد

---

(١) الإباضية فرقة دينية تسكن واحات الميزاب جنوب الجزائر ، وعلى خلاف إباضية عمان تعاونت هذه الطائفة مع الاستعمار الفرنسى حتى أبان الثورة .

يضطر أحيانا إلى عدم الرضوخ لأوامر الحكومة . ومع أن ديجول رد على هذا التصريح بفصل صاحبه من الخدمة ، إلا أنه كان من بين العوامل التى شجعت المستوطنين على القيام بأول عصيان منذ مجىء ديجول إلى الحكم .

وفى المدة ما بين ٢٦ يناير ، ٢ فبراير قام المستوطنون بمحاولة للاستيلاء على السلطة فى الجزائر . وأقاموا المتاريس على غرار ما حدث فى باريس إبان ثورتها على شارل العاشر سنة ١٨٣٠. ولحسن حظ الجمهورية الخامسة أطاع الجيش الأوامر وقضى على حركة العصيان ، وإن كان بعض الضباط قد فعل ذلك على مضض .

لماذا أطاع الجيش هذه المرة ، وهـــو الذى سيتزعم التمرد الثانى فى أبريل ١٩٦١ ؟؟

والجواب على ذلك أن الجيش كان ما يزال يعتقد فى أوائل ١٩٦٠ بأن وجود ديجول هو خير وسيلة لتحقيق النصر فى الجزائر وهناك ظواهر تدل على أن حق تقرير المصير لم يكن جديا . وبعد ذلك يمكن إقناع الجنرال بالتراجع . أما بعد إجراء الاستفتاء على سياسة ديجول الجزائرية فى يناير ١٩٦١ والشروع فعلا فى التفاوض مع جبهة التحرير وحدها، فقد تأكد الاختلاف الشاسع بين بعض الضباط وبين ديجول .

ويبدو أن الرئيس الفرنسى تأثر بأحداث العصيان فعاد إلى غموضه السابق ، بينما ترك لرئيس وزرائه ديبريه مهمة إصدار التصريحات التى تنطوى على تشدد جديد فى السياسة الجزائرية . مثال ذلك قوله إنه مهما كانت نتيجة الاستفتاء فإن فرنسا لن تقبل انسحاب جيشها من الجزائر ، ولا بد أن تكون هى المشرفة على الاستفتاء .

ماذا حدث إذن سنة ١٩٦٠ حتى اضطر ديجول إلى أن يخطو الخطوة الثانية فى خطاب ٤ نوفمبر ؟ ؟

لقد أصبحت المسألة الجزائرية مثار انقسام شديد فى الرأى العام الفرنسى واتسعت دائرة الانقسام فلم تصبح قاصرة على الخلاف التقليدى بين اليمين واليسار على المشكلات الاستعمارية ، بل انضمت فئات كثيرة إلى معارضة الحرب فى الجزائر ، وكان أشهرها صدور بيان عن ١٢١ شخصا يمثلون أهل الفكر والأدب من أمثال بول سارتر ، وسيمون دى بوفوار ، وفرانسوا زساجان وغيرهم ، ودعوا الشبان إلى تبرئة ضمائرهم إذا عمدوا إلى إهمال الأوامر التى لا تتفق مع المبادىء الإنسانية وانضم رجال الكنيسة إلى التنديد بأعمال التعذيب واستنكروها ، ودلوا بذلك على تطور فى موقف[1] الكنيسة إزاء القضايا الاستعمارية . ثم جاءت محاكمات المتهمين فى عصيان مدينة الجزائر فأججت الخلافات فى الرأى العام ،وكانت مثارا لمظاهرات معادية لديجول نادت بتولى الجيش السلطة .

أما التطور الذى حدث فى سياسة ديجول فهو إعلانه أن الجزائر لابد وأن تكون لها أنظمتها وإدارتها الخاصة ؛ وهو ما عبر عنه بعبارة « الجزائر الجزائرية » وقال إن ذلك سيتضمن إقامة جمهورية يمكنها أن تتحد اتحادا فدراليا مع فرنسا وعلى ذلك فإن التخيير فى الاستفتاء المقرر سيكون بين أمرين ، لا ثلاثة ، وهما : الانفصال أو الاتحاد الفدرالى . غير أنه استمر يلمح إلى التقسيم فى حالة الانفصال . وكان ديجول يعول لنجاح خطته الجديدة على إيجاد قوة ثالثة فى الجزائر ، ليست من الأوربيين ولا من أنصار جبهة التحرير ، غير أنه افتقد تماما وجود هذه القوة .

---

(١) نشرت المجلة المسيحية Temoignage Chrétien 7 - 4- 1959 بيانا موقعا من ٣٥ قسيسا بهذا المعنى ، ويبدو أن المسيحيين العرب رحبوا بهذا التحول فنشر إلياس زغبى أحد المطارنة كتابا أسماه « الكنيسة والثورة الجزائرية » .

وربما كان يتوقع وجودها بين النواب المسلمين فى البرلمان الفرنسى ، ولكن حتى هؤلاء أصبحوا يخشون فى عام ١٩٦٠ التورط فى معاداة جبهة التحرير بعد أن أثبتت قدرتها على الصمود وازداد احتمال نجاحها . لذلك نصح عدد من هؤلاء النواب الرئيس الفرنسى بأن يتجه إلى الجبهة إذا أراد التفاوض مع الشعب الجزائرى :

ولم يلبث ديجول أن لمس الحقيقة بنفسه ، وهى أن أية مفاوضة مع غير جبهة التحرير ستكون عبثا فحينما قام بزيارة الجزائر فى ديسمبر ١٩٦٠ ليشرح سياسته الجديدة استقبلته جموع الجزائريين وهى تحمل علم جبهة التحرير وتنادى بشعاراتها . واستغل الأوربيون نفس المناسبة لإبراز قوتهم . ومرة جديدة راحوا يفتكون بالجزائريين العزل . ومن المعروف أن لمثل هذه الصور من الصراع بين الأجناس أثرا أعمق بكثير مما تتركه الحرب المألوفة . وقد علقت صحيفة الإيكونومست الإنجليزية على هذه الأحداث بنفس المعنى فقالت « ربما يقول التاريخ بأن المائة والخمسة والعشرين ضحية التى سقطت فى تلك الأيام قد تركت أثرا أعمق من عشرات الآلاف الذين ماتوا فى معارك الثورة » .

عاد ديجول من الجزائر وهو مقتنع باستحالة سياسته الجديدة . وربما بدأ يؤمن منذ ذلك الوقت بعدم جدوى الحلول الوسط فى تلك القضية . فتمهد السبيل لكى يخطو الخطوة التالية .

مفاوضات إيفيان

نتبين مما سبق أن عقبتين رئيسيتين حالتا دون تفاوض فرنسا مع الثوار الجزائريين لإعادة السلام إلى الجزائر .

الأولى : هي عدم الرغبة في الاعتراف بجبهة التحرير كطرف شرعي في النزاع .

والثانية : هي اشتراط فرنسا أن تنصب المفاوضات أولا على وقف إطلاق النار ، ثم تجرى بعد ذلك المفاوضات بشأن الحل السياسي للقضية الجزائرية ، مع النواب الذين يتم انتخابهم في ظل السلطة القائمة . ولم تتزحزح حكومة ديجول كثيرا عن هذا الموقف حينما دخلت للمرة الأولى في محادثات مع جبهة التحرير في يونيو ١٩٦٠ .

في ذلك التاريخ دعيت الجبهة إلى إرسال مندوبين عنها للتباحث مع الحكومة الفرنسية دون التقيد بجدول أعمال . وسافر أحمد بومنجل مندوب الجبهة إلى ملان ، قرب باريس ، حيث عاملته الحكومة الفرنسية معاملة لا تقوم على أساس المساواة ، فحظر عليه الاتصال بالعالم الخارجي حتى لا تتضمن المحادثات اعترافا بجبهة التحرير .

وقد تبدل الوضع تماما حينما بدىء بمحادثات إيفيان بعد أقل من سنة . فإن الحكومة الفرنسية لم تعامل مندوبي الجبهة على قدم المساواة فحسب ، بل اعترفت بجبهة التحرير على أنها المتحدث الشرعي الوحيد باسم الجزائر . فما الذي أدى إلى هذا التبدل في الموقف ؟

هناك أولا حوادث الجزائر المشار إليها والتي أكدت لديجول مدى ازدياد نفوذ الجبهة في البلاد .

ثانيا : مهد الرئيس الفرنسى للمفاوضات المقبلة بإجراء استفتاء فى فرنسا بصدد سياسته الجزائرية . وحصل على ٧٠ ٪ من الأصوات المؤيدة ، فأصبح أكثر حرية لمواجهة الموقف .

ثالثا : تجددت وساطة كل من المغرب وتونس ، وقابل الحبيب بورقيبة الرئيس ديجول فى فبراير ١٩٦١ .

وأخيرا تزايد الضغط الدولى على فرنسا . فنى دورة الجمعية العامة لسنة ١٩٦٠ — ١٩٦١ طرحت توصية تستنكر أعمال فرنسا فى الحرب الجزائرية .

وكادت هيئة الأمم المتحدة أن تصدر هذه التوصية لولا أن نقص صوت واحد عن الثلثين وهو العدد المطلوب للموافقة على التوصيات فى الجمعية العامة .

وفى نهاية مارس ١٩٦١ أعلن أن المفاوضات ستبدأ فى أوائل الشهر التالى . ولكن قبل الشروع فيها فاجأت الحكومة الفرنسية الجبهة بأنها ستفاوض مصالى الحاج فى نفس الوقت . وهو ما لم تقبله الجبهة بأى حال من الأحوال .

لذلك أوشكت فرنسا أن تقضى على المساعى الشاقة التى بذلت من أجل إجراء المفاوضات حتى من قبل الشروع فيها . حينئذ عرضت الولايات المتحدة وساطتها ، مما يؤكد ما بلغته القضية الجزائرية من أهمية فى المحيط الدولى . ومما يذكر بهذه المناسبة أن سياسة الولايات المتحدة إزاء الجزائر تأرجحت بين عاملين : الرغبة فى المحافظة على حلف الأطلسى ، وكانت تجرها إلى تأييد فرنسا على طول الخط . والعامل الثانى : هو أن قسما كبيرا من الرأى العام فى الولايات المتحدة يعارض الاستعمار بشكله

التقليدى المباشر . وهى الصورة السائدة فى الجزائر . وكان للعامل الأول الرجحان فى السنوات الأولى ، ولكن يبدو أن حكومة الولايات المتحدة أصبحت مقتنعة بأنه طالما أن فرنسا لا تستطيع القضاء على الثورة فإن استمرار الحرب مدة أطول يؤدى إلى تقرب الجزائريين من الكتلة الشيوعية . وهاهو فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة يقوم بزيارة موسكو وبكين على أثر التجربة السيئة فى ملان .

على أن الوساطة الأمريكية لم تكن الحافز الرئيسى لدى ديجول لكى يغير موقفه ويقبل التفاوض مع جبهة التحرير وحدها . فقد وقع خلال شهر أبريل حادث خطير كان له أعمق الأثر فى إقناع رئيس الجمهورية بأن يسلك مسلكا جديدا .

فى المدة من ٢٢ إلى ٢٦ أبريل قام أربعة من الجنرالات هم سالان ، وشال ، وجوهو ، وزيلر بمحاولة للاستيلاء على السلطة فى الجزائر . وكان شال هو أكبر الشخصيات من بين أعضاء الجيش العامل التى اشتركت فى المحاولة لكنه لم يكن زعيم الحركة ، والظاهر أن جماعة من الكولونيلات هم الذين دبروها . لذلك حينما رأى شال أن الجيش لم يلتف حول الحركة آثر هو وزيلر تسليم نفسيهما تجنبا للحرب الأهلية ، سيما وأن رئيس الجمهورية أظهر عزما أكيدا على قمع التمرد . حينئذ أسرع مدبرو الانقلاب الحقيقيون إلى التخفى وأخذوا يعدون لمنظمة الجيش السرى التى اتخذت من سالان زعيما لها . وقد لعبت الفرقة الأجنبية دورا بارزا فى تلك الحركة ، لأن مصالح ضباطها ارتبطت بالحرب الجزائرية . وهذه الفرقة تتكون من الجنود المرتزقة الذين ألفوا أساليب الحرب العتيقة تلك الأساليب التى تتلاءم مع الحرب الجزائرية ، ولكنها غير قابلة للتطور الذى أراد ديجول أن يدخله على الجيش .

وبالقضاء على هذا التمرد أصبح ديجول يملك من السلطة ما لم يتأت لحكومة فرنسية منذ زمن بعيد . وقد كشفت له هذه الأحداث أن استتباب سلطة الدولة فى فرنسا يتطلب إنهاء المشكلة الجزائرية فى أسرع وقت ممكن . وليس معنى ذلك أن الجنرال صار مستعدا للتسليم بمطالب الوطنيين الجزائريين . فإن الهوة كانت ما تزال بعيدة بين الفريقين حينما بدأت مفاوضات إيفيان فى ٢٠ مايو ١٩٦١ وهكذا لم يتم الوصول إلى الاتفاق إلا بعد مضى عشرة أشهر من بدء المحادثات وفى خلال تلك المدة تعرضت المفاوضات لأكثر من مرة للانقطاع النهائى .

اختيرت إيفيان، وهى مدينة فرنسية صغيرة مشهورة بالسياحة، لوقوعها على الحدود السويسرية فيستطيع الوفد الجزائرى أن يقيم فى أرض محايدة ، وينتقل أثناء العمل عبر الحدود . وقد رأس الوفد الفرنسى فى معظم جلسات المفاوضات لوى جوكس وزير الدولة لشئون الجزائر . أما الوفد الجزائرى فقد رأسه كريم بلقاسم . وكانت الحكومة المؤقتة قد طالبت بالإفراج عن ابن بللا ليترأس وفد المفاوضات فلم تستجب فرنسا لهذا الطلب ، ولكنها سمحت للمفاوضين أن يتصلوا به .

كانت المشكلات الرئيسية التى طال حولها الجدل تتعلق بضمانات حرية الاستفتاء ، وبوضع المستوطنين فى الجزائر بعد الاستقلال ، ثم مشكلة الصحراء الكبرى .

ومن السهل فهم الأسباب التى جعلت الجزائريين يتشددون فى ضمانات حرية الاستفتاء . لأن فرنسا إذا كانت قد قبلت مبدئيا إجراء استفتاء تقرير المصير ، فهذا لا يكفل قط نزاهة الإجراءات . وقد دلت التجارب السابقة على أن الاستفتاء فى ظل سلطة فرنسية غير مضمون . ومن هذا انتقلت المناقشة إلى البحث فى إيجاد فترة انتقالية يساهم الجزائريون خلالها مساهمة

حقيقية فى السلطة . وقد سلم الفرنسيون بالمبدأ ولكنهم اختلفوا اختلافا كليا فى التفاصيل . وبينما تشدد الجزائريون فى ضمانات سلامة الاستفتاء تشدد الفرنسيون فى الضمانات الخاصة بالمستوطنين . وطالبوا بحقهم فى أن يحملوا جنسيتين : الجنسية الجزائرية كى يتمتعوا بجميع حقوق المواطن الجزائرى ، والجنسية الفرنسية كى لا تنفصم صلاتهم بالوطن الأم . ومن الواضح أن هذا المطلب يتعارض مع السيادة الجزائرية .

أما مشكلة الصحراء الكبرى فقد نشأت عن مناورات الفرنسيين لاقتطاعها من الجزائر المستقلة ، بعد أن كانت فرنسا هى التى دعمت روابط الصحراء بالجزائر إبان عهد استعمارها الطويل وذلك على أساس أن وضعها فى الجزائر أقوى منه فى جميع الأقطار الأخرى التى تحتلها شمال الصحراء أو جنوبها . وقد تصادف اكتشاف النفط فى الصحراء قبيل اندلاع الثورة الجزائرية ، لذلك قلبت فرنسا سياستها القديمة رأسا على عقب . فمنذ سنة ١٩٥٧ أخذت تعمل على فصل الصحراء إداريا عن الجزائر ، واستثنتها من القانون الإطارى لسنة ١٩٥٨ وأصدرت القوانين التى تؤكد أن الصحراء جزء من الأراضيها الوطنية وأنشأت وزارة خاصة بالصحراء، ولكن هذه الإجراءات لم يكن بوسعها أن تبطل الحقائق الجغرافية . فليس لأهل الصحراء اتصال بالعالم الخارجى إلا عن طريق الجزائر . كما أن أنابيب النفط لا بد وأن تمر بأراضيها وهى ترتبط بالجزائر ارتباطا وثيقا من النواحى البشرية والروحية، لذلك كان على فرنسا أن تبحث عن مناورة جديدة . وفى يوليو أثارت موضوع حقوق الدول الواقعة على حافة الصحراء فيها وفى نفطها . وصرحت بأن هذه المشكلة لا يمكن أن تسوى مع الجزائر وحدها . ولحسن حظ الجزائر أعلنت جميع الدول المعنية أنها ستترك البحث فى هذا الموضوع حتى يتم استقلال الجزائر .

نعم أثار الحبيب بورقيبة مطالب تونس فى جزء من الصحراء ، ولكنه جعل المشكلة بينه و بين فرنسا ، وكانت النتيجة أن وقع الصدام الشهير حول بنزرت فى نفس الوقت الذى احتدمت فيه مشكلة الصحراء الكبرى . وكانت مناسبة طيبة لتحول الرئيس التونسى عن سياسته فى ملاينة فرنسا ، وسيره فى ركب الدول العربية المتحررة .

لقد كان موضوع الصحراء سببا مباشرا فى انقطاع المفاوضات فترة طويلة منذ ٢٨ يوليو ١٩٦١ حتى نهاية العام . وظهرت بوادر تدل على أن الموقف يزداد تعقدا ، فمن جهة ؛ استمر ديجول يشير إلى تجميع هؤلاء الذين لا يريدون العيش فى ظل حكومة وطنية جزائرية ، وكان هذا التلميح ينطوى على التهديد بأمرين : إحياء فكرة التقسيم . أو ترحيل الأوربيين لحرمان الجزائر من الخبرة الفنية .

ومن جهة أخرى أدخلت تعديلات هامة على الحكومة المؤقتة ، كان أبرزها إبعاد فرحات عباس المعروف بالاعتدال ، وإسناد رياستها إلى يوسف بن خدة . وهو صيدلى مثل سلفه ، ولكنه يختلف عنه تماما فى النشأة السياسية . فقد كان أمينا عاما لحركة الانتصار للحريات . ثم انفصل عن المصاليين عند تأسيس اللجنة المركزية سنة ١٩٥٣ وكان مسئولا عن عمليات جيش التحرير فى منطقة العاصمة وقتا ما ، ففهم هذا التعديل على أنه اتجاه نحو التشدد بعد أن يئس الجزائريون من المفاوضات .

والحق إن موقف جبهة التحرير فى المفاوضات كان محددا من قبل ، وهو ينبنى على قرارات مؤتمر الصمام ولم يكن بوسع أحد أن يتنازل عن شىء منها لذلك فإن فرنسا كانت هى التى تضطر إلى تقديم التنازل تلو الآخر حتى أمكن الوصول إلى اتفاق . وقد تعاقبت هذه التنازلات فى خريف سنة ١٩٦١ . ففى سبتمبر أعلن ديجول بأن أية حكومة جزائرية لا يمكنها التخلى عن

الصحراء الكبرى . ثم أخذ يؤكد رغبته فى أن تلعب فرنسا دورا قياديا فى أوربا ، وأن تنفض عنها غبار التبعية فى حلف الأطلسى . ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من التخلص من أعباء الحرب الجزائرية . وهكذا نستطيع أن نفسر تطور موقف ديجول من الجزائر بسياسته العامة . ألا وهى تحقيق زعامة فرنسا فى أوربا الغربيـة ، واسترداد مركزها كإحدى الدول الكبرى . وحتى من قبل أن يتم الاتفاق فى « إيفيان » شرعت الحكومة الفرنسية فى سحب بعض قواتها من الجزائر .

ومن جهة أخرى ساعد ظهور المنظمة السرية على التقريب بين الخصوم القدامى . إذ أصبحوا أمام عدو مشترك . فالمنظمة السرية تهدف إلى إقامة الفاشستية فى فرنسا والاطاحة بحكومة ديجول ، مما جعل أحزاب اليسار تلتف حوله بالرغم من اختلافها معه حول السياسة الداخلية . وصار الرأى العام أكثر تقبلا لمبدأ استقلال الجزائر . وكانت المنظمة تسعى فى نفس الوقت لتمكين المستوطنين من السلطة والقضاء على العنصر الوطنى قضاء مبرما . وراجت شائعات بإقامة جمهورية أوربية فى مدينتى الجزائر ووهران .

ومن أمثلة هذا التأثير الذى أحدثه وجود المنظمة السرية فى سير المفاوضات ذلك التقارب الذى تم حول المشكلة المعقدة الخاصة بالمرحلة الانتقالية حينما استؤنفت المحادثات بصورة سرية فى ديسمبر . فقد اتفق الطرفان على ضرورة تقصير تلك المرحلة إلى مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة . وكان الفرنسيون يريدون فى بداية الأمر إطالتها إلى نحو سنة . كذلك اقتنع الفرنسيون بضرورة وضع قوات كافية تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة لتضمن سلامة الإستفتاء ، على أن تتكون هذه القوة من الجزائريين . ويمكن أن تصل إلى ستين ألفا . وفى نفس الوقت تساهل

الوفد الجزائرى فى نقطة أخرى . فبالرغم من احتياطه الشديد لضمان حرية الاستفتاء فإنه قبل استمرار إشراف الجيش الفرنسى على الأمن فى المدن الكبرى ، لأنه أقدر على مواجهة المنظمة السرية .

تحليل الاتفاقيات :

يقدم للاتفاقيات تصريح عام يحتوى على المبادىء العامة الواردة فيها . وعلاوة على ذلك ينص على الأمور الآتية :

فى حالة اختيار الاستقلال تعترف به فرنسا فورا . وتكون للجزائر مطلق الحرية فى اختيار نوع الحكومة وتقرير سياستها الخارجية وأوضاعها الاقتصادية . وإذا وقع خلاف حول تفسير الاتفاقيات يلجأ البلدان المتعاقدان إلى تسويته بالطرق السلمية أو التحكيم ، وإلا رفع إلى محكمة العدل الدولية . وينص التصريح كذلك على ضرورة انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور بعد ثلاثة أسابيع من إجراء الاستفتاء على تقرير المصير . وقد تعذر وضع هذا البند موضع التنفيذ مثل كثير من بنود الاتفاقيـة الأخرى ، ويرجع ذلك إلى الخلافات التى اقترنت بظهور الجمهورية الجزائرية .

ويلى هذا التصريح تسع اتفاقيات مختلفة تتناول الثلاثة الأولى منها موضوع الاستفتاء وضمانات حريته ، وتنظيم المرحلة الانتقالية ، وكيفية تنفيذ وقف إطلاق النار . وكلها مسائل مؤقتة انتهى دورها ، ومع ذلك فمن المناسب ذكر أبرز النقاط التى اشتملت عليها نظرا لما لها من أهمية تاريخية .

أحيط الاستفتاء بالضمانات التى تكفل حريته وسلامته ، فوضعت

أنظمة للتقييد فى جداول الانتخاب حتى لا تندس فيها عناصر غريبة من الفرنسيين الذين لا تنطبق عليهم شروط الاستيطان كالجنود .

وتقرر تأليف لجان للمراقبة ، وتقترح الهيئة التنفيذية المؤقتة أسماء أعضاء اللجنة المركزية للرقابة . وأطلقت الحرية لجميع الأحزاب لكى تمارس نشاطها ودعايتها الانتخابية قبل الاستفتاء . ويمكن للصحفيين الأجانب حضور عمليات الاقتراع .

وفى خلال المرحلة الإنتقالية بين وقف إطلاق النار والاستفتاء تحتفظ فرنسا بالسيادة ، ويمثلها فى الجزائر مندوب سام يشرف على الدفاع والشئون الخارجية والأمن العام . ولكن تشاركه فى إدارة البلاد هيئة تنفيذية مؤقتة تضم غالبية من الجزائريين (٩ من ١٢) ويرأسها جزائرى . وتوزع على أعضائها الاختصاصات الإدارية المختلفة . ولم يؤخذ بالاقتراح الجزائرى بجعل المندوب السامى ملزما بتنفيذ قراراتها . ومع ذلك فقد اكتسبت الهيئة سلطة فعلية بعد أن وضعت تحت تصرفها قوة كبيرة من الشرطة الوطنية . ومهمة الهيئة الرئيسية هى الإشراف على استفتاء تقرير المصير . ويلاحظ أنه عندما تم تأليف الهيئة التنفيذية اشترك فيها خمسة من أعضاء جبهة التحرير .

ومن الأجهزة المؤقتة التى نصت عليها الإتفاقية لجنة مختلطة لمساعدة المهاجرين الجزائريين فى الخارج على العودة إلى بلادهم قبل إجراء الاستفتاء . وكان هؤلاء يقدرون بنحو ربع مليون يعيش معظمهم فى تونس والمغرب . ثم محكمة مختلطة للنظر فى قضايا الأمن العام . وكان من المفروض أن تختص بالنظر فى الجرائم التى يرتكبها أفراد الجيش السرى .

أما اتفاق وقف إطلاق النار فقد نظم وضع قوات جيش التحرير فى هذه المرحلة الانتقالية . فيجب عليه أن يرابط فى الأماكن التى كان بها

يوم توقيع الاتفاق . ويجوز لجنوده أن يتجولوا فى الجزائر دون أن يحملوا أسلحة .

وعلى كل فإن هذه الاتفاقيات الثلاثة لم تكن بالنسبة لفرنسا سوى طريقة لحفظ ماء الوجه . إذ كانت نتيجة الاستفتاء معروفة مقدما ، ولكنها لم تشأ أن تتراجع دفعة واحدة وتسلم باستقلال البلاد .

على أن فرنسا قد احتفظت بمقتضى الإتفاقيات الآخرى بكثير من الامتيازات . وكان أخطرها مايتعلق بالشئون العسكرية ، والضمانات التى نص عليها للأوربيين . ومع ذلك فقد فقدت هذه الضمانات خطورتها بعد أن غادر معظم المستوطنين البلاد ولم يبق منهم سوى العناصر المسالمة التى قبلت التعاون مع الجزائريين .

قد أشرنا من قبل إلى أن فرنسا طالبت أن يحتفظ المستوطنون بجنسيتين ، مما يتضمن انتها كالاستقلال الجزائر . وسويت هذه المسألة المعقدة على النحو التالى : أعطى للمستوطنين مهلة قدرها ثلاث سنوات يظلون خلالها رعايا فرنسيين ، ويستطيعون فى نفس الوقت ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وحدها ، وبعد هذه المدة عليهم أن يختاروا بين الجنسيتين . فإذا اختاروا الجنسية الجزائرية أصبحوا مواطنين لهم ما للجزائريين من حقوق ، وعليهم ماعليهم من الواجبات . ومع ذلك فعلى الجزائر أن تراعى مميزاتهم الخاصة فى الشئون الثقافية واللغوية والدينية . وأن يحتفظوا بقانون أحوالهم الشخصية .

وقد وصف هؤلاء المستوطنون باسم « الجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام » ولابد أن يكون لهم تمثيل عادل فى المجالس ذات الصبغة السياسية أو المدنية . وكذلك فى وظائف الدولة .

وإذا بلغ عددهم فى قرية ، خمسين شخصا فأكثر دون أن يحصلوا على مقعد فى المجلس المحلى ، فلابد وأن يعين منهم مندوب يمثلهم . وإذا كانوا يشكلون الأغلبية فى إحدى الدوائر أمكنهم أن يديروا الشئون البلدية فيها .

كذلك نصت الاتفاقية على ضرورة تمثيلهم فى القضاء بجميع درجاته طالما أن أحد الماثلين فى المحاكمة ينتمى إلى فئة « الجزائريين التابعين للقانون المدنى العام » وإذا كان هناك محلفون فى القضاء الجنائى ، فلابد أن يكون ثلثهم من هذه الفئة . وإذا كانت المحكمة تتألف من قاض واحد فيجب أن يعين له مساعد فرنسى .

ونصت الإتفاقية على أنه لايجوز مصادرة أملاكهم إلا بعد دفع تعويض عادل يتفق عليه مقدما .

وعلاوة على ذلك كله تقام محكمة للضمانات تتكون من قاضيين وطنيين وآخرين من فئة « الجزائريين التابعين للقانون المدنى العام » وذلك للنظر فى كيفية تنفيذ الضمانات . على أنه بعد خروج غالبية المستوطنين لم تدع الحاجة إلى إقامة مثل هذه المحكمة . ومن جهة أخرى فإن الحكومة الجزائرية خصصت للأوربيين فى الجمعية الوطنية ، وهى أهم هيئة سياسية ستة عشر مقعدا من بين ١٩٦ ، وهى نسبة تزيد على أهمية المستوطنين العددية حاليا . ومن حيث الواجبات فقد أعفت الإتفاقية الأوربيين الذين يختارون الجنسية الجزائرية من الخدمة العسكرية لمدة خمس سنوات .

أما إذا اختاروا الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية فإنهم يعتبرون أجانب ، ويتمتعون بنفس الضمانات التى يكفلها القانون الدولى للأجانب . وفضلا عن ذلك فقد نصت الإتفاقية على امتيازات خاصة : حق دخول الجزائر والإقامة بها بمجرد حمل البطاقة الشخصية . وحق التملك والاشتغال

بجميع المهن اشتغالا مثمرا . وحق نقل الأموال خارج البلاد على ألا يضر ذلك بالاقتصاد الجزائرى . ولا يجوز التمييز بينهم وبين الجزائريين فى الضرائب ، أو قوانين الإصلاح الزراعى . مع ملاحظة أن للجزائريين تسهيلات مماثلة بخصوص الإقامة والعمل فى فرنسا .

أما الامتيازات العسكرية التى احتفظت بها فرنسا فهى استئجار قاعدة المرسى الكبير البحرية لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد . مع النص على أن أراضى القاعدة جزء من التراب الجزائرى . وتتبع القاعدة مطارات ومنشآت عسكرية حولها تخضع لنفس نظامها . وبمقتضى هذا النظام يكون للفرنسيين وحدهم حق التحليق فوقها ، واستخدام مياهها الإقليمية ، والإشراف على الأمن فيها ، واستخدام شبكات المواصلات اللاسلكية الخاصة بها وأعطى الفرنسيون حق الاستيلاء على الأبنية اللازمة داخل منطقة القاعدة مع دفع التعويضات المناسبة .

وبجانب القاعدة تحتل فرنسا بعض المواقع فى الصحراء الكبرى لمدة خمس سنوات أهمها فى كولمب شار وريجان . ولها أن تستخدم المحطات الفنية القائمة بها . وتشير هذه العبارة إلى محطات التجارب النووية ولو أن الإتفاقية لم تذكر صراحة حق فرنسا فى إجراء هذه التجارب . ومع ذلك فقد كان من الضرورى تعديل الإتفاقية العسكرية لتتناسب مع موقف الجزائر من هذه المسألة . ولم تعارض فرنسا فى أن تنقل هذه المحطات الفنية إلى بعض ممتلكاتها فى المحيط الهادى بعد أن أعلن الرئيس بن بللا فى مارس ١٩٦٣ عدم موافقة بلاده على إجراء التجارب النووية فى أراضيها. ونصت الإتفاقية على منح التسهيلات للقوات الفرانسية فى لكى تستخدم الطرق البرية والبحرية والجوية التى تصل بين قواعدها المختلفة . وللجنود الفرنسيين قضاء مستقل ، ولكن إذا ارتكبوا مخالفات تضر بأمن الجزائر فإنهم يقدمون إلى محاكم جزائرية . وفى هذه الحالة يتم اعتقالهم داخل

سجون القوات الفرنسية . ولهـــذه القوات أن تتنقل فى الجزائر حاملة السلاح .

ويقصد بأفراد القوات الفرنسية القائمون بالخدمة فعلا ، أو الذين يمـرون بالجزائر فى طريقهم إلى جهات أخرى ، أو الذين يقضون إجازات فيها .

وفيما عدا ذلك نظمت الإتفاقية مواعيد الجلاء على النحو التالى :

تخفض القوات الفرنسية بعد عملية الاستفتاء بسنه واحدة إلى ثمانين ألفا . ثم يتم جلاؤها عن بقية البلاد بعد سنتين ، أى عند انقضاء المهلة التى أعطيت للأوربيين لاختيار جنسيتهم .

* * *

أما التعاون المالى والاقتصادى فقد جاء فى مقدمة الإتفاقية الخاصة به أن فرنسا تقدم إعانة مالية بقدر مالها من مصالح فى الجزائر . وتشمل هذه الإعانة التعويضات التى تدفع للأوربيين نتيجة لتطبيق قانون الإصلاح الزراعى أو التأميم . وتذكر الاتفاقيـــة أنه يجب أن تكون الإعانة مساوية لمعدل المشروعات التى يجرى تنفيذها فى السنوات السابقة على تقرير المصير . ويقصد بذلك مشروع قسنطينة .

وتنص الاتفاقية على مبدأ الأفضلية فى المعاملة بالنسبة للرسوم الجمركية ويتفق على السلع الجزائرية التى تعفى تماما من الرسوم الجمركية فى فرنسا وسيترتب على هذا النص وضع ترتيبات خاصة بين الجزائر والسوق الأوربية المشتركة .

وحسب الاتفاقية تدخل الجزائر فى منطقة الفرنك ، ولكن يخصص

لها جزء من العملات الصعبة التى تحصل عليها فرنسا . وتنص الإتفاقية على إقامة مؤسسة فى المستقبل لإصدار النقد الجزائرى .

وعما يلفت النظر أن يدخل ضمن هذه الإتفاقية البند الخاص بوضع الجزائريين فى فرنسا فنص على أنهم، وخاصة العمال، يتمتعون بنفس الحقوق التى للفرنسيين ماعدا الحقوق السياسية . وفى ذلك مايغرى العمال الجزائريين بالبقاء فى فرنسا ، بل وهجرة أعداد جديدة إليها كما حدث فعلا .

* * *

ويلى ذلك إتفاقية خاصة باستغلال نفط الصحراء وغيره من المعادن الموجودة فى باطن الأرض وأبرز مافى هذه الإتفاقية هو النص على أنه ، فى خلال ست سنوات يكون للشركات الفرنسية الأولوية فى الحصول على امتيازات التنقيب ، وذلك إذا تساوت عروضها مع الشركات الأخرى . ويستمر العمل بالامتيازات التى تم منحها قبل الاستقلال ، وكذلك قانون نفط الصحراء الذى وضع فى عهد الحكم الفرنسى . ولا يجوز لفرنسا أن تمنح رخصا جديدة فى الفترة الانتقالية . وبعد ذلك ينتقل حق منح التراخيص إلى الدولة الجزائرية كما تنتقل إلى إشرافها الامتيازات الممنوحة من قبل .

ويلاحظ أن الجزائريين استهدفوا المشاركة الإدارية والفنية فى نفط الصحراء ، دون أن يكتفوا باستلام الأرباح . ولهذا الغرض نصت الاتفاقية على إنشاء هيئة فنية مستقلة لها شخصية اعتبارية ، تساهم الدولتان فى تمويلها ، ويكون القصد منها وضع الخطط لاستثمار الصحراء بطريقة علمية ، وتطوير الاستغلال ، والنظر فى العروض المقدمة من الشركات من الناحيتين الفنية والإدارية . وتشرف كذلك على صيانة منشآت النفط والأنابيب .

يبقى بعد ذلك اتفاقيتان : إحداهما خاصة بالتعاون الثقافى ، والأخرى بالتعاون الفنى وأغلب ماورد فيهما يحقق منافع بالنسبة للجزائر .

من ذلك تسهيل التحاق الجزائريين بالمعاهد الفرنسية وإعطاؤهم منحا دراسية ودورات تدريبية . ومع ذلك فإن الإتفاقية الثقافية تهدف أيضا إلى الإبقاء على نفوذ فرنسا الثقافى ، وذلك بالنص على حرية إنشاء المدارس والمعاهد والمكاتب الجامعية . وتراعى الجزائر فى توزيع أقسام كلياتها الجامعية التوزيع الشائع فى فرنسا .

وحسب اتفاقية التعاون الفنى تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الموظفين الذين هى فى حاجة إليهم ، وتقدم الجزائر كشفا بهذه الوظائف كل سنتين ، وهى مدة العقد ويتبع الموظفون السلطات الجزائرية ، ولا يجوز لهم الاشتغال بالسياسة ، كما لايجوز للحكومة الجزائرية طردهم من البلاد إلا بعد إخطار مسبب . وتحدد اتفاقية تالية تنظيم مرتباتهم وتوزيع الأعباء المالية بين البلدين .

* * *

حققت الجزائر استقلالها بعقد هذه الإتفاقيات . وكانت مضطرة فى سبيل ذلك إلى تنازلات هائلة كما رأينا ولذلك لم يعتبر الجزائريون اتفاقيات إيفيان سوى مجرد مرحلة ، كما عبرت عن ذلك مجلة المجاهد عندما نشرت ملخص للإتفاقيات بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٦٢ .

وليست الاتفاقيات محدودة بزمن ، باستثناء مواعيد الجلاء ، وتأجير قاعدة المرسى الكبير . ولابد أن يكون الجزائريون قد عولوا على تطورات الحوادث بعد الاستقلال لكى يحصروا مساوىء الاتفاقية فى أضيق نطاق وكان بوسعهم أن يجدوا المبررات التى تحقق لهم أغراضهم ، سواء

بالاستناد إلى تفسير للنصوص ، أو الانتفاع بأحداث جدت وظروف تغيرت مثال ذلك :

وضع نهاية لحق فرنسا فى استخدام محطات تجاربها النووية فى الصحراء الكبرى نزولا على إجماع الدول الأفريقية ، وعدم التقيد بالنص القائل بضرورة احترام أماكن العبادة الكاثوليكية والبروتستنتية واليهودية . فإن الحقوق التاريخية كانت تبرر للجزائر ارجاع المساجد التى حولها الفرنسيون إلى كنائس إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال . وتم ذلك بالاتفاق مع السلطات الكنسية مباشرة .

وأهم من ذلك الاستيلاء على مليونين ونصف مليون هكتار من ممتلكات المستوطنين الذين غادروا البلاد . فقد اعتبر أنهم بإهمالهم زراعتها يضرون بالاقتصاد الجزائرى . وتقررت مصادرتها دون تعويض . كذلك فرضت القيود على تنقل الأموال استنادا إلى ما ورد فى الاتفاقية الاقتصادية من اشتراط « ألا يضر انتقال الأموال بالاقتصاد الجزائرى »

ولم يمض عام واحد على استقلال الجزائر حتى شرع فى تعديل بعض الاتفاقيات وخاصة الاتفاق العسكرى . واتفاق النفط . فقصر أمد الجلاء إلى نهاية ١٩٦٤ باستثناء قاعدة المرسى الكبير .

• • •

أما فى فرنسا فقد أثارت اتفاقيات إيفيان ردود فعل متباينة . وطبيعى أن تعترض عليها أحزاب اليمين التى تؤيد المستوطنين . وقد حاول هؤلاء الأخيرون إفسادها ، وذلك بمضاعفة نشاط الجيش السرى ، رجاء أن يجروا الجزائريين إلى الإخلال بشرط وقف إطلاق النار . واضطر الجزائريون إلى كثير من ضبط النفس لكى يفوتوا عليهم هذا الغرض . فلما يئسوا من إفسادها طالبوا بتعديلها على الأقل ، وذلك بتقوية ضمانات

الأوربيين ، واستشهدوا بوضـــع الأتراك فى قبرص ، وذلك إذا تعذر[1] التقسيم .

وحجة المعترضين هوأن السوابق دلت على أن مثل هذه الاتفاقيات لا تعمر طويلا ، بدليل ماحدث فى تونس سنة ١٩٥٥ ، وكيف أن الاتفاقية التى ضمنت حقوق المستوطنين ألغيت بعد عشرة أشهر . وقد أجاب أنصار الاتفاقة بأن المعونة الاقتصادية ضمان كاف لكى يحترم الجزائريون الاتفاقيات . فرد المعترضون بأنه من الممكن أن تلجأ الجزائر إلى دول أخرى . وعلى كل فهذه المناقشات لم تكن لها سوى قيمة نظرية . وكان المعول عليه هو روح السياسة العامة لكلتا الدولتين ، وليست نصوص الاتفاقية . فمن المعروف أن حكومة ديجول لم تتخذ من المعونة الاقتصادية وسيلة للضغط على الجزائر . فاستمرت فى تقديمها حتى بعد إجراء التعديلات .

وحتى يتغلب ديجول على المعارضة بشأن سياسته الجزائرية اضطر إلى طرح هذا الموضوع على استفتاء جديد إثر توقيع الاتفاقيات . ويبدو أن وجود الجيش السرى قد اضطر الكثيرين إلى الموافقة دون أن يكونوا مقتنعين بذلك . وهكذا جاءت النتيجة فى استفتاء ٨ أبريل ١٩٦٢ بنسبة ٩١ ٪ بالموافقة .

وقد يكون من المناسب أن نستطرد قليلا فنطرح السؤال الآتى :

هل تعد سياسة ديجول الجزائرية نجاحا بالنسبة لفرنسا ؟ لقد توقع بعضهم سقوط حكمه عند انتهاء المشكلة الجزائرية التى كانت مبررا لوجوده ولقبول الرأى العام الفرنسى للسلطات الواسعة التى يتمتع بها .

---

(١) عبر عن وجهة النظر هذه Maurice Allais: L'Algérie D'évian

وإذا أردنا أن نجيب على السؤال فإن ذلك يتوقف على مدى النجاح الذى أحرزه ديجول فى تحقيق أهدافه الأخرى . فقد ذكرنا أنه سارع إلى التخلص من المشكلة الجزائرية ليسلك بفرنسا فى المحيط الدولى مسلكا جديدا . فهل حقق زعامتها فى غرب أوربا ؟ وهل استطاع أن يجعل منها قوة نووية مستقلة تقوم على قدم المساواة مع حلفائها فى الأطلسى ؟

مهما كانت الإجابة على هذه الأسئلة ، فما لا شك فيه أن ديجول صدر فى سياسته الجزائرية عن نظرة واقعية ولم يندفع وراء المشاعر العاطفية التى كانت توهم بعض الفرنسيين بأن الجزائر هى جزء من تاريخ فرنسا التليد .

الجمهورية الجزائرية

جرى الاستفتاء على تقرير المصير فى أول يوليو ١٩٦٢ ، وكان السؤال المطروح هو : هل توافق على استقلال الجزائر وتعاونها مع فرنسا فى إطار اتفاقيات إيفيان ؟ وكانت النتيجة هى موافقة $\frac{3}{10}$ ٩٧ ٪ من الأصوات. ومراعاة للشكل القانونى حرصت الحكومة الفرنسية على أن تقوم هى بإعلان الاستقلال فى اليوم الثالث . ولم يتخذ الجزائريون هذا الإعلان أساسا لقيام الجمهورية ، بل اعتبروا قيامها منذ اليوم الخامس . وهو اليوم الذى يصادف إحتلال الفرنسيين للبلاد سنة ١٨٣٠ .

وقد تهدد الجمهورية عند نشأتها خطران رئيسيان الأول يتمثل فى نشاط الجيش السرى، ومدى قدرة الحكومة الفرنسية، إن صدقت النية، على قمعه. والحق إن العاملين فى هذه المنظمه لم يزيدوا وقتا ما عن ثلاثة آلاف ولكنها اكتسبت أهميتها وخطورتها من تواطؤ بعض الضباط وكثير من الموظفين الإداريين معها. وقد تمكن الجيش السرى خلال المرحلة الانتقالية من أن يقوم بأعمال تخريبية هائلة ، مركزا هجماته على المدارس ومكاتب الضرائب كما أحرق مكتبة جامعة الجزائر ، فعبر بذلك عن الحقد الذى كان يملأ نفوس المستوطنين ، الذين أرادوا ألا يتركوا للجزائر المستقلة الوسائل اللازمة لإدارة البلاد ومكافحة الجهل المستشرى فيها. وتمشيا مع هذه السياسة استولى الجيش السرى بتواطئه مع الجيش الرسمى على المطارات والموانى لكى يسهل عمليات خروج المستوطنين بأموالهم وما نهبته المنظمة من أموال ، وما يترتب على ذلك أيضا من حرمان البلاد من كثير من الفنيين . هذا مع ملاحظة أن سياسة المنظمة كانت حتى توقيع إتفاقيات إيفيان هى منع الأوربيين بالقوة من مغادرة البلاد ، حتى إذا تأكد قرب الاستقلال

انعكست الآية وبعد أن ارتكبت المنظمة جميع هذه الفظائع عمدت قبيل إنتهاء المرحلة الانتقالية إلى محاولة الاتفاق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة ، وذلك بقصد تأمين الأوربيين وعدم الانتقام منهم بعد الاستقلال . وفى مقابل ذلك تعهدت المنظمة بإيقاف أعمالها فى نهاية شهر يونيو . وهكذا زال أول خطر هدد الجمهورية الناشئة .

أما الخطر الثانى فيتمثل فى النزاع حول السلطة ، ذلك النزاع الذى ظهر قبيل الاستفتاء وأوشك على تحطيم الوحدة القومية فى بداية عهد البلاد بالاستقلال، إلى تمكن بن بيلا من السيطرة على الموقف خفت حدة النزاع دون أن يختفى . وقبل أن نتناول التفسيرات المختلفة التى ذكرت لتعليل هذا النزاع نلخص وقائعه فيما يلى :

فى نهاية شهر يونيو ١٩٦٢ اجتمع المجلس الوطنى كعادته فى طرابلس . وكان من بين أعماله أختيار مكتب سياسى يمثل جبهة التحرير أثناء الفترة الواقعة بين إعلان الإستقلال، وبين إنتخاب الجمعية التأسيسية التى كان من المفروض أن تتسلم السلطات من الهيئة التنفيذية المؤقتة . وحسب رأى أغلبية المجلس شكل المكتب السياسى من ستة أعضاء من بينهم بن بيلا وثلاثة من زملائه فى الأسر . واعترض يوسف بن خدة على هذا التشكيل وغادر المجلس وفى نيته أن يدخل الجزائر عند إعلان الإستقلال ويتسلم السلطة بإسم الحكومة المؤقتة . ولما كان المجلس الوطنى يضم عدداً كبيراً من القادة العسكريين ، وكان هؤلاء هم الذين رجحوا كفة الإختيار المذكور للمكتب السياسى ، فقد ربط بن خدة بين قادة جيش التحرير وبين خصومه السياسيين ، ولذلك أعلن بإسم الحكومة المؤقتة ليلة الإستفتاء عزل هوارى بو مدين القائد العام لجيش التحرير قائلا بأنه يريد أن يمنع بذلك قيام دكتاتورية عسكرية . وقد أثار هذا الإجراء سخط الكثيرين ، إذ لم يكن من المعقول أن يحرم المناضلون يوم النصر من جنى الثمار . وهكذا

كان طبيعيا أن يميل قواد جيش التحرير إلى تأييد بن بيلا . وبفضل تأييد الجيش وغالبية الرأى العام تمكن من دخول البلاد بعد إعلان الإستقلال بأكثر من شهرين . ولم يعن هذا إستقرار الأوضاع نهائيا ، فقد وجد بن بيلا نفسه صعوبة فى انتزاع السلطة من القواد العسكريين . وبالملاينة تمكن رئيس المكتب السياسى من إدماج القوات غير النظامية بالجيش الرسمى للدولة . وهى عملية شاقة إذ أن القادة العسكريين اعتادوا أثناء الثورة أن يجمعوا بين السلطات العسكرية والسياسية .

يتضح من رواية هذه الأحداث أن أقرب التفسيرات التى ذكرت إلى الصواب هو القول بأن الخلاف كان يمثل الصراع بين السياسيين والعسكريين . وأن العسكريين بحكم تكوينهم مالوا إلى روح بن بيلا الثورية وشاهد ذلك أن بن بيلا أسند مراكز قيادية هامة فى حكومته للعسكريين وخصص لهم أكثر من نصف المقاعد فى الجمعية التأسيسية . ولكننا نرى أن التمييز بين العسكريين والسياسيين فى الثورة الجزائرية ينطوى على كثير من الاصطناع ، لأن طبيعة الثورة اقتضت أن يجمع الزعماء بين الصفتين السياسية والعسكرية . وأوضح مثل على ذلك أن بن خدة نفسه كان قائد منطقة العاصمة فى بعض مراحل الثورة فهو لا يمثل بالضرورة فريق السياسيين . وليست التفسيرات الأخرى بأكثر حسما فى هذا الموضوع . فنها القول بأن الخلاف هو استمرار للأنقسامات الحزبية السابقة على تكوين جبهة التحرير ، وأن الخلاف قد عاد إلى الظهور بعد انتهاء مرحلة الكفاح المسلح . والحق إن طول مرحلة الكفاح ومرارتها قد عملت على إدماج الأحزاب القديمة إدماجا حقيقيا فى الجبهة ، وأقصى مايمكن تصديقه هو أن يكون بن خدة قد أحيا جماعة المركزيين ودخل فى صراع مع مؤسس اللجنة الثورية الأتحاد والعمل ، غير أن بعض الذين انشقوا على بن بيلا كانوا من هؤلاء المؤسسين مثل كريم بلقاسم . ثم انحاز منهم

إلى المعارضة أيضاحسين أيت أحمد ، ومحمد بوضياف ، ويلاحظ أن الصراع بين بن خده وأنصار الحكومة المؤقتة من جهة وبين بن بيلا والمكتب السياسي الجديد لجبهة التحرير من جهة أخرى قد اختفى تماما بعد قيام الجمعية التأسيسية ، وظهرت صور أخرى من النزاع مما جعل بعض الكتاب يفسرها تفسيرا آخر ، وهو الأختلافات العقائدية داخل جبهة التحرير وهناك مبادىء أساسية يتفق عليها زعماء الجبهة ، وهى تطبيق النظام الإشتراكى فى الداخل وسياسة عدم الأنحياز وتأييد الثورات التحررية فى الخارج وإعتبار الجزائر جزء من العالم العربى ولكن الزعماء قد يختلفون فى التفاصيل مثال ذلك مدى تطبيق الاشتراكية وهل ترد إلى أصول عربية إسلامية. أم يستفاد من تجربة الأقطار الإشتراكية فى الخارج ، ولا سيما كوبا ويوغسلافيا ، ألتين إعتنقتا المبادىء الماركسية دون أن تكون خاضعة للأتحاد السوفيتى ، ويمكن القول بوجود ثلاثة إتجاهات فى هذا الصدد :
الاتجاه الأول يمثله بوضياف ويمكن تسميته باليسار المتطرف وهو يدعو صراحة إلى الأخذ بالعقيدة الماركسية وتطبيقها فى الجزائر والاتجاه الثانى يمثله المتأثرون بالثقافة الإسلامية وقد إنتهز هؤلاء فرصة إنعقاد مؤتمر جبهة التحرير من ١٦ إلى ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٤ ونشروا بيانا على لسان بشير الإبراهيمى رئيس جماعة العلماء ، أهابوا فيه بالمؤتمر ألا يسترشد بمبادىء أجنبية لا تقرها بالأديان . وبين هذين التيارين وقف بن بيلا موقفا وسطا وإستطاع بذلك أن يخرج من المؤتمر وهو أقوى مما كان عليه فى السابق ويبدو أن حسين ايت أحمد وأنصاره فى بلاد القبايل هم أقرب إلى تفكير الفريق الثانى المتمسك بشخصية الجزائر الإسلامية ولم يمنعهم ذلك من أن يسموا حركتهم باسم جبهة القوى الإشتراكية .

ومن المعروف أن هذه الجبهة ترتكز على بلاد القبايل وربما كان أهل هذه المنطقة أكثر ميلا إلى تصوير استقلال الجزائر بصورة انتصار إسلامى ، وهذا فى رأينا تفسير أقرب إلى الحقيقة مما قيل من أن معارضة بلاد القبايل تنبنى على أساس عنصرى ، وتمثل سخط البربر على حكومة بن بيلا العربية ، وقد سبق أن أثبتنا اختفاء النزعات العنصرية من الثورة الجزائرية ، وهذا لا ينفى الحقيقة من أن بلاد القبايل كانت منذ الاستقلال أقوى معاقل المعارضة لابن بيلا ، فقد كانت قيادتها العسكرية هى آخر من سلم للحكومة الوطنية الجديدة . وفيها وقعت حركة العصيان المسلح التى لم تنته إلا بسبب وقوع النزاع على الحدود بين الجزائر والمغرب مما أهاب بقائد الثورة ولد الحاج أن يتغاضى عن الخلافات الداخلية حتى تتفرغ الحكومة الجزائرية لتسوية مشكلة الحدود مع المغرب .

كذلك لوحظ عند الاستفتاء على الدستور أن نسبة كبيرة فى بلاد القبايل امتنعت عن التصويت

وخلاصة القول إنه من الجائز أن تكون جميع هذه التفسيرات صحيحة فى بعض الأحوال ، كما يمكن أن يضاف إليها تفسير أبسط ، وهو النزاع الشخصى حول السلطة .

ولكن هذا النزاع قد فقد شرعيته بعد إجراء الاستفتاء على الدستور فى ٩ سبتمبر ، ثم على رئاسة الجمهورية فى ١٥ منه .

ما هى مكانة جبهة التحرير فى الجمهورية الناشئة ؟

لقد كان من المقرر عند إجراء الاستفتاء على تقرير المصير أن تطلق حرية تكوين الأحزاب . وقد سمح فعلا لثلاثة أحزاب بالعمل فى بداية الأمر ، وهى جبهة التحرير ، والحزب الشيوعى الجزائرى ، وحزب اشتراكى صغير . وبعد تكوين المكتب السياسى للجبهة وتسلم بن بيلا للسلطة رأى

أن هذه المرحلة من حياة الجزائر لا تسمح بتعدد الأحزاب واتهم الحزب الشيوعى بالانحراف لا فى عهد الاستقلال فحسب بل فى مراحل الثورة ذاتها . وهكذا قرر المكتب السياسى أن تقدم جبهة التحرير قائمة واحدة بأسماء المرشحين للجمعية التأسيسية . ثم جاء الدستور فأكد صفة الجبهة الشرعية وبين دورها الكبير . فهى التى ترشح رئيس الجمهورية وتوافق على أسماء المرشحين للجمعية الوطنية ، وتراقب أعمال كل من الحكومة والمجلس الوطنى[1] معا . كما أنها هى التى تنظم التشكيلات السياسية الشعبية وتقوم بنشر الوعى الاشتراكى بين أفراد الشعب . وهكذا اتجهت الجزائر إلى نظام الحزب الواحد بنص الدستور .

• • •

وقد وافق المؤتمر العام الذى عقدته الجبهة من ١٦ إلى ٢٠ إبريل سنة ١٩٦٤ على برنامج تفصيلى بين التشكيلات السياسية وكيفية تطبيق الاشتراكية على ضوء تجربة ممارسة السلطة . وبخصوص التشكيلات تقرر أن تكون القاعدة الأساسية هى المؤتمر العام الذى ينعقد مرة كل سنتين . وينتخب أعضاء اللجنة المركزية . وتشرف اللجنة المركزية على الحكومة والحزب معا . وهى التى تختار المكتب السياسى ، وتجتمع مرة كل أربعة أشهر على الأقل ، ويدعو التنظيم إلى أن يكون رئيس الحزب هو رئيس الدولة فى فى نفس الوقت .

على أن المؤتمر وجد من الصعوبة أن يعهد إلى اللجنة المركزية . بتعيين أعضاء المكتب السياسى وتحديد عدد أعضائه فوكل هذه المهمة إلى الرئيس بن بيلا باعتباره الأمين العام للمؤتمر ، ويلاحظ عند استعراض أسماء

---

(١) انظر المادة من ٥٦ — ٥٩ من دستور الجزائر .

الأعضاء السبعة عشر الذين وقع عليهم الاختيار لتكوين المكتب السياسى الحالى أن أكثر من النصف هم من الضباط القدامى فى جيش التحرير وهذا يدعونا إلى التساؤل من جديد عن علاقة الجيش بالدولة وقد أشرنا من قبل إلى احتمال وجود نزاع بين السياسيين والعسكريين والأقرب إلى الصحة أن يقال أن الخلاف يدور حول هذه النقطة ،هل من الأفضل للجزائر أن يعاد تشكيل الجيش بحيث تقتصر قيادته على المحترفين؟أم يحتفظ جيش الثورة بكيانه القديم؟ وحجة أنصار الرأى الأول هو أن جيشا محترفا يكون أطوع للدولة وأقدر على التدريب على أحدث الوسائل ، وبالتالى يستطيع أن يقوم بمهمة الدفاع ضد العدوان الخارجى وقد أثبت النزاع مع المغرب حاجة الجزائر إلى مثل هذا الجيش . أما أنصار الاحتفاظ بالجيش القديم فحجتهم أنه يوثق به أكثر من غيره على حماية مبادىء الثورة ، وهذه إحدى مشكلات الجمهورية الناشئة .

ومن الموضوعات الأخرى التى تتعلق بالسياسة الداخلية اخترنا مشكلتين أساسيتين لمعالجتهما فى هذا الفصل الأخير . الأولى تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والثانية لمسألة التعليم .

والمشكلة الاقتصادية هى من مخلفات النظام الاستعمارى الذى رزحت تحته الجزائر مدة طويلة ، وإذا كان من اليسير إعلان الاستقلال السياسى باتفاق أو بقرار، فإن الاستقلال الاقتصادى للجزائر لا يتأتى دفعة واحدة بعد أن ارتبط باقتصاد فرنسا مدة طويلة . وبالرغم من الجهود العظيمة التى تبذلها الحكومة الجزائرية لتحقيق هذا الاستقلال فإن ٨٠٪ من تجارة الجزائر الخارجية لا زال قائما مع فرنسا ، ولنذكر مثلا على هذه الضرورات الاقتصادية التى ترتبت على النظام الاستعمارى ،توسع المستوطنين فى زراعة الكروم . نعم إن هذه الزراعة تفسح المجال لتشغيل عدد كبير من الأيدى العاملة ، ولكن إنتاج النبيذ بكميات كبيرة يجعل الجزائر فى حاجة دائمة إلى

السوق الفرنسية وقد أصبحت فرنسا تنظر إلى شراء نبيذ الجزائر على أنه نوع من أنواع المساعدة الاقتصادية هذا فى الوقت الذى تحتاج فيه الجزائر إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب .

لقد كانت الجزائر عبئا على الميزانية الفرنسية لأن الدولة كانت تعتبر نفسها مسئولة عن خدمة مصالح القلة من المستوطنين . ومن ثم لم تهتم فرنسا بإقامة أى نوع من الصناعة وكان المستوطنون يستثمرون أموالهم إما فى الزراعة أو فى التجارة أو الخدمات العامة فى المدن ، زمما زاد مشكلة الجزائر تعقيدا فى بداية عهد الاستقلال ذلك التدمير الذى أصاب مختلف أوجه الإنتاج سواء بفعل الثورة الوطنية أم بتخريب المنظمة السرية فى السنة الأخيرة قبيل الاستقلال . وقد حرصت المنظمة على إخراج المستوطنين بأموالهم ،وحرمت البلاد بذلك من الفنيين فى مختلف أوجه الحياة ، إذ أن الحكم الاستعمارى شاء أن يقصر الخبرات الفنية على الأوربيين وهكذا وجدت الجزائر نفسها فجأة تواجه نقصا كبيرا فى الأطباء والمهندسين والعمال الفنيين وهلم جرا .

إن الزيادة السريعة فى عدد السكان تجعل الجزائر فى حاجة ماسة إلى استيراد الحبوب وإنتاجها الزراعى لا يكفى لاطعام أكثر من نصف السكان . فالمشكلة إذن ليست فى إعادة توزيع الأرض بقدر ما هى فى زيادة المساحة المزروعة .

ومن المعروف أن الحكومة الجزائرية طبقت نظام الإصلاح الزراعى منذ تسلمها السلطة . وشمل هذا الإصلاح نحو مليونين ونصف من الهكتارات كانت ملكا للمستوطنين . ولم توزع هذه الممتلكات على الأفراد ليتملكوها بل أخذ بنظام المزارع الجماعية أو مزارع التسيير الذاتى كما تسمى هناك . وبالرغم من أن الجزائر كانت تعتبر فى الماضى من

أشهر البلاد الرعوية فى العالم فإنها تعانى الآن نقصا كبيرا فى الثروه الحيوانية. ومن أسباب ذلك أن حرب التحرير تسببت فى إهلاك كثير من المواشى. بلغت ميزانية الجزائر فى السنة الأولى من الاستقلال ٢٦٨ مليون جنيه بينما قدر الدخل القومى بـ ٥٠٤ مليون. ومن هنا تتبين مدى حاجة الجزائر إلى العون الخارجى. وقد قدمت فرنسا فى هذا العام نحو ١٢٠ مليون جنيه من بينها خمسين مليونا على شكل معونة فنيه؛ فهى إذن تغطى نحو ٤٠ ٪ من ميزانية الجزائر. ويجب ملاحظة أن جزءا من هذه المعونة يخصص لتعويض الأوربيين وهذا هو المأخذ الأول على الأعانة الفرنسية. أما المأخذ الثانى فهى الأعتراضات التى يثيرها النواب عند مناقشه الميزانيه الفرنسية. فقد حدث عند نظر ميزانيه سنة ١٩٦٣ – سنة ١٩٦٤ أن طلب بعض النواب الفرنسيين بقطع المعونة وتخصيصها للتعويض عن الممتلكات التى أممتها حكومة الجزائر، والحق أن ديجول استخدم نفوذه لكى تستمر المعونه الفرنسيه كما هى دون نقص. وذلك بالرغم من أن الجزائر كانت قد أممت قبيل نظر الميزانية عددا من الفنادق والممتلكات الفرنسية الأخرى، ولم ير ديجول من الحكمه إستخدام هذه المعونه كأداه للضغط تمنع حكومة الجزائر من متابعة سياستها الأشتراكية، ورغم ذلك فإن الحكومة الجزائريه لا تريد أن تعلق مصيرها بالمعونه الفرنسيه وأبدت أستعدادها لتلقى المعونات من دول العالم المختلفة. وقد بادر الأتحاد السوفيتى فأقرض الجزائر ماقيمته ٣٧ مليون جنيه بشروط سهله، وعلى أثر زيارة بن بللا لموسكو سنة ١٩٦٤ تقرر أقراض الجزائر مبالغ جديدة بالإضافة إلى معونة فنيه واسعة النطاق وتشمل أنشاء كلية للعلوم التطبيقيه.

ويأتى الكويت فى الدرجة الثانية بعد الأتحاد السوفيتى من حيث قيمة القروض الخارجية.

أما الجمهورية العربية المتحدة فقد خصصت عشره ملايين من الجنيهات كمنحه للجزائر فى السنة الأولى من إستقلالها، وقد كانت

كما رأينا أسبق دول العالم إلى تقديم المساعدة المادية والأدبية إلى الثورة الجزائرية منذ قيامها .

ويبدو أن أحوال البلاد الإقتصادية تدفع بآلاف السكان إلى الهجرة للخارج . ومازالت فرنسا هى المنفذ الأول للساعين وراء العمل وقد ازدادت نسبة المهاجرين إليها من الجزائريين فى أوائل سنة ١٩٦٤ بحيث وصل المعدل إلى ألف شخص يوميا ، مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى إعادة النظر فى إتفاقات إيفيان التى تنص على حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا بالنسبة لمواطنى الدولتين . وفى ١٠ إبريل وقعت إتفاقية جديدة تنظم عملية الهجرة الجزائرية فأصبح من الضرورى إجراء الفحوص الطبية وتوزيع المهاجريين حسب حاجات العمل والمناطق الصناعية الفرنسية .

وقد كان أنصار التمسك بالجزائر يحاولون المبالغة فيما ينتظر من أرباح تدرها الثروة المعدنية فى الصحراء الكبرى . وذلك لإقناع حكومة ديجول بالإستمرار فى الإنفاق على الحرب . والذى حدث هو أنه خلال السنتين الأوليين من الاستقلال لم تزد أرباح النفط على ثلث الدخل القومى . ولكن من المنتظر أن ترتفع هذه النسبة باضطراد . وقد أصبحت الجزائر العضو التاسع فى منظمة الدول المنتجة للنفط . ولا يقتصر إهتمام الحكومة الجزائريه على زيادة نصيبها من أرباح النفط ، بل أنها تسير بخطى أسرع من غيرها من الأقطار العربية للأشراف الأدارى والفنى . صناعة النفط ، وتجلت هذه السياسة منذ عقد إتفاقيات إيفيان التى تضمنت إنشاء هيئة فنيه مشتركة لوضع خط إستثمار المعادن فى الصحراء الكبرى .

وبعد الأستقلال عمدت الحكومة الجزائرية إلى أنشاء شركة وطنيه لتسويق النفط فى الداخل . كما شرعت فى بناء أسطول لنقل النفط وذلك حتى تتجنب إحتكار الشركات الفرنسيه لأعمال النقل والتسويق . ومن

جهة أخرى فقدت فرنسا إحتكارها لمد انابيب النفط وذلك حينما حصلت شركة بريطانيه فى نهاية مارس سنة ١٩٦٤ على أكبر مشروع للأنابيب يصل مابين آبار حاسى مسعود وميناء أرزو . ويختلف أمتياز خط الأنابيب الجديد عن الخطين الموجودين من قبل واللذين تشرف عليهما فرنسا، فى أن الجزائر ستساهم فى إداره هذا الخط من الناحيتين الماليه والفنية .وقد أثارت الشركات الفرنسيه إحتجاجات عند منح هذا الأمتياز وكان بوسع الحكومة الجزائريه أن تستند إلى النص القائل بأن لها حق الإختيار لأية شركة من الشركات العالميه إذا تساوت العروض ، ومع ذلك فقد أصبح من الضرورى بعد إتخاذ هذه الإجراءات للسيطره على أنتاج النفط أن تعدل إتفاقية إيفيان الخاصة باستثمار المعادن ولم تستطع فرنسا أن تمتنع عن أجراء المفاوضات فى هذا السبيل .

أما مشكله التعليم فهى ذات وجهين فى الجزائر الأول : هو الحاجه إلى إنشاء جديد لمؤسسات تعليميه تستوعب جميع الأطفال والوجه الثانى تعريب التعليم ، وحينما غادرت فرنسا البلاد لم يكن يتوفر من الأماكن مايستوعب سوى ربع الأطفال الذين فى سن التعليم . وقد أشرنا إلى أن المنظمه السريه إتجهت بصفة خاصه إلى تدمير المدارس والمعاهد والمكتبات ولذلك فإن إنشاء عدد كاف من المدارس الأبتدائيه يتطلب نفقات هائله سواء للأبنيه أم للأدوات أم لتعيين المدرسين . هذا مع ملاحظة أن تزايد السكان يسير بسرعة مضطردة وأن نسبة الشبان دون العشرين عاليه جدا . وكان هناك نحو ١٧ ألف مدرس فرنسي يعملون فى الجزائر قبل الأستقلال. وحسب مشروع قسنطينه عهد إلى الجنود والضباط بالقيام بالتدريس متى دعت الضروره . وقد أنسحب معظم المدرسين الفرنسيين مع مجموع المستوطنين . وإذا كانت الدراسة فى تونس قد تعطلت سنة ١٩٦١ لإنسحاب ثلاثة آلاف مدرس . فمن باب أولى تتعطل فى الجزائر بهذا السبب وربما كان انسحاب الفرنسيين فرصه طيبه لتعريب التعليم فى الجزائر. لولا أن مسألة

تغيير لغة التعليم ليست من الأمور التي تتحقق دفعة واحدة ومن جهة أخرى فلم يكن بإمكان الأقطار العربية رغم تفانيها في مساعدة الجزائر أن تقدم العدد الكافي من المدرسين .

وتنفذ حكومة الجزائر سياسة التعريب بأناه وتؤدة . وكان من الطبيعي أن تقصر التعريب في البداية على المرحلة الأبتدائيه . وقد أقر الدستور بإمكان إستخدام اللغة الفرنسيه بصفة مؤقته إلى جانب اللغة العربية . ولذا ناشدت الجزائر فرنسا لإعادة أكبر عدد من المدرسين ، وقدر العاملون منهم سنة ١٩٦٤ بأربعة عشر ألف مدرس .

والآن نتناول بإيجاز سياسة الجزائر الخارجية . ويلاحظ أن هناك مبادىء ثابته تبعتها جبهة التحرير حتى من قبل الإستقلال . كمبدأ عدم الأنحياز والتضامن مع الشعوب المكافحة ضد الإستعمار . وقد اشتركت الحكومة المؤقتة في مؤتمر بلغراد سنة ١٩٦١ .

أما الموضوع الذى يستحق المناقشة فهو التعرف على عوامل الجذب الثلاث الرئيسية لسياسة الجزائر الخارجية ، وقد بين الدستور هذه العوامل في المادة الثانية حيث ينص على أن الجزائر تكون جزءا متكاملا مع المغرب العربي والعالم العربي وأفريقيا .

وهذا ترتيب منطقى للأولويات إذ أننا نسلم بأن الوحدة المغربية خطوة بناءه ، سبيل الوحدة العربية الشاملة على خلاف ما يتصور بعض المراقبين . غاية الامر أن أية خطوة فى سبيل الوحدة لابد وأن تتم فى ظل حكومات تقدمية .

وقد كان من المتوقع أن الوحدة المغربية ستكون أيسر تحقيقا بعد إستقلال الجزائر ، غير أن عوامل معاكسة تدخلت وجعلت هذه الخطوة تبدو أبعد

منالاعما كانت عليه فى السابق . فنذ سنة ١٩٥٦ والحبيب بورقيبة يبدو أكثر المغرب العربى تحمسا لإنشاء المغرب الكبير، وفى أكثر من مرة اقترح على فرنسا أن تتساهل فى قضية إستقلال الجزائر ،مقابل حصولها على إمتيازات خاصة فى إتحاد مغربى كبير يتأسس أولا من تونس والجزائر ، ومن الواضح أن هذا الإقتراح كان يخفى وراءه فكرة تزعم بورقيبه لهذا الإتحاد ، إلا أن هذا الأسلوب لم يكن من شأنه أن يرضى زعماء الثورة الجزائرية لا بسبب المنافسة على الزعامة فحسب بل بما ينطوى عليه الإقتراح من مساس بمبدأ الإستقلال التام ويمكن أن نستخلص بعض النتائج التى ترتبت على إستقلال الجزائر بالنسبة لفكرة المغرب الكبير على النحو التالى :

أولا : — تلاشى تحمس بورقيبة للفكرة بعد أن فقد الأمل فى تزعم المغرب الكبير المقترح فإن تونس هى أصغر الأقطار الثلاثة من حيث الموارد والمساحة وعدد السكان .

ثانيا : — وجود خلاف عقائدى بين حكومات المغرب ، ليس فقط بين جمهورى وملكى بل بين إشتراكى ورأسمالى . ومن ظواهر هذا الانقسام عقد محالفة دفاعية سنة ١٩٦٢ بين الدولتين الملكيتين وهما ليبيا والمملكة المغربية .

ثالثا : — وقوع النزاع حول الحدود بين الجزائر والمغرب ، وفضلا عن ذلك يلاحظ أن الأقطار الثلاثة تنتج الفوسفات وهو من أهم صادراتها وفى عهد الإستعمار الفرنسى كان هناك مكتب ينسق التوزيع بين هذه الأقطار . وعندما إجتمع ممثلوها فى فبراير سنة ١٩٦٣ للسير قدما بفكرة المغرب الكبير كان من بين قرارات المؤتمر إنشاء لجنة للوحدة الإقتصادية وأخرى للوحدة الثقافية ولم يوضع هذا القرار موضع التنفيذ . ولم تجرؤ حكومة من الحكومات أن تعلن عن طريقة تحقيق الوحدة السياسية

مما يجعلنا نتساءل : هل ستبقى فكرة المغرب الكبير كفكرة الوحدة العربية أملا عاطفيا تنادى به الشعوب ويبقى معلقا عند هذه المرحلة ؟ كذلك فإن التضامن الأفريقى لا يعرقل حركة الوحدة العربية طالما أنه يأتى فى ترتيب الأولويات فى الدرجة الثانية . وقد رأينا كيف أشار الدستور الجزائرى إلى هذا الترتيب الطبيعى . والمقصود بالتضامن هو التعاون الوثيق بين الحكومات القائمة فى مختلف الميادين ولاسيما التعاون الاقتصادى واتخاذ موقف محدد أمام المشكلات الدولية غير أن الجزائر بحكم موقعها الجغرافى وبحكم مركزها فى تاريخ الكفاح ضد الإستعمار تولى سياسة التضامن الإفريقى عناية خاصة فقد كانت من أسبق الدول التى إعترفت بحكومة انجولا الحرة وأبدت أستعدادا لأرسال المقاتلين لمساعدتها .

وقد فكرت جبهة التحرير فى تكوين فرقة إفريقية المساهمة فى حرب التحرير ومازالت تنادى بنفس الفكرة لمساعدة الأقطار الأفريقية التى مازالت ترزح تحت الأستعمار ، مثل جنوب افريقيا والمستعمرات البرتغالية ولا شك أن إيجاد مثل هذا الجيش هو أفضل وسيلة لتحقيق فكرة الميثاق الدفاعى الأفريقى وهناك أسباب عدة تبرر للجزائر هذه الأرتباطات الوثيقه بالقارة الأفريقية حتى تبدو أحيانا وكأنها فى نفس درجه الأرتباط بالعالم العربى ، فمن هذه المبررات متاخمة الجزائر لعدة دول أفريقيه جنوب الصحراء . ثم تلك الصلات التاريخية والثقافية التى تربطها بالمستعمرات الفرنسية السابقة ولجبهة التحرير تأثير فكرى ملحوظ لدى المثقفين فى كثير من الجمهوريات الأفريقية الناطقة بالفرنسية ولذا فإن الجزائر تستطيع أن تلعب فى أفريقيا دورا قياديا قد لا يتهيأ فى مجال آخر . إن مركز الجزائر فى أفريقيا وذلك الدور الكبير الذى يحتمل أن تقوم به فى حركة الوحدة

المغربية ثم سمعتها الدوليه التى إكتسبتها منذ أيام النضال كل ذلك يهيء لها مركزا دوليا مرموقا ومما يسترعى الأنتباه أن خطب ود الجزائر لم تتنافس عليه الكتلتان الغربية والشرقيه فحسب، بل أن كلا من الصين والأتحاد السوفيتى تسابقتا بعد أن إحتدم النزاع بينهما على إكتساب جانب الجزائر وذلك لأن أحد أسباب النزاع الرئيسى بين الدولتين يكمن فى الرغبة فى تزعم الدول النامية ومعروف ما للجزائر من تأثير بين هذه الدول فى أفريقيا .

ملحق

إتفاقات إيفيان (التصريح العام)

إتفاقات إيفيان (التصريح العام)

« أن المحادثات التي جرت بإيفيان من ٧ إلى ١٨ مارس ١٩٦٢ بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومه المؤقتة الجزائرية انتهت إلى النتيجة التالية » .

أبرم إتفاق لوقف القتال وسيوضع حد للعمليات العسكرية و القتال فى مجموع التراب الجزائرى يوم ١٩ مارس ١٩٦٢ فى منتصف النهار .

أن الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير وتنظيم السلطات العامة بالجزائر أثناء الفترة الانتقالية قد حددت بإتفاق مشترك . ونظرا إلى أن تكوين دولة مستقلة وذات سيادة على أثر تقرير المصير يتلاءم مع الواقع الجزائرى ونظرا إلى أن التعاون بين فرنسا والجزائر يتجاوب فى هذه الحال مع مصالح القطرين . فإن الحكومة الفرنسية تعتبر بالإشتراك مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن حل استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذى ينسجم مع هذا الوضع .

إن الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتفقتا تبعا لذلك على تحديد هذا الحل فى التصريحات التى ستعرض على موافقة الناخبين أثناء اقتراح تقرير المصير .

تنظيم السلطات العامة

أثناء الفترة الإنتقالية وضمانات تقرير المصير

(١) يجرى الاستفتاء حول تقرير المصير للناخبين بأن يعلنوا هل يريدون أن تكون الجزائر مستقلة، وفى هذه الحال هل يريدون أن تتعاون فرنسا والجزائر فى ظروف تضبطها التصريحات الحالية ؟

(٢) يجرى هذا الاستفتاء فى كافة أنحاء الجزائر ، أى فى المقاطعات الخمس عشرة التالية : العاصمة الجزائرية — باتنة — عنابة — قسنطينة — المدية — مستغانم — الواحات — وهران — الأصنام — سعيدة صاورا — سطيف — تيارت — تزى وزو — تلمسان .

(٣) تكفل حرية الاستفتاء وفقا للقانون الذى ينظمه .

(٤) تنظم السلطات العامة إلى أن يتم الاستفتاء على تقرير المصير طبقا للقانون المرفق بهذا التصريح وتنشأ هيئة تنفيذية مؤقتة ، ومحكمة للنظام العام ويمثل الجمهورية الفرنسية فى الجزائر مندوب سام وتقام هذه المؤسسات وخاصة الهيئة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ .

(٥) يختص المندوب السامى الممثل لسلطات الجمهورية الفرنسية بالدفاع والأمن وكذلك بحفظ النظام ، بوصفه صاحب الكلمة وذلك عند الضرورة القصوى أى حينما تطلب منه ذلك الهيئة التنفيذية .

(٦) تكلف الهيئة التنفيذية المؤقتة خاصة :

· بالتصرف فى الشئون العامة التى تهم الجزائر وتسهر على تسيير إدارتها وترجع إليها مهمة تعيين الجزائريين فى وظائف الإدارة .

— وبحفظ الأمن العام ، وتكون لها لهذه الغاية إدارة شرطه وقوة أمن توضع تحت تصرفها .

— وبإعداد تقرير المصير وتنفيذه .

(٧) تتألف محكمة النظام العام من عدد متساو من قضاة أوروبيين وقضاة مسلمين (جزائريين) .

(٨) تعاد فى أقرب الآجال ممارسة الحريات الفردية والحريات العامة بصفة مطلقة .

(٩) تعتبر جبهة التحرير الوطنى تشكيلة سياسية ذات صفة شرعية .

(١٠) يفرج عن المعتقلين سواء بفرنسا أو بالجزائر فى أجل أقصاه عشرون يوما ابتداء من وقف إطلاق النار .

(١١) يعلن فورا عن العفو ويفرج عن الأشخاص المعتقلين .

(١٢) الأشخاص اللاجئون بالخارج بمكنهم أن يعودوا إلى الجزائر وستتولى لجان تقام فى المغرب وتونس تسهيل هذه العودة .

الأشخاص الذين وضعوا فى معسكرات التجميع بمكنهم أن يعودوا إلى مكان سكناهم الإعتيادى .

— تتخذ الهيئة التنفيذية المؤقتة التدابير الإجتماعية والاقتصادية وغيرها الرامية إلى ضمان عودة هؤلاء السكان إلى الحياة العادية .

(١٣) يجرى الإقتراع على تقرير المصير فى أجل أدناه ثلاثة أشهر، وأقصاه ستة أشهر وسيضبط التاريخ بإقتراح من السلطة التنفيذية المؤقتة فى بحر الشهرين التاليين لقيامها .

الإستقلال والتعاون

إذا وقع إختيار حل الاستقلال والتعـــاون فإن فحوى التصريحات التالية يكون ملزماً للدولة الجزائرية .

إستقلال الجزائر

(١) — تمارس الدولة الجزائرية سيادتها المطلقة والعامة فى الداخل والخارج . وتمارس هذه السيادة فى كل الميادين وخاصة فى الدفاع الوطنى والشئون الخارجية .

تتخذ الدولة الجزائرية لنفسها بكامل الحرية مؤسساتها الخاصة بها وتختار النظام السياسى والاجتماعى الذى تراه أكثر ملاءمة لمصالحها وفى الميدان الدولى تختار وتنفذ بكامل السيادة السياسة التى تختارها .

تصادق الدولة الجزائرية بدون تحفظ على التصريح العالمى لحقوق الإنسان وتقيم مؤسساتها على مبادىء ديموقراطية وعلى التساوى فى الحقوق السياسية بين جميع المواطنين دون تمييز فى الجنس أو الأصل أو الدين . وتطبق خاصة الضمانات المعترف بها للمواطنين التابعين للقانون المدنى العام [١] .

(٢) حقوق الأشخاص وحرياتهم وضماناتها .

أ — إجراءات عامة : لا يمكن أن يستهدف أى شخص لتدابير الشرطة أو المحاكمة لعقوبات تأديبية أو أى تمييز فى المعاملة مهما كان بسبب أفكار عبر عنها بمناسبة الحوادث التى وقعت بالجزائر ، أو لأعمال ارتكبها بمناسبة هذه الحوادث نفسها قبل يوم الإعلان عن وقف القتال .

ولا يجوز إجبار أى جزائرى على مبارحة التراب الجزائرى أو أن يمنع من الخروج منه .

---

(١) المراد بهذا التعبير المستوطنون الذين يتبعون القانون المدنى الفرنسى .

أحكام تخص المواطنين الفرنسين الخاضعين للقانون المدنى العام

١ — ينظم الوضع القانونى المواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون العام فى نطاق التشريع الجزائرى الخاص بالجنسية الجزائرية على الوجه الآتى :

— طوال مدة ثلاث سنوات إبتداء من تاريخ تقرير المصير يستطيع المواطنون الفرنسيون الخاضعون للقانون العام .

— إذا كانوا مولودين بالجزائر ومقيمين بها منذ عشر سنوات إقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير .

— أو كانوا مقيمين بالجزائر منذ عشر سنوات إقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير ، وكان أحـد والديهم مولودا بالجزائر ومتمتعا أو فى استطاعته التمتع بالشروط المطلوبة لممارسة حقوق المواطنة .

— أو كانوا مقيمين بالجزائر منذ عشرين سنة إقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير .

يستطيع هؤلاء التمتع بالحق الكامل فى حقوق المواطنة الجزائرية ويعتبرون بذلك رعايا فرنسيين ممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية . وأن الرعايا الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية لا يمكنهم فى الوقت نفسه ممارسة حقوق المواطنة الفرنسية .

وبانتهاء أجل السنوات الثلاث المشار إليه يحصلون على الجنسية الجزائرية بواسطة طلب تسجيل أو طلب تأكيد لتسجيلهم فى القوائم الانتخابية . وفى حالة عدم تقديمهم هذا الطلب يقبل تمتعهم باتفاقية الاستيطان .

٢ — حفظا وضمانا لحماية الأشخاص والأملاك والمشاركة النظامية في حياة الجزائر خلال السنوات الثلاث بالنسبة للرعايا الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية ، وبالنسبة للجزائريين ذوى النظام المدنى الفرنسى بعد انقضاء هذا الأجل تقررت التدابير التالية :

— تتاح لهم مساهمة عادلة وحقيقية فى الشئون العامة فيكون تمثيلهم فى المجالس مناسبا لقيمتهم العددية الفعلية ، وتضمن لهم مشاركة عادلة فى مختلف فروع الوظائف العمومية ومساهمتهم فى الحياة البلدية بمدينتى الجزائر ووهران فى أحكام خاصة . ونحترم حقوق ملكيتهم فلا تتخذ أى اجراءات انتزاع ملكية ضدهم بدون تقديم التعويض العادل الذى يتم تحديده مقدما :

— يتلقون الضمانات الملائمة لميزاتهم الخاصة فى الشئون الثقافية واللغوية والدينية ويحافظون على قانونهم الخاص بالأحوال الشخصية الذى يحترم وينفذ من قبل المجالس القضائية الجزائرية المشتملة على قضاة منتسبين لنفس النظـام . ويستعملون اللغة الفرنسية داخل المجالس وفى علاقتهم مع السلطات العمومية . وتساهم الهيئة المنوط بها صيانة حقوقهم فى حماية هذه الحقوق المضمونة لهم وستقوم محكمة الضمانات وهى مؤسسة خاضعة للقانون الجزائرى الداخلى بالسهر على احترام هـذه الحقوق .

ب — العلاقات بين فرنسا والجزائر

تقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالها ، وعلى تبادل المصالح والمنافع بين الجانبين . فالجزائر تضمن مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة سواء فيما يتعلق بالأشخاص الماديين أو المعنويين حسب الشروط المحددة فى هذه الإتفاقات وفى مقابل هذا تمنح فرنسا للجزائر

إعانتها الفنيه والثقافية ، وتقدم لها إعانة مالية ممتازة لصالح تطورها الاقتصادى والاجتماعى .

١ — تقدم الإعانة الفرنسية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وسيحدد مبلغها حسب ظروف ومستوى يماثل مستوى المشاريع الجارية . وسيحدد البلدان فى نطاق احترام الاستقلال التجارى والجركى للجزائر مختلف الميادين التى تتمتع فيها المبادلات التجارية بنظام تفضيلى . وتدخل الجزائر فى منطقة الفرنك ، وستكون لها عملتها الخاصه ونصيبها من العملة الصعبة . الخاصة بها وستكون بين الجزائر وفرنسا حرية تحويل الأموال حسب شروط تتلاءم مع التطور الاقتصادى والاجتماعى للجزائر .

٢ — فى مقاطعتى الواحات والصاورايتم استثمار ثروات ماتحت الأرض حسب المبادىء التالية :

١) يتضمن التعاون الفرنسى الجزائرى إنشاء جهاز فنى للتعاون الصحراوى يمثل فيه الجانبان بنسبة متساوية ودور هذا الجهاز على الاخص هو تطوير الشبكات الجوفية اللازمة لا ستثمار ماتحت الأرض وابداء رأيه فى مشاريع القوانين والتنظيمات ذات الصبغة المنجمية ودراسة المطالب المتعلقة باعطاء رخص التنقيب . لكن الدولة الجزائرية هى التى تمنح هذه الرخص وهى التى تملى وتحدد التشريع المنجمى فى نطاق السيادة الكاملة .

٢) تضمن المصالح الفرنسية بواسطة :

١ — ممارسة الحقوق المتعلقة برخص استغلال المناجم التى منحتها فرنسا حسب قوانين تشريع البترول الصحراوى كما هو موجود حاليا .

٢ — فى حالة ما إذا كانت العروض متساوية ستعطى الأولوية للشركات الفرنسية فيما يتعلق بإعطاء الرخص الجديدة حسب الإجراءات التى ينص عليها التشريع المنجمى الجزائرى .

— الدفع يتم بالفرنك الفرنسى فيما يخص الوقود الصحراوى المعين لسد حاجات الإستهلاك الداخلى الفرنسى والبلدان الأخرى التى تنتمى لمنطقة الفرنك .

٣) وتطور فرنسا والجزائر علاقاتهما الثقافية ، ويستطيع كل بلد أن ينشىء فوق تراب الآخر معاهد جامعية وثقافية تكون مفتوحة للجميع وستقدم فرنسا إعانتها لتكوين الفنيين الجزائريين وسيوضع الفرنسيون وخصوصاً المعلمون والفنيون تحت تصرف الحكومة الجزائرية بواسطـــة إتفاق بين البلدين .

تسوية المسائل العسكرية :

فيما إذا تمت المصادقة على حل إستقلال الجزائر والتعاون بين الجزائر وفرنسا ستسوى المسائل العسكرية حسب المبادىء الآتية : —

- القوات الفرنسية التى سيخفض عددها تدريجيا إبتداء من إيقاف القتال ستنسحب من الحدود الجزائرية بعد إجراء إستفتاء تقرير المصير . وسينخفض عددها إلى ثمانين ألف جندى فى ظرف اثنى عشر شهراً إبتداء من تقرير المصير ، وعودة هذه القوات إلى وطنها يجب أن يتم فى ظرف مرحلة ثانيه تمتد إلى ٢٤ شهراً وسيتم الجلاء عن المنشآت العسكرية بنفس التدريج .

- تسمح الجزائر لفرنسا بإستعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة ١٥ عاماً قابلة للتجديد بإتفاق بين البلدين .

— كما ستسمح الجزائر لفرنسا باستعمال بعض المطارات والمراكز والمنشآت العسكرية التى هى ضرورية لها .

تسوية الخلافات :

تسوى فرنسا والجزائر مختلف الخلافات التى تنجم بينها بوسائل التسوية السلمية وسيلجئان إلى وسائل التسوية السلمية سواء بواسطة التصالح أو التحكيم وفيما إذا لم يتم الإتفاق على هـــذه الاجراءات يستطيع كل من الطرفين أن يتوجه مباشرة إلى محكمة العدل الدولية .

عواقب تقرير المصير :

بمجرد الإعلان الرسمى المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من قانون تقرير المصير يبدأ تنفيذ الإجراءات الواردة فيه .

وفيما إذا تمت المصادقة على حل الإستقلال والتعاون :

— تعترف فرنسا فوراً بإستقلال الجزائر .

— تحول فى الحال السلطات .

— القوانين المنصوص عليها فى التصريح العام والتصريحات التى ستلحق به تصبح نافذة المفعول فى نفس الوقت .

— تنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة فى ظرف ثلاثة أسابيع بعد الإستفتاء إنتخـــابات لتعيين المجلس الوطنى الجزائرى الذى ستحول له سلطاتها .

http://albordj.blogspot.com

الإتفاقية الأولى

شروط الاستفتاء بشأن حق تقرير المصير

الباب الأول : تكوين هيئة الناخبين

الفصل الأول : التنظيمات العامة

قسم ١ – أحكام عامة :

المادة الأولى : – يشترك جميع الأشخاص الذين لهم حق الانتخاب ويقيمون فى الجزائر فى الاستفتاء الذى يجرى بشأن تقرير المصير .

– يجب التقييد فى كشوف الانتخابات قبل ممارسة حق الانتخاب .

– يسمح بالانتخاب عن طريق التفويض وعن طريق المراسلة بالشروط التى جاءت فى النصوص الخاصة التى تنظم هذه العملية فى الجزائر .

قسم ٢ – شروط الانتخاب خارج حدود الأراضى الجزائرية .

المادة الثانية : يستطيع المنتخبون المقيدون فى كشف الانتخاب بالجزائر والذين يقيمون خارج هذا القطر التصويت بالمراسلة أو بالتفويض طبقاً للشروط التى جاءت فى النصوص الخاصة التى تنظم هذا الموضوع .

المادة الثالثة : يشترك الأفراد الذين ولدوا بالجزائر ويقيمون بفرنسا أو بمديريات أو أقاليم ما وراء البحار أو الذين لم يسجلوا فى

قائمة انتخابية بالجزائر ؛ يشتركون فى الاقتراع بشأن حق تقرير المصير ، بشرط أن يكونوا إما مقيدين سابقاً فى قائمة انتخابية بالجزائر أو أن يثبتوا بأية وسيلة الدليل على إقامتهم فى الجزائر لمدة لا تقل عن خمس سنوات . ويجب على الأفراد الذين استوفوا الشروط التى ذكرت سابقاً أن يقيدوا أنفسهم فى ميعاد أقصاه ثمانون يوماً ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون فى كشف خاص مؤقت يعرض فى كل قرية جزائرية من أجل الاقتراع على تقرير المصير ويستطيع الأشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط المذكورة فى هذه المادة أن يقيدوا أنفسهم فى إحدى القرى الآتية :

- القرية التى ولدوا فيها .

- القرية التى كانت آخر مقر لهم .

بشرط ألا تقل مدة هذه الإقامة عن ستة أشهر . ويصوت هؤلاء الأشخاص عن طريق المراسلة أو عن طريق التفويض طبقاً للشروط التى جاءت فى النصوص الخاصة بتنظيم هذا الموضوع فى الجزائر .

الفصل الثانى : التنظيمات الخاصة

المادة الرابعة : إن الجنود العاملين الذين كانوا عند تجنيدهم[1] غير مستوفين لشروط الإقامة اللازمة للتسجيل بالقوائم الانتخابية بالجزائر لا يجوز تسجيلهم فى هذه القوائم ، وتشطب أسماء الذين سجلوا بالفعل

---

(١) المراد من هذه الاحتياطات هو منع دخول فئات من خصوم استقلال الجزائر من طريق التسلل إلى قوائم الانتخاب .

الفصل الثالث : خاص بتنظيم مراجعة كشوف

الانتخاب ووضع كشوف خاصة مؤقتة

يشمل المواد ٥ ، ٦ ، ٧ .

الباب الثانى : الدعاية الانتخابية

المادة الثانية : تبدأ الحملة الانتخابية قبل التاريخ المحدد للاستفتاء بثلاثة أسابيع .

المادة ٩ : تشترك الاحزاب أو الجماعات ذات الصبغة السياسية فى الحملة الانتخابية وتستطيع الاستفاده من هذا القانون بشرط أن تكون هذه الاحزاب مقيدة فى الكشوف التى أعدتها لجنة المراقبة المذكورة ، وأما بالنسبة لفروع (الاحزاب) المحلية فيجب أن تكون مقيدة فى كشوف لجنة المراقبة المختصة بشئون الولاية وفقاً لما تنص عليه المادة ٣٤ المذكورة فيما بعد .

المادة ١٠ : تعد أماكن خاصة فى كل قرية لإعلانات الانتخاب وذلك عن طريق السلطة البلدية وتحت إشراف اللجنة .

المادة ١١ : تستطيع الجماعات التى ووفق عليها أن تنظم بحرية إجتماعات للدعاية الانتخابية بشرط مراعاة الأمن العام .

المادة ١٢ : وستوزع لجنة المراقبة المركزية بين الجماعات التى ووفق عليها جدولا بمواعيد الإذاعة والتلفزيون المخصصة للحملة الانتخابية، كما تنسق

هذه اللجنة بين الجماعات السياسية وسائل الدعاية عن طريق المطبوعات والمنشورات .

المادة ١٣ : وترخص اللجنة المركزية لمندوبي الصحافة من جميع الجنسيات بعد تقديم ما يثبت مهنتهم كصحفيين ، وبعد موافقة وكالات الأنباء التي ترسلهم — بدخول الجزائر والتجول فيها بحرية طوال مدة الحملة الانتخابية بشرط ألا يشتركوا في هذه الحملة بأي شكل .

المادة ١٤ : يستطيع كل ناخب أن يرفع المخالفات لقواعد الدعاية الانتخابية إلى لجنة المراقبة الأقليمية . في شكل طلب مؤيد بوقائع معينة . وتملك اللجنة حق معاقبة الجماعة السياسية المخالفة بوقف نشاطها ، وستستأنف هذه الأحكام أمام اللجنة المركزية ، التي تكون أحكامها نهائية .

الباب الثالث : تنظيم الاقتراع

الفصل الأول : العمليات التمهيدية للاقتراع وعمليات التصويت

المادة ١٥ : يبدأ الاقتراع في ميعاد واحد في جميع أنحاء الجزائر .

المادة ١٦ : ستحدد قرارات المحافظين ونوابهم عدد وأمكنة لجان الانتخاب في كل قرية وذلك بعد أخذ رأى لجنة المراقبة المختصة بشئون الولاية .

المادة ١٧ : يتكون مكتب الانتخاب من :

— مندوب من لجنة المراقبة المختصة بشئون الولاية ، يكون هذا المندوب رئيسا للجنة .

— رئيس بلدية أو مساعد له ، ويتم اختيارهم عن طريق لجنة المراقبة

المختصة بشئون الولاية ، ومندوب من الهيئة التنفيذية المؤقتة ويكون هؤلاء نواب الرئيس .

- من اثنين من المنتخبين من القرية ، ويتم اختيارهما عن طريق لجنة المراقبة المختصة بشئون الولاية . وهؤلاء هم المعاونون .

ويختار أعضاء اللجنة سكرتيراً من بين المنتخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة والمقيدين فى القرية .

المادة ١٨ : لكل حزب أو لكل مجموعة اشتركت فى الحملة الانتخابية الحق فى مراقبة جميع عمليات الانتخاب ، وفحص أوراق التصويت ، وإحصاء الأصوات ، وذلك فى جميع الأماكن التى تجرى فيها عمليات الانتخاب . كما أنه يتحتم تسجيل كل الملاحظات والاحتجاجات أو الموافقة الخاصة بالعمليات المذكورة .

المادة ١٩ : على رئيس لجنة الانتخاب المحافظة على النظام فى قاعة الاقتراع والأماكن التى حولها . وله أن يستعين بقوات الشرطة المحلية التى تقرر تكوينها من الجزائريين وإذا وقع حادث خطير فعليه الالتجاء فورا إلى لجنة المراقبة المختصة بشئون الولاية .

المادة ٢٠ : . . . .

المادة ٢١ : لا يستطيع أى فرد الدخول إلى أماكن الاقتراع وهو يحمل أسلحة ظاهرة أو غير ظاهرة ، سوى أفراد القوة العامة الذين استدعوا رسميا .

الفصل الثانى

فحص الأصوات وإحصاؤها ، ويشمل المواد من ٢٢ — ٢٨

الباب الرابع

مراقبة الاستفتاء

المادة ٢٩ : تضمن اللجنة المركزية واللجان المختصة بشئون الولاية تحت سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة حرية الاستفتاء وسلامته .

الفصل الأول : تكوين أجهزة المراقبة

المادة ٣٠ : تشمل اللجنة المركزية للمراقبة : رئيس ، وثلاثة قضاة .

— يعين أعضاء اللجنة المركزية للمراقبة بواسطة مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة التنفيذية المؤقتة ، ويكون مقر اللجنة فى بومرداس[١] .

المادة ٣١ : تتكون لجان المراقبة المختصة بشئون الولاية على نمط اللجنة المركزية . فهى تتكون من سبعة أعضاء يتم تعيينهم عن طريق رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة . ويكون مقر لجنة المراقبة المختص بشئون الولاية فى عاصمة الإقليم .

المادة ٣٢ : تستطيع لجان المراقبة المختصة بشئون الولاية أن ترسل بعثة للمراقبة تتكون من ثلاثة أعضاء فى كل دائرة ، ومندوب أو أكثر وذلك حسب أهمية عدد السكان والمساحة وعدد لجان الانتخاب .

---

(١) بومرداس هى العاصمة التى انتقلت إليها الإدارة الفرنسية قبيل الاستقلال .

الفصل الثانى : اختصاصات أجهزة المراقبة

المادة ٣٣ : تدلى اللجنة المركزية التى أشرنا إليها فى المادة ٣٠ برأيها مقدما وذلك بالنسبة لكل الاجراءات العامة التى اتخذتها السلطات المنظمة لعمليات الانتخاب بشأن الاقتراع الخاص بتقرير المصير .

المادة ٣٤ : تحدد اللجنة المركزية كشفا بالأحزاب والجماعات التى لها الحق فى الاشتراك فى الاقتراع الخاص بتقرير المصير ، كما لها أن تضع الوسائل الرسمية للدعاية تحت تصرفها .

المادة ٣٥ : يؤخذ رأى اللجنة المركزية بالنسبة ـ للخطة الموضوعة لاستخدام قوات الأمن العام اثناء فترة الانتخاب وقوات الأمن التى تحافظ على النظام يوم الاقتراع ،

المادة ٣٦ : تأخذ السلطات المسئولة عن تنظيم الاقتراع فى الولاية رأى لجان المراقبة الخاصة بشئون الولايات مقدما قبل إجراء أى خطوة عامة أو فردية خاصة بتنظيم الاقتراع وحريته وتستطيع هذه اللجان رسمياً أو عن طريق احتجاج من الذين يعنيهم الأمر أو من بعثات المراقبة فى الأقاليم ومن مندوبى القرى أن تفرض على السلطات الادارية المسئولة إلغاء الإجراء الذى تراه منافيا لحرية الاقتراع وسلامته .

المادة ٣٧ : تخطر السلطة المسئولة عن ضغط النظام لجنة المراقبة المختصة بشئون الولاية عن الاجراءات التى اتخذت لهذا الفرض .

المادة ٣٨ : وتختص بالاشراف على عمليات التصويت .

المادة ٣٩ : على السلطات المسئولة عن تنظيم عملية الاقتراع وحفظ النظام فى الجزائر تسهيل مهمة لجنة المراقبة وإرسال جميع الوثائق والمعلومات اللازمة لإتمام العمل ، وتقدم لهم جميع التسهيلات .

الفصل الثالث : عن المنازعات الانتخابية

المادة ٤٠ : لكل ناخب فى استفتاء تقرير المصير الحق فى أن يعرض على سلامة الانتخابات ، ويسجل هذا الاعتراض فى محضر خاص بذلك .

الباب الخامس : نظام العقوبات

المادة ٤٣ : تطبق أحكام العقوبات المذكورة فى المواد من ١١ إلى ١٣٤ للمرسوم رقم ٥٦ — ٩٧١ بتاريخ أول اكتوبر عام ١٩٥٦ تحت عنوان قانون الانتخاب على المخالفات التى ترتكب اثناء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير .

المادة ٤٤ : لايجوز إقلاق أو شخص أو البحث عنه أو تتبعه بشأن الأحداث أو الآراء الخاصة بالحملة الانتخابية سوى هؤلاء الذين أشرنا إليهم فى المادة السابقة .

أحكام ختامية :

المادة ٤٥ : سيتخذ المجلس التنفيذى المؤقت فى حدود اختصاصاته الخطوات اللازمة لتطبيق القانون الحالى .

الاتفاقية الثانية

الفترة الانتقالية

الباب الأول : أحكام عامة

المادة ١ : يبين هذا النص التنظيم المؤقت للسلطات العامة فى الجزائر فى المدة ما بين وقف إطلاق النار وبين سريان النظم المترتبة على تقرير المصير .

المادة ٢ : تتألف السلطات العامة خلال المدة التى تقع بين وقف إطلاق النار ، وبين إعلان نتائج الاستفتاء من الأجهزة التالية :

ـ مندوب سام يقلد سلطات الجمهورية وهيئة تنفيذية مؤقتة لإدارة الشئون الجزائرية ، ومحكمة مختصة بالنظر فى جرائم الإخلال بالأمن العام .

المادة ٣ : يتشاور المندوب السامى مع الهيئة التنفيذية المؤقتة بصفة مستمرة فيما يتعلق بممارسة اختصاصات كل منها ولتوفير الشروط اللازمة لتطبيق حق تقرير المصير ولضمان استمرار الخدمات العامة .

الباب الثانى : المندوب السامى

المادة ٤ : يمثل المندوب السامى حكومة الجمهورية ويوضع تحت سلطة وزير الدولة المختص بشئون الجزائر ، ويعين المندوب السامى بواسطة مرسوم من مجلس الوزراء .

المادة ٥ : يعتبر المندوب الأمين على سلطات الجمهورية فى الجزائر ،

وهو مكلف برعاية مصالح الدولة ، ومكلف بالتعاون مع الهيئة التنفيذية المؤقتة بقصد المحافظة على القانون .

المادة ٦ : توضع المرافق المدنية التى تدخل فى اختصاصات الحكومة المباشرة تحت سلطة المندوب السامى .

ويجب على المندوب السامى أن يسهل عملية تولى الجزائريين الوظائف الموجودة بالمرافق التى تحت سلطته و عليه أيضا تسهيل مهمة الهيئة التنفيذية المؤقتة فى منح الجزائريين الوظائف الإدارية .

ويحدد المرسوم الأحوال التى يمارس فيها المندوب السامى سلطته فى شئون العدل والتعليم .

المادة ٧ : يساعد المندوب السامى ، فى شؤون الدفاع وأمن البلاد والمحافظة على الأمن الداخلى ، يساعده ضابط هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فى الجزائر .

المادة ٨ : يصدر قرار لتكوين هيئة إدارية لمساعدة المندوب السامى وينوب عنه سكرتيره فى حالة الغياب أو العجز عن أداء مهمته .

الباب الثالث

الهيئة التنفيذية المؤقتة

المادة ٩ : تقع مسئوليات إدارة الشئون العامة الخاصة بالجزائر على المجلس التنفيذى المؤقت الذى يتكون كالآتى : — الرئيس

— نائب الرئيس

— عشرة أعضاء

وباستثناء السلطات التى تستمر الحكومة فى ممارستها بالجزائر طبقاً للمادة الثانية المذكورة فيما بعد ، تتولى الهيئة التنفيذية إعداد وتنفيذ تقرير المصير بالجزائر .

ونتيجة لذلك فهى التى تقترح أسماء أعضاء اللجنة المركزية للمراقبة التى نص عليها قانون حق تقرير المصير .

وتقوم بإدارة الشئون العامة الخاصة بالجزائر إلى أن يتم وضع النظم المترتبة عن الاقتراع العام مكانها . وسيتم وضع هذه النظم بعد ممارسة حق تقرير المصير .

وتدير المرافق العامة على مختلف المستويات . ولا تغير هذه النظم من استمرار تطبيق المادة ٢٤ من الدستور فى الجزائر .

المادة ١٠ : يتكون التراب الجزائرى الذى يمارس عليه المجلس التنفيذى المؤقت اختصاصاته من خمسة عشر ولاية وهى :

الجزائر — باتنة — عنابة — قسنطينة — ميدية — مستغانم الواحات — وهران — الأصنام — سعيده — صاورا — سطيف تيارت — تيزى وزو — تلمسان .

المادة ١١ : إن الشئون العامة الخاصة بالجزائر والتي تملك الحكومة الفرنسية إزاءها اختصاصا مباشراً هي :

— السياسة الخارجية ، والدفاع وأمن البلاد ، القضاء ، والنقد ، والعلاقات الاقتصادية بين الجزائر والبلدان الأخرى وكذلك شؤون الأمن العليا ، بالاتفاق مع الهيئة التنفيذية إلا إذا تعذر ذلك .

وكذلك تخضع شئون التعليم والمواصلات اللاسلكية والموانى والمطارات لإشراف الحكومة الفرنسية إلا ما تسنده منها للهيئة التنفيذية بمرسوم خاص .

وستحدد المراسيم ما يخص كلا من الحكومة الفرنسية والهيئة التنفيذية ولا يعدل شيء بالنسبة لاختصاصات الولايات والقرى فى الجزائر .

المادة ١٢ : المسئولية داخل الهيئة التنفيذية مسؤولية جماعية .

(١) يكلف الرئيس بمساعدة نائبه بإعداد وتنفيذ حق تقرير المصير .

(ب) توزع اختصاصات الهيئة التنفيذية على مندوبين

للشئون العامة

الاقتصادية

المالية .

الإدارية .

للأمن العام .

للشئون الاجتماعية .

للأشغال العمومية .

للشئون الثقافية .

للبريد .

ويحدد المرسوم الذى يعين أعضاء المجلس التنفيذى المؤقت اختصاصات كل منهم لا سيما فيما يتعلق بإدارة المرافق التى تحت سلطة المجلس .

المادة ١٣ : يشكل الرئيس وأعضاء المجلس التنفيذى المؤقت مكتبهم ويقدمون قائمة بذلك إلى المجلس للتصديق عليها .

المادة ١٤ : للمجلس التنفيذى المؤقت سلطة سن اللوائح .

— يعين الموظفين فى المناصب الإدارية .

وعليه أن يعجل بتنفيذ السياسة الخاصة بترقية الجزائريين المسلمين ، ويسهل توليتهم للمناصب الإدارية العليا .

المادة ١٥ : ويضمن المجلس التنفيذى المؤقت حفظ الأمن العام وتوضع قوة الأمن المشار إليها فى الباب الرابع — وقوة الشرطة تحت سلطته .

المادة ١٦ : الولاة ونواب الولاة يخضعون لسلطة المجلس التنفيذى المؤقت ويعينون بعد مشاورة الهيئة التنفيذية .

المادة ١٧ : يتشاور المجلس التنفيذى المؤقت فى أمر إعداد وتنفيذ حق تقرير المصير ، وذلك مع مراعاة الشروط التى حددها المرسوم الذى ذكر فى المادة الأولى من قانون ١٤ يناير ١٩٦١ . ويسن اللوائح الخاصة بذلك .

وسيتم الاقتراع بشأن حق تقرير المصير فى مدة تتراوح من ثلاثة إلى ستة شهور تحسب من تاريخ نشر هذا النص وسيحدد هذا التاريخ بناء على اقتراح المجلس التنفيذى المؤقت بعد شهرين من إنشائه .

المادة ١٨ : يجب أن يحاط المندوب السامى علماً بإجتماعات المجلس وبجدول أعماله مقدما . ويتسلم فى أسرع وقت محاضر الجلسات . ويستطيع

حضور الجلسات والإشتراك فى مناقشاتها . ويستطيع أن يطلب إعادة المناقشة مرة ثانية فتصبح لازمة .

ينشىء المندوب السامى بالإشتراك مع الهيئة التنفيذية أجهزة للعمل فى المجالات التى يحتم فيها توزيع الإختصاصات إتخاذقرار مشترك وينطبق هذا بصفة خاصة على الاعداد لتقرير المصير وحفظ الأمن .

الباب الرابع

القوة المحليـــة

المادة ١٩ : تنشأ قوة للأمن خاصة بالجزائر . وتخضع هذه القوة لسلطة المجلس التنفيذى المؤقت الذى يقرر كيفية عملها .

المادة ٢٠ : وتتكون قوة الأمن من ٦٠٠٠٠ جندى جملة وتبتدىء بـ ٤٠٠٠ جندى وتتكون من :

— قوة الجندرمة المساعدة ومجموعات الأمن المتنقلة الموجودة حالياً .

— وحدات مؤلفة من المطلوبين للخدمة العسكرية فى الجزائر[١] .

وللمجلس التنفيذى السلطة فى تكملة قوة حفظ الأمن بدعوة الإحتياطى المدرب .

المادة ٢١ : يعين قائد قوة الأمن بمرسوم بالإتفاق مع المجلس التنفيذى المؤقت .

---

(١) المقصود من هذه الأوصاف حشد قوة تتكون أساسا من الجزائريين الذين كان معظمهم يعمل تحت قيادة الفرنسيين .

الباب الخامس

الأمن العـام

المـادة ٢٢ : تشكل محكمة للأمن العام تتـكون من عدد متساو من القضاة الذين يتبعون القانون المدنى العام (الفرنسى) وقضاة يتبعون القـانون المدنى المحلى (الإسلامى) .

الباب السادس

إجراءات إعادة التوطين

المـادة ٢٣ : تقام لجان فى الجزائر وخارجها لإتخاذ جميع الإجراءات الإدارية وغيرها من أجل إعادة توطين الجزائريين اللاجئين فى الخارج وخاصة اللاجئين فى تونس والمغرب ، وتتـكون هذه اللجان من ثلاثة أعضاء .

الأول : يعينه المندوب السامى .

الثانى : يعينه المجلس التنفيذى المؤقت .

الثالث : يعين عن طريق الهيئة العليا للاجئين طبقاً للإتفاق الدولى لهذه الهيئة .

وستقوم المرافق المدنية المختصة بمراقبة عمليات العودة إلى الوطن عند نقط المرور على الحدود .

الباب السابع

نتائج تقرير المصير

المادة ٢٤ : تسرى الأنظمة المترتبة على حق تقرير المصير بمجرد إعلان النتائج حسب المادة ٢٧ من إتفاقية تقرير المصير فإذا تم إختيار الإستقلال والتعاون :

— تعترف فرنسا فوراً بإستقلال الجزائر .

— يتم نقل السلطات فى الحال .

— وتطبق فى نفس الوقت القواعد المذكورة فى التصريح العام وفى الإعلانات المرفقة به .

— ينظم المجلس التنفيذى المؤقت فى مدة ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل الجمعية الوطنية الجزائرية التى تتسلم منه السلطات .

الاتفاقية الثالثة

إتفاقية وقف إطلاق النار

المادة ١ : ستوضع نهاية للعمليات العسكرية ولكل عمل مسلح فى القطر الجزائرى يوم ١٩ مارس عام ١٩٦٢ عند منتصف النهار .

يتعهد الطرفان بمنع الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية و الفردية .

المادة ٢ : يجب وضع نهاية لكل عمل سرى مضاد للأمن العام .

المادة ٣ : تستقر القوات التابعة لجبهة التحرير الوطنية والقائمة يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق الموجودة بها حالياً .

تتم التنقلات الفردية لأفراد هذه القوات خارج مناطقهم دون حمل سلاح .

المادة ٤ : لن تنسحب القوات الفرنسية الموجودة على الحدود قبل إعلان نتائج تقرير المصير . ويعاد فقط توزيع الجيش الفرنسى بحيث يمنع أى احتكاك بين القوات الفرنسية والجزائرية .

المادة ٥ : تنشأ لجنة مختلطة لوقف إطلاق النار وذلك من أجل تسوية المشكلات الخاصة بذلك .

المادة ٦ : تقترح اللجنة الإجراءات التى يطلبها الطرفان ، خاصة فيما يتعلق بالحوادث التى تقع بعد إجراء تحقيق مستند إلى الوقائع والأدلة ، وتذليل الصعوبات التى يمكن تسويتها محليا .

المادة ٧ : ويمثل كل من الطرفين فى هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة ٨ : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار فى بومرداس وإذا دعت الحاجة تتكون لجان وقف إطلاق النار للاقاليم .

المادة ٩ : وتتألف من عضوين لكل من الفريقين وتسير على نفس المبادىء السابقة .

المادة ١٠ : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق وقف إطلاق النار . ويسلمون للسلطات المختصة فى خلال عشرين يوماً من تاريخ وقف إطلاق النار .

وعلى الفريقين أن يخبرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن الإجراءات التى اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

الإتفاقية الرابعة

إعلان الضمانات (١)

الجزء الأول :

القسم الأول : النظم العامة

(١) أمن الأفراد :

لايمكن مضايقة أى فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو محاكمته أو إنزال عقاب أو إتخاذ اجراء تأديبي ضده ، بسبب الأحداث التى وقعت فى الجزائر بين أول نوفمبر ١٩٥٤ ويوم إعلان وقف إطلاق النار .

وكذلك بالنسبة للآراء الشخصية أو العبارات التى يتفوه بها بخصوص الأحداث التى وقعت أو تقع منذ أول نوفمبر ١٩٥٤ حتى إجراء إستفتاء تقرير المصير .

(٢) حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا :

لكل جزائرى يحمل بطاقة شخصية الحرية فى التنقل بين الجزائر وفرنسا إلا إذا قرر القضاء خلاف ذلك .

يستطيع الجزائريون الذين يخرجون من أرض الجزائر بغية الإقامة فى بلد آخر ، حمل منقولاتهم معهم ويستطيعون تصفية ممتلكاتهم العقارية بلا قيد أو شرط وتحويل رؤوس الأموال التى نتجت من هذه العملية طبقاً للشروط التى ورد ذكرها فى إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الإقتصادى والمالى .

---

(١) المقصود من هذه الضمانات حماية مصالح المستوطنين والجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا خلال حرب التحرير .

وتحترم حقوق الجزائريين في المعاش المكتسب من الهيئات الجزائرية طبقاً للشروط الواردة فى نفس الإعلان .

الجزء الثانى :

الفصل الأول : ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية .

ينظم الوضع القانونى للمواطنين الفرنسيين التابعين للقانون المدنى العام (الفرنسى) فى إطار التشريع الجزائرى الخـــاص بالجنسية ينظم حسب القواعد الآتية :

يتمتع بالحقوق المدنية الجزائرية لمدة ثلاث سنوات إبتداء من تقرير المصير ، الفرنسيون التابعون للقانون المدنى العام إذا كانوا من الفئات التالية.

— الذين ولدوا بالجزائر وأقاموا بها عشر سنوات إقامة ثابتة منتظمة يوم تقرير المصير

— أو الذين أثبتوا إقامة لمدة عشر سنوات بالجزائر حتى يوم تقرير المصير ، وكان أحد أبويه مستوفيا لشروط التمتع بالحقوق المدنية أو فى إمكانه استيفاؤها .

— الذين أقاموا عشرين عاما إقامة دائمة منتظمة فى الجزائر حتى يوم تقرير المصير .

لايستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنيـــة الجزائرية أن يمارسوا فى نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية .

وسيكتسب هؤلاء فى نهاية المدة المحددة بثلاث سنوات ، الجنسية الجزائرية وذلك عن طريق طلب تقييد أو تأكيد التقييد فى كشوف الإنتخابات .

وفى حالة عدم وجود هذا الطلب يدخلون ضمن فئة المستفيدين من الإتفاقية الخاصة بإقامة الأوربيين بالجزائر .

الفصل الثانى :

حماية حقوق وحريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدنى العام (الفرنسى)

تتخذ الإجراءات التالية لحماية الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدنى العـام .

ولحماية أشخاصهم وأموالهم . ومشاركتهم فى الحياة العامة مشاركة مثمرة . ويستفيد من نفس هذه الإجراءات الرعايا الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية طبقاً للشروط الواردة فى المادة الأولى التى سبق ذكرها .

يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون العام بنفس المعاملة ونفس الضمانات قانوناً وفعلا التى يتمتع بها باقى الجزائريين وعليهم أيضا نفس الواجبات ونفس الإلتزامات .

يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدنى العام بالحقوق والحريات التى نص عليها إعلان حقوق الإنسان ولا يجوز التفرقة فى المعاملة بينهم بسبب اللغة أو الثقافة أو الدين أو الحالة المدنية التى يتبعونها ويجب الإعتراف بشخصيتهم المتميزة واحترامها .

ويعفى الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدنى العام فى خلال خمس سنوات ، من الخدمة العسكرية .

ولهم نصيب عادل فى إدارة الشئون العامة سواء كان ذلك من شئون الجزائر العامة أو من شؤون الهيئات المحلية والمؤسسات والمشروعات العامة .

يتمتع الجزائريون التابعون للقانون المدنى العام بحق الانتخاب و الترشيح ضمن دائرة انتخابية موحدة لجميع الجزائريين .

ولهم نصيب فعلى وعادل فى التمثيل بجميع المجالس ذات الطابع السياسى أو الإدارى أو الإقتصادى أو الإجتماعى أو الثقافى .

ا - لايمكن أن يكون تمثيلهم أقل من أهميتهم بالنسبة لعدد السكان وذلك فى المجالس ذات الصبغة السياسية و المجالس الإدارية (مجالس الأقاليم والمجالس العامة والبلدية) ولهذا يخصص فى كل دائرة انتخابية عدد من المقاعد للجزائريين الذين يخضعون للقانون المدنى العام ، حسب نسبتهم فى الدائرة مهما كانت طريقة الاقتراع .

ب - ويجب أن يكون تمثيل هؤلاء الجزائريين فى المجالس ذات الصبغة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية قائما على أساس مراعاة مصالحهم المعنوية والمادية .

ا - وسيكون تمثيلهم فى المجالس البلدية بنسبة عـــددهم فى الدائرة الإنتخابية .

ب - فى كل قرية يوجد بها أكثر من خمسين جزائرياً يخضعون للقانون المدنى العام ولايكونون ممثلين فى المجلس البلدى بالرغم من تطبيق نظم المادة التى سبق ذكرها - يعين لهم مندوب خاص يدعى للمشاركة فى الجلسات على أن يكون رأيه استشارياً .

ويصبح المرشح الجزائرى الخاضع للقانون المدنى العام الذى يحصل على أكبر عدد من الأصوات فى نهاية الانتخابات البلدية مندوباً خاصاً

حـ - مع عدم الاخلال بالمبادىء المذكورة فى الفقرة السادسة .

١ — وفى خلال الأربع سنوات التالية للاقتراع الخاص بتقرير المصير ستدير المجالس البلدية الأمور فى مدينتى الجزائر ووهران . وسيختار رئيس هذه المجالس أو نائبه من الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدنى العام .

وفى خلال هذه المدة تقسم مدينتا الجزائر ووهران إلى دوائر بلدية لا يقل عددها عن عشر دوائر بالنسبة للجزائر ، وعن ست دوائر بالنسبة لوهران .

وفى الدوائر التى تزيد فيها نسبة الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدنى العام عن ٥٠ ٪ تسند إليهم فيها الشئون البلدية ، ستكون هناك فى مختلف فروع الوظائف العامة نسبة عادلة من الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدنى العام .

من حق الجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام أن يتمسكوا بقانون أحوالهم الشخصية غير الإسلامى ، وذلك حتى إصدار قانون مدنى فى الجزائر يشتركون فى وضعه .

تسرى الضمانات المحددة الآتية .

مادة القضاء .

يراعى عند تنظيم القضاء مستقبلا فى الجزائر أن يمثل فيه الجزائريون الخاضعون للقانون المدنى العام . وأن يشمل ذلك التمثيل الأمور الآتية .

— درجتى القضاء بما فى ذلك المحلفين فى المادة الجنائية ، وطرق رفع الدعوى العادية أمام المحاكم .

— واللجوء إلى محكمة النقض والإبرام ، وطلب العفو ، كل ذلك فى الأمور المتعلقة بالإجراءات .

وبالإضافة إلى ذلك تسرى على جميع أراضى الجزائر الأنظمة التالية .

ا - فى جميع الحالات المدنية أو الجنائية التى يمثل فيها جزائرى خاضع للقانون المدنى العام ، يجب أن يوجد قاض جزائرى من نفس الفئة وزيادة على ذلك إذا كان يحكم فى القضية محلفون فيجب أن يكون ثلثهم على الأقل من الجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام .

ب - فى كل قضية جنائية يحكم فيها قاض واحد ويكون الماثل أمامه من الجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام ، فلابد أن يعين مساعد له من نفس الفئة . ويكون رأيه استشاريا .

حـ) تعرض المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام على هيئة قضائية تكون اغلبيتها من نفس الفئة .

د) فى جميع القضايا التى تتطلب وجود قاض أو اكثر من الجزائريين التابعين للقانون المدنى العام ، يجوز أن يعين مساعدون معهم من القضاة الفرنسيين المنتدبين للعمل بالجزائر طبقاً لاتفاقية التعاون الفنى .

تضمن الجزائر حرية المعتقد ، وحرية إقامة الشعائر الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية وتكفل لهذه الطوائف حرية تنظيمها وممارستها لعقائدها وحرية التعليم كما تكفل حماية أماكن العبادة .

ا - تنشر النصوص الرسمية أو تبلغ باللغة الفرنسية وباللغة الوطنية (العربية) أيضا .

وتستخدم اللغة الفرنسية فى المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام ، ولهؤلاء الجزائريين الحق

فى استخدام اللغة الفرنسية خاصة، فى الحياة السياسية والإدارية والقضائية.

ب) يختار الجزائريون الخاضعون للقانون المدنى العام بحرية بين مختلف منشآت التعليم وأنظمته.

ح) - للجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام مثل غيرهم من الجزائريين الحرية فى إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية .

ء) يستطيع الجزائريون الخاضعون للقانون المدنى العام أن يلتحقوا بالأقسام الفرنسية التى ستنظمها الجزائر فى منشآتها المدرسية طبقاً للنظام المنصوص عليها فى إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الثقافى .

هـ) يجب أن تخصص الإذاعة والتليفزيون جزءاً من برامجها للغة الفرنسية تتلاءم مع أهمية المتكلمين بهذه اللغة فى الجزائر .

لا يجوز التمييز فى المعاملة بين الجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام وغيرهم فى أحوال الاستيلاء والتأميم والإصلاح الزراعى وفرض الضرائب .

ويجب أن يتبع أى انتزاع للملكيه تعويض عادل محدد من قبل .

لن يكون فى الجزائر أى تمييز من ناحية التعيين فى الوظائف أو تقييد الأشتغال بالمهن ، فيما عدا المهن التى تتطلب كفاءة خاصة .

للجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام الحق فى إنشاء الجمعيات والنقابات والانضمام إليها .

الفصل الثالث

المشاركة فى تطبيق الضمانات

ينضم الجزائريون الخاضعون للقانون المدنى العام إلى منظمة للضمانات معترف بها كهيئة عامة وينظمها القانون الجزائرى .

وذلك إلى أن يطبق قانون الجنسية . ووظيفة الهيئة رفع الدعاوى أمام المحاكم بما فى ذلك ، محكمة الضمانات ، للدفاع عن الحقوق الشخصية

للجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام ، وخاصة الحقوق المذكورة فى هذا التصريح :

— التوسط لدى السلطات العامة والهيئات .

إدارة المنشآت الثقافية والهيئات الخيرية .

وتدير هذه الهيئة لجنة مكونة من تسعة أعضاء ، تعين كل فئة من الفئات الآتية ثلاثة منهم :

ممثلو الحياة الروحية والثقافية وممثلو القضاء وممثلو المحامين ، وذلك حتى تتم موافقة السلطات المختصة الجزائرية على القوانين السابقة .

وتساعد اللجنة الإدارية سكرتارية مسئولة أمامها وتستطيع السكرتارية فتح فروع محلية فى مختلف الأماكن .

وهذه الهيئة ليست حزبا أو جماعة سياسية وسيتم تكوينها بعد صدور هذا الإعلان .

الفصل الرابع

محكمة الضمانات

تحال جميع الخصومات إلى محكمة الضمانات ، عند طلب أحد الطرفين المعنيين وتتكون هذه المحكمة من .

— أربعة قضاة جزائريين ، إثنان منهم تابعان للقانون المدنى العام ويتم تعيينهما عن طريق الحكومة الجزائرية .

— رئيس ، تعينه الحكومة الجزائرية باقتراح من القضاة الأربع ويجوز للمحكمة أن تعقد جلساتها إذا اجتمع على الأقل ثلاثة أعضاء من خمسة .

وتستطيع أن تأمر بإجراء تحقيق :

وتستطيع أن تلغى أى لائحة أو قرار فردى مخالف لإعلان الضمانات .

وتستطيع أن تصدر رأيها فى أحوال التعويض وتكون أحكامها نهائية .

الجزء الثالث

الفرنسيون المقيمون فى الجزائر بصفة أجانب

يستفيد هؤلاء الفرنسيون ما عدا الذين يتمتعون بحقوق المواطنة الجزائرية من اتفاقية خاصة بالإقامة طبقاً للمبادىء المذكورة فيما بعد .

— وسيستطيع الرعايا الفرنسيون الدخول إلى الجزائر والخروج منها بإبراز بطاقتهم الشخصية الفرنسية أو جواز سفر سارى المفعول . ويمكنهم التجول بحرية فى الجزائر واختيار مكان إقامتهم .

— يستطيع الرعايا الفرنسيون المقيمون فى الجزائر والذين يرغبون فى مغادرتها للاقامة فى بلد آخر أن يحملوا أموالهم المنقولة معهم وأن يحولوا رؤوس أموالهم طبقاً للشروط التى ينص عليها البند الثالث من إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الاقتصادى والمالى . وفى إمكانهم الاحتفاظ بحقوقهم فى المعاش المكتسب من الجزائر وذلك طبقاً للشروط التى ينص عليها إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الاقتصادى المالى .

يستفيد الرعايا الفرنسيون فى القطر الجزائرى من المساواة فى المعاملة مع الوطنيين وذلك فيما يختص به :

— التمتع بالحقوق المدنية عامة .

— حرية ممارسة جميع المهن فى إطار الشروط اللازمة لممارستها بصفة مثمرة وخاصة بالنسبة لإدارة وإقامة المشروعات .

— الاستفادة من التشريع الخاص بالعون والضمان الاجتماعيين .

— حق الحصول أو التنازل عن الممتلكات المنقول منها وغير المنقول ، وحق التصرف فيها والتمتع بها وذلك مع مراعاة النظم الخاصة بالإصلاح الزراعى .

— يتمتع الرعايا الفرنسيون فى القطر الجزائرى بجميع الحريات المنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

— للفرنسيين الحق فى استعمال اللغة الفرنسية فى جميع علاقاتهم مع القضاء والإدارات .

— يستطيع الفرنسيون فتح وإدارة منشآت خاصة بالتعليم والأبحاث فى الجزائر طبقاً للنظم التى نص عليها إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الثقافى .

— تفتح الجزائر أبواب مؤسساتها التعليمية للفرنسيين . ويستطيع هؤلاء الفرنسيون أن يطالبوا بالالتحاق بالتعليم المجانى فى الأقسام المذكورة فى إعلان المبادىء الخاصة بالمسائل الثقافية .

— إن أشخاص الفرنسيين وأموالهم توضع تحت حماية القوانين ، تلك الحماية التى يؤكدها مبدأ حرية التقاضى .

ولا يمكن اتخاذ أى إجراء تعسفى منطو على التمييز أو ضد أموال الرعايا الفرنسيين ومصالحهم وحقوقهم ، ولن يحرم أحد من حقوقه بدون تعويض عادل يحدد من قبل .

— يطبق قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للفرنسيين بما فى ذلك نظام الميراث حسب القانون الفرنسى .

— يحدد التشريع الجزائرى الحقوق المدنية والسياسية التى اعترف بها للرعايا الفرنسيين فى القطر الجزائرى ، كما يحدد شروط قبولهم فى الوظائف العامة .

— يستطيع الرعايا الفرنسيون المساهمة فى إطار التشريع الجزائرى فى النشاط الذى تمارسه النقابات المهنية والمنظمات التى تمثل المصالح الاقتصادية .

— تتمتع الجمعيات المدنية والتجارية التابعة للقانون الفرنسى التى يكون مقرها فى فرنسا ، والتى لها أو سيكون لها نشاط اقتصادى فى الجزائر ، بجميع الحقوق المذكورة فى هذا النص ويمكن أن يكون لها شخصية معنوية .

— يستطيع الرعايا الفرنسيون فى القطر الجزائرى الحصول على امتيازات وتراخيص وأذونات وإقامة أسواق عامة بنفس الشروط التى يعمل بها الرعايا الجزائريون .

— لا يجوز إخضاع الفرنسيين فى القطر الجزائرى لالتزامات وضرائب أو رسوم تختلف عما يخضع له الرعايا الجزائريون .

— ستتخذ فيما بعد إجراءات أخرى لمنع التهرب من دفع الضريبة ولتجنب الضرائب المزدوجة .

— يستفيد الرعايا الفرنسيون فى القطر الجزائرى بنفس الشروط التى يخضع لها الرعايا الجزائريون من جميع الإجراءات التى تضع على عاتق الدولة أو الهيئات العامة ، تعويض الخسائر التى تلحق الأفراد فى أشخاصهم أو ممتلكاتهم .

— لا يجوز طرد أحد الرعايا الفرنسيين (يرى أنه خطر على الأمن) دون إخطار الحكومة الفرنسية مقدماً ، إلا فى حالة الضرورة القصوى ، ويكون ذلك بقرار مسبب ، ويترك لمن ينطبق عليه قرار الطرد وقت كاف لتسوية شؤونه الهامة وتصان أمواله ومصالحه تحت مسؤولية الجزائر .

وسيتفق على نظم تكميلية يأتى ذكرها فيما بعد .

الاتفاقية الخامسة

اعلان المبدأ الخاص بالتعاون الاقتصادى والمالى

مقدمة

يقوم التعاون بين فرنسا والجزائر فى المجال الاقتصادى والمالى على أساس من التعاقد مطابقاً للمبادىء الآتية .

١ — تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الأفراد سواء أكانوا أشخاصاً أم هيئات معنوية .

٢ — وفى مقابل ذلك تتعهد فرنسا بتقديم معونتها الفنية والثقافية وتقدم المساعدات المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية فى الجزائر .

٣ — وفى إطار من هذه التعهدات المتبادلة ستقوم بين فرنسا والجزائر علاقات تفضيلية فى مجالى المبادلات والنقد .

الباب الأول

مساهمة فرنسا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجزائر

المادة ١ : تواصل فرنسا تقديم مساعدتها الفنية وعوناً مالياً ممتازاً للمساهمة بصفة مستديمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر .

وفى خلال مدة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد ، تقدر هذه المعونة على أساس البرامج التى يجرى تنفيذها حالياً[1] .

---

(١) يقصد بها مشروع قسنطينة المشار إليه .

المادة ٢ : وستخصص المساعدة المالية والفنية خاصة لدراسة أو لتنفيذ أو تمويل مشروعات الاستثمارات العامة أو الخاصة التى تقدمها السلطات الجزائرية المختصة ،وكذلك لتدريب الموظفين والفنيين الجزائريين ولإرسال الفنيين الفرنسيين .

وتنطبق هذه المساعدات أيضا على الإجراءات الانتقالية التى تتخذ لتسهيل عودة السكان الذين وضعوا فى معسكرات التجميع إلى أعمالهم .

ومن الممكن أن تتخذ هذه المساعدة ، تبعا للحالة ، شكل مساعدات عينية وقروض أو مساعدات أو مساهمة مالية .

المادة ٣ : تتعاون السلطات الجزائرية والفرنسية المختصة للعمل على تحقيق فاعلية المساعدات ، وإنجاز الاغراض التى خصصت من أجلها .

المادة ٤: توضع شروط التعاون فى المجال الادارى والفنى والثقافى موضع أحكام خاصة .

الباب الثانى : المبادلات

المادة ٥ : تتم المبادلات مع فرنسا فى إطار احترام استقلال الجزائر التجارى والجركى ، وعلى أساس من المنافع والمصالح المتبادلة ، ويوضع نظام خاص لعلاقات التعاون بين البلدين .

المادة ٦ : وسيحدد هذا القانون :

— نظام الأفضلية الجركية أو الإعفاء من ضريبة الجمارك .

— سهولة تصريف فائض المنتجات الجزائرية فى فرنسا ، وذلك عن طريق تنظيم أسواق لبعض المنتجات وتحديد الأسعار .

— القيود التي تفرض على حرية تداول البضائع وذلك لمبررات خاصة مثل : نمو الاقتصاد القومي ، حماية الصحة العامة والقضاء على الغش .

— شروط الملاحة الجوية والبحرية بين البلدين بقصد تطوير واستخدام اسطولي البلدين .

المادة ٧ : يتمتع الرعايا الجزائريون المقيمون في فرنسا وخاصة العمال بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون وذلك فيما عدا الحقوق السياسية .

الباب الثالث : العلاقات النقدية

المادة ٨ : تدخل الجزائر في منطقة الفرنك وتحدد علاقاتها مع هذه المنطقة بالتعاقد على أساس المبادىء المذكورة في المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ التالية.

المادة ٩ : تتم عمليات تحويل النقد الجزائري إلى نقد فرنسي وبالعكس وعمليات التحويل بين البلدين على أساس سعر العملة الذي يعترف به صندوق النقد الدولي .

المادة ١٠ : تستفيد التحويلات الموجهة إلى فرنسا بنظام حرية التحويل الإجمالية ، وتتابع عمليات التحويل متمشية مع متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ، وكذلك مع مقدار إيرادات الجزائر من الفرنك المستخلصة من العون المالي الفرنسي .

ومن أجل تطبيق هذه المبادىء ، ولحماية الجزائر من نتائج المضاربة تتشاور فرنسا مع الجزائر في لجنة مختلطة تجمع السلطات النقدية في البلدين .

المادة ١١ : تحدد الاتفاقيات الخاصة بالتعاون النقدي بين فرنسا والجزائر بصفة خاصة :

طرق امتياز إصدار النقد ، وشروط ممارسة هذا الامتياز فى خلال المدة التى ستسبق وضع نظام الإصدار الجزائرى ، والتسهيلات اللازمة لإقامة مؤسسة لإصدار النقد .

العلاقات بين هذه المؤسسة وبنك فرنسا فيما يختص بشروط نصيب الجزائر فى الرصيد المشترك للعملات الأجنبية . وتخصيص نصيب كل فى الحجم الأساسى لحق سحب العمـــلات الأجنبية ، وتقديم مبالغ إضافية محتملة بالعملة الأجنبيـة ، ونظام الحقوق المالية الجـزائرية بالفرنك الفرنسى التى تقابل حقوق سحب العملات الأجنبية ، وما يمكن سحبه على المكشوف من فرنكات فرنسية .

ـ شروط وضع قواعد مشتركة تتناول العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية فى دائرة الفرنك .

الباب الرابع

ضمانات الحقوق المكتسبة والتعهدات السابقة

المادة ١٢ : تكفل الجزائر داخل أراضيها وبدون أى تمييز التمتع التام بالذمم المالية كما كانت قبل تقرير المصير .

ولن يحرم أحد من هذه الحقوق إلا إذا حصل على التعويض الكافى المحدد من قبل .

المادة ١٣ : وفى إطار الإصلاح الزراعى ستقدم فرنسا مساعدة معينة للجزائر من أجل تعويض ممتلكات الرعايا الفرنسيين كلياً أو جزئياً ، وعلى أساس خطة تعويض تضعها السلطات الجزائرية المختصة ، وستحدد شروط هذه المساعدة بالاتفاق بين البلدين ، بطريقة توفق بين تنفيذ السياسة

الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وبين التدرج الطبيعى للمساعدة المالية التى ستقدمها فرنسا .

المادة ١٤ : تؤكد الجزائر الحقوق الكاملة المتصلة بامتيازات التعدين أو النقل التى منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية للتنقيب أو للاستغلال ، أو نقل الهيدروكاربون سائلا كان أو غازاً . والموادالمعدنية الأخرى وذلك فى الولايات الجزائرية الثلاثة عشر الواقعة فى الشمال .

ويبقى نظام هذه الامتيازات على ما كان عليه عند وقف إطلاق النار .

وتنطبق هذه المادة على مجموع عقود التعدين أو النقل الصادرة عن فرنسا قبل تقرير المصير .

ومع ذلك فإنه عند وقف إطلاق النار لن تنفرد فرنسا بإصدار تراخيص جديدة فى المناطق التى لم تمنح فيها إمتيازات من قبل، إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها فى الجريدة الرسمية لإجراء التنقيب فيها .

المادة ١٥ : تكفل الحقوق المكتسبة عند حلول تقرير المصير بخصوص معاشات التقاعد أو العجز لدى المؤسسات الجزائرية وستستمر هذه الهيئات فى ضمان استمرار دفع معاشات التقاعد أو العجز ، وكذلك طرق استبدالها .

ويتفق على ذلك بين السلطات الفرنسية والجزائرية وتضمن حقوق معاشات التقاعد والعجز المكتسبة لدى هيئات فرنسية .

المادة ١٦ : تسهل الجزائر عملية دفع المعاشات المستحقة على فرنسا للمحاربين القدماء والمتقاعدين ، وستصرح للمرافق الفرنسية المختصة بممارسة نشاطها فى أرض الجزائر بشأن دفع المعاش والعناية بالمتقاعدين وعلاجهم .

المادة ١٧ : وتضمن الجزائر للشركات الفرنسية القائمة فى أراضيها والشركات التى يكون معظم رأس مالها فى أيدى أشخاص فرنسيين معنويين أو حقيقيين ، الممارسة الطبيعية لنشاطها وذلك بشروط من شأنها إبعاد أى تمييز يضربها .

المادة ١٨ : تتحمل الجزائر الأسهم وفوائدها التى تعاقدت عليها السلطات الفرنسية المختصة وباسم المؤسسات العامة الجزائرية .

المادة ١٩ : تنقل الأملاك العقارية للدولة فى الجزائر إلى الدولة الجزائرية ويستثنى من ذلك العقارات اللازمة لسير العمل العادى للخدمات العامة المؤقتة أو الدائمة وذلك بالإتفاق مع السلطات الجزائرية .

كما تنقل إلى ملكية الجزائر المرافق العامة أو الشركات التى تمتلكها الدولة والتى تؤدى خدمات عامة . ويتناول نقل الملكية عناصر الذمة المالية الملحقة لإدارة المرافق العامة وكذلك مافى ذمتها للغير من التزامات نتيجة إدارة هذه المرافق . وتحدد باتفاقات خاصة شروط تنفيذ هذه العمليات .

المادة ٢٠ : مالم يتم بإتفاق بين الجزائر وفرنسا . فإن الحقوق الدائنة والمدينة المحددة بالفرنك والقائمة وقت تقرير المصير بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفق القانون العام أو الخاص ، يقرر تحديدها حسب عملة موطن العقد .

الاتفاقية السادسة

إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون من أجل استثمار الثروات الموجودة فى باطن الأرض بالصحراء

مقدمة

(١) فى إطار السيادة الجزائرية ، تتعاهد الجزائر مع فرنسا على التعاون لضمان مواصلة الجهود الخاصة باستثمار الثروات الموجودة فى باطن الأرض بالصحراء .

(٢) تخلف الجزائر فرنسا فى حقوقها وامتيازاتها والتزاماتها كسلطة عامة لها حق منح الامتياز فى الصحراء ، وفى تطبيق تشريع حقول النفط مع اعتبار الأوضاع المبينة فى الباب الثالث من هذا التصريح .

(٣) وتتعاهد الجزائر مع فرنسا : كل فيما يخصها ، على حفظ المبادىء الخاصة بالتعاون التى ورد ذكرها فيما سبق ، وباحترام تطبيق النظم التالية :

الباب الاول : الهيدر وكاربون السائل والغازى

١ — ضمان الحقوق المكتسبة وامتداداتها

تؤكد الجزائر تمامية الحقوق المكتسبة الخاصة بعقود المناجم والنقل التى منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية طبقاً لقانون نفط الصحراء وتتضمن هذه الفقرة عقود المناجم والنقل التى منحتها فرنسا قبل تقرير المصير ، ومع ذلك فإنه بعد وقف إطلاق النار لن تنفرد فرنسا بإصدار تراخيص جديدة فى المناطق التى لم تمنح فيها امتيازات من قبل ، إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها فى الجريدة الرسمية لإجراء التنقيب فيها .

(ا) ويقصد بامتيازات التعدين والنقل الأمور الآتية :

١ — تصريحات الحفر .

٢ — تصريحات التنقيب المعروفة بتراخيص « هـ » .

٣ — التصريحات المؤقتة للاستغلال .

٤ — امتيازات الاستغلال والاتفاقات الخاصة بذلك .

٥ — الموافقة على مشروعات أعمال نقل الهيدروكاربون والتصريحات الخاصة بذلك للنقل .

(ب) ويقصد بقانون نفط الصحراء :

١ — مجموع النظم المختلفة التى كانت مطبقة يوم وقف إطلاق النار « الخاصة بالتنقيب واستغلال ، الهيدروكاربون الذى انتج فى مقاطعتى الواحات وساوورا وخاصة نقل الهيدروكاربون حتى نهاية الأنابيب عند البحر .

٢ — إن حقوق والتزامات حاملى أسهم المناجم والنقل المشار إليها فى الفقرة (ا) .

وحقوق الأشخاص المعنويين والحقيقيين التى منحوها بمقتضى البروتوكولات أو الإتفاقات والعقود والموافقة عليها من طرف الجمهورية الفرنسية ، هذه الحقوق يحددها قانون نفط الصحراء والنظم المذكورة فى هذا النص .

٣ — يمارس حملة الأسهم حقوقهم حسب توصيات هيئة التعدين ، وذلك فيما يتعلق بالنقل العادى أو بواسطة الأنابيب ، وانتاج الهيدروكاربون السائل والغازى وتأمينه فى مراكز التكرير والنقل وضمان تصديره .

٤ - يمارس صاحب الامتياز وشركاؤه فى إطار منظمتهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنظمة التى اختاروها ، حقهم فى البيع والتصرف بحرية فى الانتاج ، بمعنى التنازل عن هذا الانتاج أو استخدامه فى الجزائر أو فى التصدير ، مع مراعاة سد حاجات الاستهلاك الداخلى الجزائر والتكرير المحلى .

٥ - يجب أن يكون سعر تبادل العملة الخاص بالعمليات التجارية والمالية مطابقا للقيم النقدية المعترف بها من طرف صندوق النقدالدولى.

٦ - وتطبق هذه النظم بدون أى تمييز على جميع حملة أسهم المناجم والنقل وشركائهم مهما كان وضعها القانونى ، وبدون النظر إلى أصل وانصبه رؤوس أموالهم ، وبغض النظر عن جنسية الأشخاص أو مقر الشركة .

٧ - تمتنع الجزائر عن القيام بأى خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عقبة أمام ممارسة الحقوق التى سبق ذكرها ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية العادية .

ولن تمس حقوق ومصالح المساهمين وحاملى الحصص أو الدائنين لأصحاب عقود المناجم والنقل أو شركائهم أو المشروعات التى تعمل لحسابهم

(ب) الضمانات المستقبلة (امتيازات التعدين والنقل الجديدة) :

٨ - تمنح الجزائر ، فى خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم ، الأولوية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب والاستغلال فى حالة تساوى العروض المقدمة منها ومن غيرها ، ذلك فيما يتعلق بالمناطق التى لم يسبق منح امتيازات بها ، أو التى تخلت عنها الشركات

٩ — ويحدد التشريع الجزائرى نظام العمل فيها ، مع احتفاظ الشركات الفرنسية بنظام قانون نفط الصحراء المشار إليه فى الفقرة رقم (١) المذكورة أعلاه ، فيما يتعلق بامتيازات التعدين التى تدخل تحت ضمان الحقوق المكتسبة .

ويقصد بالشركات الفرنسية فى هذه الفقرة الشركات التى تخضع لإشراف أشخاص معنويين أو حقيقيين من الفرنسيين .

(حـ) نظم عامة :

تتم عمليات بيع وشراء النفط المصدر من الصحراء مباشرة أو عن طريق المبادلات العينية لتموين فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة فى منطقة الفرنك ، تتم هذه العمليات بعملة الفرنك .

أما تصدير نفط الصحراء إلى خارج منطقة الفرنك ، فيطرح للمناقصة الحرة وتستفيد الجزائر من النقد الأجنبى الناتج عنه .

وستحدد اتفاقية التعاون النقدى التى أشرنا إليها فى المادة ١١ من الإعلان الخاص بمبادىء التعاون الاقتصادى والمالى الشروط العملية لتطبيق هذا المبدأ .

الباب الثانى . المواد المعدنية الأخرى

١١ — تؤكد الجزائر تمامية الحقوق الخاصة بإمتيازات التعدين التى منحتها الجمهورية الفرنسية والمتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير النفط ويبقى نظام هذه الامتيازات على ما كان عليه عند وقف إطلاق النار .

وتختص هذه الفقرة بجملة الإمتيازات التى أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير .

ومع ذلك فإن فرنسا لن تنفرد بإصدار تصريحات جديدة للتنقيب في المناطق التي لم تمنح فيها امتيازات من قبل ، إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها .

١٢ — وتستطيع الشركات الفرنسية أن تطلب تصريحات وإمتيازات حديثة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى . وتتمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة لتلك التي تتمتع بها الشركات الأخرى ، وذلك لممارسة إمتيازات التعدين ،

الباب الثالث

الهيئة الفنية لاستثمار الثروات الموجودة في باطن الصحراء

١٣ — يعهد بالاستثمار العلمي لثروات الصحراء إلى هيئة فرنسية جزائرية مشتركة تسمى « الهيئة » ، وذلك طبقاً للشروط المبينة في الفقرة التالية :

١٤ — وستكون الجزائر وفرنسا هما مؤسستا هذه الهيئة بالاشتراك ، وتشكل حينما يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ .

وسيدير الهيئة مجلس مكون من عدد متساو من ممثلي الدولتين ، فرنسا والجزائر .

ولكل عضو في المجلس بما في ذلك الرئيس ، صوت واحد ، ويناقش المجلس أوجه نشاط الهيئة المختلفة .

وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين ، وذلك فيما يتعلق بالأمور الآتية :

— تعيين الرئيس والمدير العام :

— تقدير النفقات التي سيأتي ذكرها في الفقرة ١٦ وتتخذ القرارات الأخرى بالأغلبية المطلقة .

ويجب أن يتم إختيار الرئيس والمدير العام على أن يكون أحدهما جزائريا والآخر فرنسيا .

١٥ — وللهيئة شخصيتها المعنوية وإستقلالها المالى ، وتحت تصرفها جهاز فنى وإدارى يشكل من رعايا الدولتين المؤسستين على سبيل الأفضلية

١٦ — وعلى الهيئة أن تهتم بالاستثمار المنظم لثروات الصحراء ولهذا الغرض تولى عناية خاصة بتنمية صيانة المنشآت اللازمة لأوجه نشاط التعدين .

ولهذا الغرض تضع المنظمة سنوياً برنامجا للنفقات والدراسات وصيانة الأشغال والاستثمارات الجديدة ، وتقدمه الدولتين المؤسستين للتصديق عليه .

١٧ — يحدد دور المنظمة فى مجال المناجم كالآتى :

(١) تضع الجزائر ، بعد أخذ رأى المنظمة . النصوص ذات الصبغة القانونية أو الرسمية الخاصة بنظام المناجم أو البترول .

(٢) تبحث المنظمة طلبات العقود الخاصة بالمناجم والحقوق المترتبة عليها . تقر الجزائر الاقتراحات التى تعرضها المنظمة وتصدر عقود التعدين

(٣) تكفل المنظمة الرقابة الإدارية على الشركات سواء أكانت ذات ترخيص أو عقد إمتياز .

— نفقات التشغيل ،

— نفقات صيانة المنشآت القائمة .

— نفقات التجهيزات المستجدة .

وتتكون موارد المنظمة من مساهمة الدولتين كل بنسبة عدد أعضائها في مجلس الإدارة .

وتكمل هذه الموارد بمبلغ إضافي من الجزائر لايقل عن ١٢ ٪ وذلك في خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد تحسب من يوم تقرير المصير .

الباب الرابع . التحكيم

تعرض جميع الدعاوى أو المنازعات بين السلطة العامة وأصحاب الحقوق المنصوص عليها في البند ١ المذكور أعلاه ويكون مرجعها النهائي إلى هيئة تحكيم دولية ويتم تنظيمها وعملها حسب المبادىء الآتية :

— يعين كل فريق من المتخاصمين حكماً ، ويختار الحكمان حكماً ثالثاً يكون رئيس المحكمة ، وفي حالة عدم الاتفاق على هذا التعيين ، يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يقوم بهذا التعيين بناء على طلب الطرف الأسبق .

— وتبت المحكمة في الأمور بأغلبية الأصوات .

— توقف الأحكام عند اللجوء إلى المحكمة .

— يعتبر الحكم نافذ المفعول حالا بدون حاجة إلى أمر بالتنفيذ في أراضي الفريقين أو خارجها بعد مرور ثلاثة أيام على النطق بالحكم .

الاتفاقية السابعة

إعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الثقافى

الباب الأول : التعاون

المادة ١ : تتعهد فرنسا فى حدود إمكانياتها ، بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر وذلك لمساعدتها فى تطوير التعليم وفى الاعداد المهنى والبحث العلمى فى الجزائر وفى إطار من المعونة الثقافية والعلمية والفنية ، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر، للتعليم والتفتيش وتنظيم الإمتحانات والمسابقات وسير المرافق الادارية والأبحاث ، هيئة للتدريس من الفنيين والمتخصصين والباحثين الذين تحتاج إليهم .

وسيكون لهذه الهيئة كل التسهيلات والضمانات المعنويةاللازمة لاتمام رسالتها وتسير حسب النظام المنصوص عليه فى اتفاق التعاون الفنى .

المادة ٢ : لكل من البلدين حق إقامة منشآت مدرسية ومعاهد جامعية فى بلد الآخر . وسيكون التعليم مطابقاً لمناهج وجداول وأساليب التربية الخاصة بكل بلد : ويمنح شهاداته الخاصة به ويكون لرعايا الدولتين حرية أداء الإمتحان بهذه المدارس والمعاهد .

— تحتفظ فرنسا فى الجزائر بعدد من المنشآت التعليمية ، وسيتم بالاتفاق بين البلدين وضع قائمة بهذه المنشآت وشروط توزيعها .

وستتضمن المناهج التى تسير عليها المنشآت التعليمية ،تعليم اللغةالعربية فى الجزائر واللغة الفرنسية فى فرنسا .

ويحددإتفاق خاص كيفية مراقبةهذه المنشآت فى البلد الذى توجد فيه .

وسيكون إقامة منشأة تعليمية فى أحد البلدين موضع إعلان سابق يسمح للسلطات المختصة بإعداد ملاحظاتها واقتراحاتها بغرض الوصول بقدر الإمكان للإتفاق بشأن كيفية إقامة هذه المنشأة التعليمية . وستلحق المنشآت التى يقيمها أحد البلدين لدى الآخر بمكتب جامعى أو ثقافى . يسهل كل بلد مهمة المرافق والأشخاص المكلفين بإدارة ومراقبة منشآت بلادهم فى البلد الآخر .

المادة ٣ : يفتح كل بلد أبواب منشآته التعليمية العامة أمام تلاميذ وطلاب البلد الآخر وفى الأماكن التى يكون فيها عدد التلاميذ كافياً ، بحيث يبرر إقامة أقسام خاصة يستطيع كل بلد أن ينظم داخل منشآته التعليمية هذه الأقسام بحيث يتبع نفس الجداول والبرامج والمناهج التى يسير عليها البلد الآخر .

المادة ٤ : تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها فى تطوير التعليم العالى والبحث العلمى ، ولجعل التعليم فى هذه المجالات فى مستوى التعليم بالجامعات الفرنسية .

تنظم الجزائر فى حدود إمكانياتها أقسام الكليات الأساسية فى جامعاتها مراعية الأقسام الرئيسية المشتركة بين الجامعات الفرنسية مع إتباع نظم مماثلة فى البرامج ونظام التعليم والإمتحانات .

المادة ٥ : وتكون الدرجات والشهادات الصادرة من فرنسا والجزائر والتى تخضع لنفس البرامج ونظام التعليم والامتحانات، معترفاً بها تلقائيا فى كلا من البلدين . وتجرى معادلة الشهادات التى تخضع لأنظمة تعليم وبرامج وامتحانات مختلفة تجرى معادلاتها باتفاقات خاصة .

المادة ٦ : فى إستطاعة رعايا كل من البلدين سواء أكانوا أشخاصاً معنويين أو حقيقيين فتح منشآت تعليمية خاصة فى البلد الآخر ، وذلك

بشرط مراعاة القوانين والقواعد الخاصة بالنظام العام وآداب السلوك والصحة والشروط الخاصة بالشهادات وأى شرط آخر يمكن الاتفاق عليه .

المادة ٧ . يسهل كل بلد التحاق رعايا البلد الآخر بالمنشآت الخاصة بالتعليم والبحث التابعة له ، وذلك عن طريق تنظيم دورات تدريبية والمنح الدراسية والقروض التى تمنح لمستحقيها بواسطة سلطات بلدهم بعد أخذ رأى المسئولين فى كل من البلدين .

المادة ٨ . يكفل كل من البلدين لأعضاء التعليم العام والخاص التابعين للبلد الآخر الحريات التى تقتضيها التقاليد الجامعية .

الباب الثانى : التبادل الثقافى

المادة ٩ : يسهل كل من البلدين دخول وانتشار ونشر جميع وسائل التعبير عن الرأى الخاصة بالبلد الآخر فى أراضيه .

المادة ١٠ : يشجع كل من البلدين دراسة اللغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الآخر ويسهل الدراسات التى تجرى فى هذه الميادين والمهرجانات الثقافية التى ينظمها البلد الآخر .

المادة ١١ : ويحدد إتفاق مشترك فيما بعد ، كيفية المساعدة الفنية التى تقدمها فرنسا للجزائر فى شئون الإذاعة والتليفزيون والسينما .

الباب الثالث

المادة ١٢ : تنطبق المساعدة المذكورة فى باب التعاون الاقتصادى والمالى فى الميادين المشار إليها على هذا التصريح .

الاتفاقية الثامنة

اعلان المبادىء الخاصة بالتعاون الفنى

المادة ١ : تتعهد فرنسا بـ :

(ا) تقدم للجزائر مساعدتها لتنظيم وسائل التقدم الفنى وتكفل للجزائر توصيل المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث والتجارب .

(ب) وضع هيئات وبعثات للدراسة والأبحاث والتجارب تحت تصرف الجزائر ، فى حدود امكانياتها ، وذلك من أجل تأدية أعمال محددة لحساب الجزائر تبعاً لارشاداتها أو من أجل القيام بدراسات ، والاسهام فى تنفيذ المشروعات وبخصوص إنشاء أو اعادة تنظيم أحد المرافق .

(حـ) فتح أبواب منشآت التعليم والدراسات العملية على مدى واسع أمام المرشحين الذين تقدمهم السلطات الجزائرية وتوافق عليهم السلطات الفرنسية كما تتعهد فرنسا بتنظيم دورات تدريبية ودورات تعليمية وتربوية تعقد فى المدارس العملية وفى المراكز الخاصة والإدارات العامة .

(ء) وضع متخصصين فرنسيين تحت تصرف الجزائر فى حدود امكانياتها لتقديم العون للجزائر فى المجالين الإدارى والفنى .

المادة ٢ ومن أجل استمرار الخدمات وتسهيل التعاون الفنى ، تتعهد السلطات الجزائرية بما يلى :

بأن تطلع الحكومة الفرنسية علـــى قائمة بأسماء الأشخاص والموظفين الذين تنوى الاستغناء وعنهم . وأن تطلعها ايضا على بيان الوظائف التى تريد أن تعهد بها إلى موظفين فرنسيين .

ـ ألا تسرح الموظفين الفرنسيين ، الذين يعملون عند حلول تقرير المصير ،إلا بعد أن تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة باسمائهم وبعد اخطار الذين يعنيهم الأمر ، وبشرط إعلان اتفاق خاص يحدد هذه الإجراءات .

المادة ٣ : يعتبر الموظفون الفرنسيون غير المتمتعين بالحقوق المدنية الجزائرية والذين كانوا يمارسون اعمالهم عند تقرير المصير ، والذين كانوا فى مناصب لا تنوى السلطات الجزائرية الغائها ـ يعتبر هؤلاء الموظفون خاضعين للسلطات الجزائرية طبقا ـ لاتفاق التعاون الفنى إلا إذا رغبوا خلاف ذلك .

المادة ٤ : يوضع كشف إجمالى ، بعد رؤية الكشوف التى أشرنا إليها فى المادة ٢ يبين الوظائف التى توافق الجمهورية الفرنسية على أن تزود الجزائر بأصحابها . ويمكن إعادة النظر فى هذا الكشف الإجمالى طوال السنتين . وسيخضع الموظفون المشار إليهم فى المادة ٣ والموظفون الذين الحقتهم الجزائر بخدمتها طبقاً للمادة (١) للسلطات الجزائرية لمدة محددة مبدئياً بسنتين .

ومع هذا فللسلطات الجزائرية الحرية فى إعادة الموظفين فى أى وقت إلى حكومتهم وذلك بشروط اخطار وأجل معين ، تحددها اتفاقات تكميلية خاصة ، وتستطيع السلطات الفرنسية سحب موظفها من الجزائر بصفة فردية على ألا يضر ذلك بسير العمل فى الجزائر .

المادة ٥ : يخضع الموظفون الفرنسيون الموضوعون تحت تصرف الجزائر للسلطات الجزائرية وذلك لدى مباشرة أعمالهم ولا يتلقون أوامر ولا يرجعون إلى غير السلطات الجزائرية ، التى يتبعونها نتيجة لإسناد الوظائف اليهم .

ولا يستطيعون القيام بأى نشاط سياسى فى القطر الجزائرى . ويجب أن يمتنعوا عن القيام بأى عمل يضر بالمصالح المادية أو المعنوية سواء للسلطات الجزائرية أو الفرنسية .

المادة ٦ . تمنح السلطات الجزائريه لجميع الموظفين الفرنسيين المساعدة والحماية التى تقدمها لموظفيها الجزائريين كما تكفل لهم حق تحويل مرتباتهم بالشروط المنصوص عليها فى الإعلان الخاص بمبادىء التعاون الإقتصادى والمالى ولا يمكن تعريض هؤلاء الموظفين لأية عقوبة إدارية إلا باعادتهم إلى حكومتهم ولا ينقلون إلا بعد أخذ موافقة كتابية منهم .

المادة ٧ : تحدد اتفاقيات تكميلية كيفية تطبيق هذه المبادىء التى أشرنا إليها وتنظم هذه الاتفاقيات طريقة تحديد مرتبات الموظفين الفرنسيين وتوزيع الاعباء الماليه بين فرنسا والجزائر وذلك بخصوص انتقال الموظف واسرته والتعويضات المحتملة ومساهمة الدولة فى الضمان الاجتماعى والمعاش .

الاتفاقية التاسعة

اعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية

المادة ١ : تمنح الجزائر لفرنسا على سبيل الايجار حق استخدام الميناء البحرى والجوى فى المرسى الكبير وذلك لمدة خمسة عشر عاماً ابتداء من تقرير المصير ويمكن تجديد هذا الايجار باتفاق بين البلدين .

وتعترف فرنسا بالصبغة الجزائرية للأرض المقامة عليها قاعدة المرسى الكبير .

المادة ٢ : تبين الخريطة المرفقة بهذا الإعلان حدود وقاعدة المرسى الكبير .

تتعهد الجزائر بأن تمنح فرنسا المعدات والتسهيلات اللازمة لتشغيل القاعدة فى المنطقة المحيطة بها وفى مراكز معينة على الخريطة وتقع فى القرى الآتية :

الأنسور وبوتليليس ، رميسرغان ، وفى جزر حابياس وبلان .

المادة ٣ : يعتبر مطار لارتيج ومنشأة آربال الميتان على الخريطة المذكورة ، كجزء من قاعدة المرسى الكبير ، وذلك لمدة ثلاث سنوات ويتبعان نفس النظام .

يمكن استخدام مطار لارتيج بعد تشغيل مطار بوصفر كمطار احتياطى للهبوط إذا حتمت الظروف الجوية ذلك . وسيتم بناء مطار بوصفر فى ثلاث سنوات .

http://albordj.blogspot.com

المادة ٤ : تستخدم فرنسا لمدة خمسة أعوام المواقع التى تحتوى على منشآت عين إكر ورجان ، ومجموعة المنشآت فى كولوميشار ، حماجير ، والتى تبين الخريطة الملحقة حدودها . وتستخدم كذلك المحطات[1] الفنية التابعة لها .

تقوم الجهات الفرنسية المختصة باتخاذ الإجراءات المؤقتة باتفاق مع السلطات الجزائرية لتشغيل المنشآت الواقعة خارج هذه المحطات .

المادة ٥ : توضع تحت تصرف فرنسا التسهيلات اللازمة للاتصالات الجوية على النحو التالى :

تستخدم لمدة خمس سنوات مطارات كولوميشار ، ورجان ، وعين بحويل وبعد ذلك تتحول هذه المواقع إلى أراض مدنية تحصل فرنسا فيها على تسهيلات فنية ، وحق التحليق فوقها .

تحصل فرنسا لمدة خمس سنوات على تسهيلات فنية للهبوط والتموين والإصلاح فى مطارات عنابة وبوفريق وسيتفق كل من البلدين على التسهيلات الخاصة بالاتصال بين المنطقتين .

المادة ٦ : لاتستخدم المنشآت العسكرية التى ذكرناها فى أى حال لأغراض هجومية .

المادة ٧ : سيخفض عدد جنود القوات الفرنسية تدريجيا ابتداء من يوم وقف إطلاق النار . ونتيجة لذلك فسيكون عدد الجنود فى مدة اثنى عشر شهراً تحسب من يوم تقرير المصير ٨٠,٠٠٠ جندى .

ويجب أن يتم ترحيل هؤلاء الجنود إلى أوطانهم بعد انتهاء المدة الثانية وهى أربعة وعشرون شهراً .

وإلى أن تنتهى هذه المدة ، ستوضع تسهيلات لفرنسا بالنسبة الأراضى اللازمة لتجميع وتنقل القوات الفرنسية .

---

(١) تقع هذه المنشآت فى الصحراء الكبرى . وكان يتبع بعضها عمليات تجارب نووية . ومع ذلك فإن الاتفاقية لم تذكر صراحة حرية إجراء التجارب النووية .

ملحق

خاص بالمرسى الكبير

المادة ١ : تشتمل الحقوق التي حصلت عليها فرنسا بالنسبة للمرسى الكبير على استخدام سطح الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية للقاعدة وفضاءها الجوى .

المادة ٢ : للطائرات الفرنسية العسكرية وحدها حرية الطيران فى أجواء قاعدة المرسى الكبير التى تشرف فرنسا على حركة الطيران فيه .

المادة ٣ : يخضع السكان المدنيون فى قاعدة المرسى الكبير لإشراف السلطات الجزائرية وذلك فى الأمور التى لا تتعلق باستخدام أو عمل القاعدة . تمارس فرنسا جميع السلطات اللازمة لاستخدام وتشغيل القاعدة خاصة بشأن الدفاع والأمن وحفظ النظام حينما يكون ذلك الحفظ متعلقاً مباشرة بشؤون الدفاع عن القاعدة . كما تكفل حفظ النظام وتحركات جميع المعدات البرية والجوية والبحرية .

وتقوم الشرطة العسكرية بمهمة حفظ النظام .

المادة ٤ : وستكون إقامة السكان الجدد فى أرض القاعدة خاضعة لقيود ضرورية يحددها اتفاق بين السلطات الفرنسية والسلطات الجزائرية . وإذا اقتضى الحال تقوم السلطات الجزائرية باخلاء جميع السكان أو بعضهم بناء على طلب السلطات الفرنسية .

المادة ٥ : تسلم السلطات الفرنسية كل فرد يقلق النظام ويسبب ضرراً للدفاع وأمن القاعدة إلى السلطات الجزائرية .

المادة ٦ : تكفل فى جميع الأحوال حرية التجول فى الطرق التى تربط

بين المنشآت التى تقع حول القاعدة والتى تربط هذه المنشآت بقاعدة المرسى الكبير .

المادة ٧ : تستطيع السلطات الفرنسية تأجير وشراء جميع الأملاك المنقولة والعقارية والتى تراها ضرورية .

المادة ٨ : تتخذ السلطات الجزائرية بناء على طلب السلطات الفرنسية إجراءات نزع الملكية التى تراها الأزمة لوجود وعمل القاعدة وتتم هذه الإجراءات بعد دفع تعويض عادل تتحمله السلطات الفرنسية ويتفق عليه من قبل .

المادة ٩ : تتخذ السلطات الجزائرية الإجراءات اللازمه لضمان تموين القاعدة والكهرباء فى جميع الأحوال ولاستعمال المرافق العامة .

المادة ١٠ : تمنع السلطات الجزائرية قيام أى نشاط خارج القاعدة من شأنه الحاق ضرر باستخدام القاعدة كما تتخذ، بعد اجراء الاتصالات بالسلطات الفرنسية ، جميع الإجراءات الخاصة لضمان الأمن فى القاعدة :

فيما يختص بالمواقع:

المادة ١١ : تتكفل فرنسا فى المواقع التى أشرنا إليها فى المادة ٤ من هذا الإعلان بهيئة الموظفين والمنشآت وتقوم بصيانة المعدات والأجهزة الفنية اللازمة لها .

المادة ١٢: تستطيع السلطات الفرنسية أن تتكفل بالموظفين فى مطارات ريجان وكولومبيشار وعين مجويل وأن تقوم بصيانة المخازن والمنشآت والمعدات الفنية التى تراها ضرورية .

المادة ١٣ : تسلم السلطات الفرنسية كل فرد يقلق النظام العـــام

فى الأماكن والمطارات التى أشرنا إليها سابقا أو يوجد فيها بدون سبب إلى السلطات الجزائرية :

فيما يختص بالتسهيلات الجوية .

المادة ١٤ : تملك فرنسا محطات رادار ، رغبة و بوزيزى ، وتستعمل هذه المحطات من أجل سلامة الملاحة الجوية سواء كانت مدنية أو عسكرية .

المادة ١٥ : تقوم السلطات الجزائرية بحفظ الأمن الخارجى فى المطارات المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا الاعلان كما يتخذ كلما استدعى الأمر الإجراءات اللازمة لتشغيل واستخدام المنشآت .

المادة ١٦ : تستخدم الطائرات الحربية الفرنسية ، مع مراعاة تنظيم الملاحة الجوية ، الفضاء الجوى الذى يربط بين المطارات التى تشغلها فرنسا .

المادة ١٧ تتعاون الأرصاد الجوية الفرنسية و الجزائرية و تتبادل المساعدة

فيما يختص بتسهيلات النقل البرى :

المادة ١٨ : يتنقل أفراد القوات الفرنسية وجميع المعدات الحربية والأفراد المعزولون عن هذه القوات بالطريق البرى بين جميع النقاط التى ترابط فيها قوات فرنسا ولها أن تستخدم جميع الطرق الحديدية والطرق الأخرى الموجودة فى الجزائر .

فيما يختص بالنقل البحرى :

المادة ١٩ : للسفن الفرنسية التى تنقل الأفراد والعدد الحربية حق الدخول فى بعض الموانىء الجزائرية .

المادة ٢٠ : وستنظم الحكومتان كيفية دخول السفن الحربية فى اتفاق خاص .

فيما يختص بالمواصلات السلكية واللاسلكية :

المادة ٢١ : لفرنسا وحدها حق استخدام المواصلات السلكية

واللاسلكية الخاصة بقاعدة المرسى الكبير والخاصة بالمنشآت الفرنسية الواقعة فى المحطات الجوية والمواقع المذكورة فى المادة ٤ من هذا الإعلان وتتعامل مباشرة مع الهيئة الدولية للمواصلات اللاسلكية فيما يتعلق بطرق إستخدام المواصلات .

المادة ٢٢ : تستطيع القوات الفرنسية أن تستخدم طرق الاتصال البرقية والتليفونية بالجزائر وخاصة المواصلات بين المراكز الآتية .

— وهران — عنابة مع مراكز اتصال شرعا ، سطيف وكاف العقال ، وبوزيزى .

— وهران — كولومبيثار مع مراكز اتصـــال سعيدة ومشربه وعين صفرة وستحدد اتفاقيات تالية شروط إستخدام المنشآت الفنية الخاصة بذلك .

فيما يختص بوضع القوات فى الجزائر :

المادة ٢٣ : يقصد بأفراد القوات الفرنسية التى ينطبق عليها هذا النظام.

(ا) قوات الأسلحة الثلاثة القائمة بالخدمة فى القواعد أو العابرة بأراضى الجزائر أو التى تكون فى أجازة .

(ب) الموظفون المدنيون الذين يعملون فى هذه القوات سواء كان عملا ثابتاً أم بعقد . القوات المسلحة الفرنسية فيما عدا المواطنين الجزائريين .

(ح) الأشخاص الذين يعيشون فى كنف الفئات السابقة .

المادة ٢٤ : يدخل أفراد القوات الفرنسية الجزائر ويخرجون منها بعد تقديم الاوراق الآتية فقط : بطاقة تحقيق شخصية مدنية أو عسكرية أو جواز سفر .

- وبالنسبة للأفراد المدنيين بطاقة تحقيق شخصية وشهادة بالانتماء إلى القوات الفرنسية ولهؤلاء الأفراد حق التنقل بحرية فى الجزائر .

تلزم الوحدات والكتائب بارتداء الزى العسكرى .

المادة ٢٥ : وسيحدد اتفاق لاحق زى الاشخاص الذين يقيمون فى أماكن منعزلة .

يسمح لأعضاء القوات المسلحة حمل السلاح بصورة ظاهرة .

فيما يختص بالنظم القضائية :

المادة ٢٦ : أن المخالفات التى يرتكبها أفراد من القوات المسلحة من العاملين أو الذين يوجدون فى داخل المنشآت الفرنسية ، وحينما لا تكون هذه المخالفات ضارة بأمن الجزائر ، تكون هذه من اختصاص المحاكم العسكرية الفرنسية .

وتستطيع السلطات الفرنسية أن تقبض على الأشخاص الذين يرتكبون هذه المخالفات .

المادة ٢٧ : يسلم ، توا ، الأفراد الجزائريون الذين ارتكبوا مخالفات داخل المنشآت إلى السلطات الجزائرية من أجل محاكمتهم .

المادة ٢٨ : كل مخالفة لم يرد ذكرها من المادة ٢٦ تكون من اختصاص المحاكم الجزائرية وتستطيع الحكومتان مع ذلك التنازل عن ممارسة حقها القضائى .

المادة ٢٩ : يسجن أفراد القوات المسلحة الفرنسية الذين يحاكمون أمام القضاء الجزائرى والذين يرى ضرورة حبسهم داخل سجون السلطة

الفرنسية العسكرية وهى التى تقدمهم للقضاء كلما طلبت منهم السلطات الجزائرية ذلك .

المادة ٣٠ : وفى حالة القبض على أحد أفراد القوات الفرنسية متلبساً بالجريمة ، يسلم فوراً إلى السلطات الفرنسية لمحاكمته إذا كان ذلك من اختصاصها .

المادة ٣١ : لأفراد القوات الفرنسية الذين يحاكمون أمام محكمة جزائرية ، الحق فى ضمان العدالة التى ينص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وعرف الدول الديمراطية .

المادة ٣٢ : تقدم الدول الفرنسية التعويض الكامل عن الخسائر التى تحدثها عرضيا القوات المسلحة وأفراد هذه القوات بسبب الخدمة ، والتى تثبت بوضوح . وفى حالة الخلاف تلجأ الحكومتان إلى التحكيم . ومع مراعاة أحكام الفقرة السابقة تختص المحاكم الجزائرية بالنظر فى المخالفات المدنيه الموجهة ضد أفراد القوات المسلحة .

وتقدم السلطات الفرنسية عونها للسلطات الجزائرية حينما تطلب منها ذلك ، لضمان تنفيذ أحكام المحاكم الجزائرية فى الأمور المدنية .

المادة ٣٣ : تستطيع القوات الفرنسية المسلحة وأفراد هذه القوات الحصول على الأموال والخدمات اللازمه لهم محلياً بنفس الأوضاع التى تسرى على المواطنين الجزائريين .

المادة ٣٤ : تستطيع السلطات العسكرية الفرنسية أن تمتلك إدارة للبريد الحربى .

المراجع العربية

١ ـ أحمد توفيق المدنى :

(ا) الجزائر ـ طبع الجزائر سنة ١٩٣٥

(ب) هذه هى الجزائر ـ القاهرة سنة ١٩٥٦

٢ ـ أحمد الخطيب :

الثورة الجزائرية . بيروت سنة ١٩٥٨

٣ ـ إلياس مرقص :

الحزب الشيوعى الفرنسى ، وقضية الجزائر ، بيروت سنة ١٩٥٩

٤ ـ صلاح العقاد :

المغرب العربى (الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى) القاهرة سنة ١٩٦٢

٥ ـ عبد الملك عودة :

السياسة والحكم فى أفريقية ـ القاهرة سنة ١٩٥٩

٦ ـ علال الفاسى :

الحركات الإستقلالية فى المغرب العربى ، القاهرة سنة ١٩٤٨

٧ ـ عمار وزغان :

الجهاد الأفضل ، الترجمه العربية ، بيروت سنة ١٩٥٩

ـ ليون فكس .

الجزائر حذف الاستعمار ، الترجمة العربية ، بيروت سنة ١٩٦١

٩ — محمد رفعت :

التيارات السياسية فى البحر المتوسط ، القاهرة سنة ١٩٥٩

١٠ — مجلة المجاهد الناطقة باسم جبهة التحرير ، تصدر فى القاهرة من سنة ١٩٥٦ — ١٩٦٢

١١ — الدستور الجزائرى . من منشورات مركز الوثائق والبحوث التابع لمصلحة استعلامات الجمهورية العربية المتحدة

LACOSTE, Robert : L'algérie, passé et présent Paris 1961

المؤلف هو حاكم عام الجزائر من قبل الحزب الإشتراكي سنة ١٩٥٦ ؟ سنة ١٩٥٨

Mandouse. André : la Révolution par Les textes — Paris' 1961.

Oppermann., Thomas : Le problème algerien, donne Historiqe, politique. Juridique. - Paris 1961.

الكتاب مترجم عن الألمانية .

Paillat, Claude : Le Dossier, secret de l'algérie, 13 mais 1958 - 28 Avril - 1961, Paris 1961.

Pickles, Dorothy. Algeria and France. London 1963.

Piquet, V. L'algerie, Francaise — Paris 1930.

Rager, Jean Jacques : Les Musulmans algeriens en France et dans les pags La la Lamiques.

Roland et lampué précis de droit d'outre mer Paris 1949

Sarasin, paul : La Crise Alqerienne Paris 1947.

Soustélle : Aimée et souffrante algérie. Paris 1956,

Défence de l'alqerie Francaise. Paris. 1959

المؤلف هو حاكم عام الجزائر سنة ١٩٥٥

Le Tourneau. Roger : Evolution politque de l'afrique du Nord Musulmane 1920 — 1961. Paris 1962.

فهرس الموضوعات

الاتفاقية السابعة

الاتفاقية الثامنة

الاتفاقية التاسعة

ملحق

http://albordj.blogspot.com